

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقنا لطبع المجموعة المقبولة بالانعام والمفيدة لجميع خواص العلوم



بأمر العالم الجليل المحقق والفاضل النبيل المذوق مولانا محمد عبد الباقي الموليين الممدوحين

والله اعلم بالصواب

Hisar - 5829

5829



بسم الله الرحمن الرحيم

مبحث التصديقات جمع تصديق يحكي على ثلثة معان الاول ماخوذ من الصدق بمعنى وصف القضية وهو عبارة عن الاذعان بان القضية مطابقة للواقع و في الفارسية برست و نستن و صادق و نستن و الثاني ماخوذ من الاول وهو عبارة عن الاذعان بثبوت المحمول للموضوع و في الفارسية كرویدن و باور و الثالث ماخوذ عنه بمعنى وصف القائل وهو عبارة عن الاذعان بان القائل صادق في كلامه اى مطابق كلامه للواقع و في الفارسية رستگو و شتن و حق گو و نستن و التصديق الاصطلاحي المنطقي هو الثاني وقد يطلق على القضية اطلاق اسم العلم على المعلوم على مذهب الامام و اطلاق اسم العلم بالخبر على اكل على مذهب الحكماء و اطلاق اسم العلم بكل احدى القضية على مذهب بعض المحققين من المتأخرين و هذا اذا نقل اسم التصديق عن العلم الى القضية و اما اذا جعل اولاً بمعنى المصدق به فوجه الاطلاق انه يصدق على القضية او على جزءها و لما كان التصديق قسماً فاوزدها و لا يقال الحكم يطلق لجمعة معان الوقوع و اللاوقوع و الحكموم به و القضية و الاذعان و المراد منها الاخير منه الظاهر ان الضمير المحمولى يرجع الى الحكم فيكون متبعية و يحتمل ان يكون راجعاً الى التصديق الذي يشمله الجمع فيكون من تبينية لكن لا يبعد

بسم الله الرحمن الرحيم

التصديقات جمع تصديق يحكي على ثلثة معان الاول ماخوذ من الصدق بمعنى وصف القضية وهو عبارة عن الاذعان بان القضية مطابقة للواقع و في الفارسية برست و نستن و صادق و نستن و الثاني ماخوذ من الاول وهو عبارة عن الاذعان بثبوت المحمول للموضوع و في الفارسية كرویدن و باور و الثالث ماخوذ عنه بمعنى وصف القائل وهو عبارة عن الاذعان بان القائل صادق في كلامه اى مطابق كلامه للواقع و في الفارسية رستگو و شتن و حق گو و نستن و التصديق الاصطلاحي المنطقي هو الثاني وقد يطلق على القضية اطلاق اسم العلم على المعلوم على مذهب الامام و اطلاق اسم العلم بالخبر على اكل على مذهب الحكماء و اطلاق اسم العلم بكل احدى القضية على مذهب بعض المحققين من المتأخرين و هذا اذا نقل اسم التصديق عن العلم الى القضية و اما اذا جعل اولاً بمعنى المصدق به فوجه الاطلاق انه يصدق على القضية او على جزءها و لما كان التصديق قسماً فاوزدها و لا يقال الحكم يطلق لجمعة معان الوقوع و اللاوقوع و الحكموم به و القضية و الاذعان و المراد منها الاخير منه الظاهر ان الضمير المحمولى يرجع الى الحكم فيكون متبعية و يحتمل ان يكون راجعاً الى التصديق الذي يشمله الجمع فيكون من تبينية لكن لا يبعد

قوله و منه تفصيله كما لا يخفى اجمالى اجمالى انكشاف الاتحاد بين الامرين فنه واحدة كما اذا رايان جدارا بعض علما انه بعض من غير ان ملاحظا جدارا على الانفراد و الا بعض ايضا على الانفراد ثم حكم بالاتحاد و بعد ملاحظة النسبة كميته بانكشاف الاتحاد من حيث ان في غير تخيلين نخل الى المعلوم عليه و به و النسبة كميته و انما قال بين الامرين و لم يقل بين الامور كما هو الظاهر لان النسبة ليست موجودة كوجوده و كوجود الطرفين و منه اى الحكم او التصديق على غير الظاهر تفصيله و هو التفصيل المنطقي الذي يستدعي صورة متعددة مفصلة اى الحكم التفصيل انكشاف الاتحاد بين الامرين المذموم يلاحظ كل منها منفردا بان يلاحظ الموضوع منفردا و المحمول منفردا ثم يلاحظ النسبة كميته ثم حكم بالاتحاد و لما فرغ من التبيين في بيان متعلق التصديق فقال و النسبة انما تدخل في متعلق الحكم كمتبعية لا بالذات كما هو المشهور لانها من المعاني الخفية التي لا يلاحظ بها قبل انما هي النسبة مرآة لملاحظة حال الطرفين و قد خلت في متعلق التصديق مشهوراته متعلق بالنسبة اى الوقوع و اللاوقوع و ذهب بعضهم الى انه متعلق بقضية و ذهب بعض اهل التحقيق انه متعلق اولاً و بالذات بالموضوع و المحمول حال كون النسبة "بطية بينهما" و بالعرض بالنسبة و اخيراً المصنف الثاني و استدلل على ابطال ما هو المشهور باحاصله ان النسبة غير مستقلة و ما شأنه ذلك كيف يحل الغير و يتعلق به الغير بالضرورة و يحتمل انها مرآة لملاحظة غير كالحروف و المرأة غير مقصود و كل ما هو غير مقصود لم يتعلق به ما هو المقصود و هذا بعيد على تقدير كون النسبة جزءاً للقضية و يراد عليه المنع بجواز ان يتعلق بها كما يتعلق بها اجمته و ما استدلل بعض اهل التحقيق على ندرسه بان النسبة بمعنى حرفي لا يصح ان يتعلق بها التصديق حال كونها كضرورة ان التصديق ليس كادراك المرأة عند ادراكه

بسم الله الرحمن الرحيم

مبحث التصديقات جمع تصديق يحكي على ثلثة معان الاول ماخوذ من الصدق بمعنى وصف القضية وهو عبارة عن الاذعان بان القضية مطابقة للواقع و في الفارسية برست و نستن و صادق و نستن و الثاني ماخوذ من الاول وهو عبارة عن الاذعان بثبوت المحمول للموضوع و في الفارسية كرویدن و باور و الثالث ماخوذ عنه بمعنى وصف القائل وهو عبارة عن الاذعان بان القائل صادق في كلامه اى مطابق كلامه للواقع و في الفارسية رستگو و شتن و حق گو و نستن و التصديق الاصطلاحي المنطقي هو الثاني وقد يطلق على القضية اطلاق اسم العلم على المعلوم على مذهب الامام و اطلاق اسم العلم بالخبر على اكل على مذهب الحكماء و اطلاق اسم العلم بكل احدى القضية على مذهب بعض المحققين من المتأخرين و هذا اذا نقل اسم التصديق عن العلم الى القضية و اما اذا جعل اولاً بمعنى المصدق به فوجه الاطلاق انه يصدق على القضية او على جزءها و لما كان التصديق قسماً فاوزدها و لا يقال الحكم يطلق لجمعة معان الوقوع و اللاوقوع و الحكموم به و القضية و الاذعان و المراد منها الاخير منه الظاهر ان الضمير المحمولى يرجع الى الحكم فيكون متبعية و يحتمل ان يكون راجعاً الى التصديق الذي يشمله الجمع فيكون من تبينية لكن لا يبعد

بسم الله الرحمن الرحيم

التصديقات جمع تصديق يحكي على ثلثة معان الاول ماخوذ من الصدق بمعنى وصف القضية وهو عبارة عن الاذعان بان القضية مطابقة للواقع و في الفارسية برست و نستن و صادق و نستن و الثاني ماخوذ من الاول وهو عبارة عن الاذعان بثبوت المحمول للموضوع و في الفارسية كرویدن و باور و الثالث ماخوذ عنه بمعنى وصف القائل وهو عبارة عن الاذعان بان القائل صادق في كلامه اى مطابق كلامه للواقع و في الفارسية رستگو و شتن و حق گو و نستن و التصديق الاصطلاحي المنطقي هو الثاني وقد يطلق على القضية اطلاق اسم العلم على المعلوم على مذهب الامام و اطلاق اسم العلم بالخبر على اكل على مذهب الحكماء و اطلاق اسم العلم بكل احدى القضية على مذهب بعض المحققين من المتأخرين و هذا اذا نقل اسم التصديق عن العلم الى القضية و اما اذا جعل اولاً بمعنى المصدق به فوجه الاطلاق انه يصدق على القضية او على جزءها و لما كان التصديق قسماً فاوزدها و لا يقال الحكم يطلق لجمعة معان الوقوع و اللاوقوع و الحكموم به و القضية و الاذعان و المراد منها الاخير منه الظاهر ان الضمير المحمولى يرجع الى الحكم فيكون متبعية و يحتمل ان يكون راجعاً الى التصديق الذي يشمله الجمع فيكون من تبينية لكن لا يبعد

السليم ان متعلق التصديق امر خاص لا يتعلق بغيره والتصور يتعلق بكل شيء حتى
 بنقيضه لهذا قيل لا يحجب في التصورات ويمكن ان يحجب هذا الكلام على كلام آخر على
 التنزل بان الترد لا يتقوم حقيقة بدون التعلق بالوقوع فلا بد من ان لا يتعلق الا
 بالوقوع فيصير متعلقها واحدا للثبة وان تنزلنا عن ذلك فيلزم ان المدرك في التصديق
 واحد لا يخالف ففكر فقول القدماء هو الحق لما مر وايضا انه لا دليل على تعدد النسبة ولا
 دلالة الوجودان عليه بل الوجودان يحكم بطلانه كما عرفت ههنا شك هو ان لمعول
 الثلثة التي هي جميع اجزاء القضية متحققة في صورة الشك مع انها هي القضية غير
 متحققة على ما هو المشهور وتحريره ان القضية اذا تمت بالامور الثلثة لمعولته فجميع
 اجزائها انما هو تلك المعلومات الثلثة عن الموضوع والمحول والنسبة التامة فنجرت
 ومن المعلوم بالضرورة انه اذا تحقق جميع اجزاء الشيء تحقق ذلك وفي صورة الشك
 جميع اجزاء القضية يتحقق والقضية غير متحققة في تلك الصورة على ما هو المشهور وهو ان
 القضية ليست في صورة الشك ههنا وماخذ ما قال ملاحظ في حاشيته المتعلقة بآلة
 اثبات الواجب من المحقق المذكور على قوله ضرورة ان ما يوجد جميع اجزائه فهو موجود
 هذا وان كان عايتا باراداهم الى قبوله نوقش مستندا بانه يجوز ان يكون امر خارج
 شرطا بعينه جميع الاجزاء للشيء كما ان المعلومات الاربعة مثلا في كونها قضية مشروطة
 تعلق الايقاع او الانتراع بالجزء الاخير منها هو الوقوع والاداء فيكون مجموع
 تلك المعلومات عينا للقضية مشروطة بتعلق الايقاع او الانتراع فاذا تحقق تلك
 الامور الاربعة ولم يتحقق الحكم لم يتحقق القضية مع كون جميع اجزائها موجودة وسياقي
 ما تعلق في هذا الكلام انتهى قيل في حله فانه مرزا جان ان القضية بالنسبة الى تلك المعلومات

[illegible]

الوقوف والبالا للصلة كما لا يخفى وانفعية عنه اى بسلب شئ عن شئ فحيلة موجبة على
الاول وسالبة على الثانى والاى وان لم يكن الحكم فيها بالثبوت او السلب فشرطية
فان حكم فيها بثبوت نسبة او سلبه على تقدير اخرى فمتصلة لزومية ان كان بعلاقة
والا فافتاقية وان حكم فيها بالتنافى بين النسبتين او سلبه فمتصلة عادية ان كان
لذات النسبتين والافاقية فان كان صدقا وكذا بما عا فحقيقة وان كان صدقا
فقط فمانعة اجمع كذا باق فمانعة مملو وحي تفصيل ذلك وانما سميت شرطية لاشتغالها على
الشرط حقيقة او استلزاما ونظير من كلامهم ان المحصورين احملية والشرطية عقلية وبين
اقسام الشرطية استقرالى ويسمى المحكوم عليه فى القضية احملية موضوعا لانه وضع نحو
لان ثبت له شئ وفى القضية الشرطية مقدما للتقدم ذكرنا فى القضية المملوطة وذكرنا
فى القضية المعقولة حقيقة او رتبة ويسمى المحكوم به فى القضية احملية محمولا لكونه على شئ و
فى القضية الشرطية تاليا لتلوه عن المقدم ذكرنا و علم ان مذاهب المنطقيين ان الحكم فى
الشرطية بين المقدم والتالى ومذهب اهل العربية انه اى الحكم فى الجزاء والشرطية
المسند فيه اى فى الجزاء بمنزلة احوال والنظر كذا فى المفتاح كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجودا والنهار موجودا كقولنا ان كانت
الشمس طالعة او وقت طلوع الشمس قال السيد السند
الاول هو الحق للقطع بصدق الشرطية مع كذب التالى
ففى الواقع كقولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا وان كان الخمر هو
التالى لم يتصور صدقهما اى صدق الشرطية مع كذب اى كذب التالى ضرورة استلزام
انتفاء المطلق وهو هنا التالى الذى لا يعتبر معه قيد انتفاء المقيد وهو التالى مع الشرط

[illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible]

بين الحكماء
والشبهات
فان الشبهات
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
ذات الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
العلاقات
بين الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
العلاقات
بين الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
العلاقات
بينها

فان الشبهات
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
ذات الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
العلاقات
بين الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
العلاقات
بينها

فان الشبهات
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
ذات الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
العلاقات
بين الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
العلاقات
بينها

فان الشبهات
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
ذات الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
العلاقات
بين الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
العلاقات
بينها

قيده في التعبير والمفهوم دون المقصود وموضوع المهمة هو المطلق
من حيث هو هو من غير ان يلاحظ فيه قيد في المفهوم بل يلاحظ من حيث هو
هو من غير اعتبار امر زائد حتى الاطلاق فموضوع الطبيعة يجري فيه الاحكام التي
ظرف عروضها الذين كالكلية والجنسية والنوعية وغير ذلك وتحقيق تحقق فرد
ويتحقق بانتفاء جميع الافراد ولا يكون بوجوده خارجي بل القضية المعقودة منه لا
يكون الا ذهنية وموضوع المهمة يجري فيه العموم والخصوص وتحقيق تحقق فردا
ويتحقق بانتفاء فردا يكون موجودا في الخارج فالقضية المعقودة منه يكون خارج
وذهنية وان كان الحكم فيها على الطبيعة من حيث ان ينسب الى الافراد كلها
او بعضها فمقصودها والجزئية منها يستلزم المهمة فانها لا يصدق في الطبيعة مثل
قولنا الانسان نوع والحيوان جنس اما صدق المهمة فظا واما صدق الجزئية
فلا اعتبار الحكم فيها اعم من ان يكون على بعض الافراد حقيقة اعمى الانواع
والاشخاص او الافراد الاعتبارية التي خصوصيتها يضرب من الاعتبار و
صدقها انما هو باعتبار الثاني واما الحكم عند المتأخرين فان كان على انفس
الحقيقة الطبيعية والافان بين كمية الافراد كلا وبعضا فمقصود وان اهل
بيان كمية الافراد المهمة وانها تلازم الجزئية كما عرفت وبجثية عند تطبيق
ويراد به تارة جثية تقييدية كتارة لذات الموضوع باعتبار اختلافها وكثرتها في
سقاط العقل وتارة جثية تعليلية غير موجبة لاختلافها كتارة لثبوت ذات الموضوع
وتارة جثية اطلاقية غير موجبة لاختلاف الموضوع بحسب اختلافها بل يكون
ما بعد ما هو ما قبلها وفقدان الاخيرين فيما نحن فيه نظ على المتأمل الصادق

فان الشبهات
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
ذات الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
العلاقات
بين الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
العلاقات
بينها

فان الشبهات
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
ذات الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
العلاقات
بين الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
العلاقات
بينها

فان الشبهات
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
ذات الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
العلاقات
بين الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
العلاقات
بينها

فجتي جثية تقييدية لكن تحققها انما هو في التعبير العنوان والمفهوم دون المقصود
فمعروف ولما فرغ من تقييد القضية وكان القوم مختلفين في الحكم شرع في بيان
ما هو الحق عنده مع دفع ظن بعضهم فقال اعلم ان مذهب اهل التحقيق منهم المحقق الدواني
وجرح العلم صاحب كتاب افاق المبين ان الحكم في المحصورة على نفس حقيقة بحيث
يسر الى الافراد لانها اي حقيقة الحاصلة في الذهن حقيقة والجزئية
معلومة بالعرض فليست بحقيقة محكوما عليها الا كذلك اي حقيقة وحاصلة
ان الضرورة حاكمة بان المحكوم عليه يكون ما هو معلوم بالذات وحاصل بالذات
وليس المعلوم والحاصل بالذات الا الحقيقة دون الافراد وانما هي بالعرض
فالمحكوم عليه بالذات هو حقيقة دون الافراد ولا حدان يمنع هذا مستلزاما
بجواز ان يكون المحكوم عليه ما هو متعلق اليه بالذات انما هو الافراد وهذا القدر
يكفي كونها محكوما عليه او ما يكون موجودا بالذات وليس هو الافراد كما لا يخفى و
ليعلم ان قولهم المحكوم عليه هو حقيقة ان اريدانه في العنوان والمعنون جميعا فحي
خبرنا خفا كما في القضايا التي موضوعاتها عرضيات مثلا كل كاتب حيوان
ضرورة ان الحكم انما هو على الافراد لان العقل عند الحكم يحكم بان كل المحمول
ثابت لزيد وعمر وكبر وغير ذلك لا يثبت بالذات بل بالذات ثابت للحقيقة من حيث الثبوت
كما يشهد به الوجدان السليم لعدم تحصيلها في الوجود وان اريد في العنوان فصي
الزاع لفظيا ففكره للمجادل كلاما وباتيراي انه لو كان كذلك اي ان الحكم
في المحصورة على نفس الحقيقة لا يقتضي الايجاب ووجود حقيقة لان الثبوت له هو
المحكوم عليه حقيقة مع انها اي حقيقة قد تكون عديمة كما في معدولة الموضوع

فان الشبهات
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
ذات الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
الاشياء
في ذاتها
او باعتبار
العلاقات
بينها
فان الشبهات
التي هي في
العلاقات
بين الاشياء
لا تكون الا
باعتبار
العلاقات
بينها

ليس بعض من الانسان كما لو توقع ككرة في سياق لفظي بخلاف بعض ليس قد
يذكر للايجاب العادلي فيما تقدم الرباط على حروف النفي وليس ليس بعض مثله تقدم
حرف اسلب قطعا فيصير سلبا قطعا وفي كل كلمة تنوعها لاختلاف اللغات بمصره
هذه بمصره عبر اسم الفاعل باسم المصدر بمباغة وفيما تحقيق المحصورات الاربع
التي تيقن عليها اجته قد جرت عادتهم العادة لفعل الدائم والاكثر في مقابلها
انما يدانهم المنطقيين يعبرون عن الموضوع كج عن الموضوع المحمول بسببى عايق
موضوعا في القضية بالموجبة الكلية وعما يقع محمولا فينا لاعم مفهوم الموضوع والحمول
والاشهر التلفظ بهما اي كج وب اسما مركبا كالمقطعات القرآنية مثل الم والم و
غير ذلك ندر على الفصل الا هو رى حيث قال علم انه قد شتم التلفظ بسيطا
كما تقتضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ باسما غنى كل
جيم باء فتلفظ باسما ثلثين يشار كما سائر الاسماء الثلاثية والانه اذا تلفظ باسما
يفهم الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان ففهم منه مدلول طرفيه
فلا يكون لتعبير الاعلى الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بسيطين فانه لا
معنى لهما اصلا لعل ان تعبیر عن الموضوع والحمول فاقبل انه خطأ فخطأ واجب انه
استدل على ان الحق ان تلفظ بكامل جيم باء بانه لا اسم حروف الهجاء بسيطا فان
حروف الهجاء لكونها من قبيل الحروف لاحاجة في التلفظ الى التوصل بالاسماء
كما في قولنا زيد ثلثي انتهى كلامه والنظم ما قال ذلك الفاضل لان القياس على
المقطعات القرآنية لا يجدي نفعاً لان ه ط ل ا هم في التعبير لغرض وضع المراد وهو
التعريف عدم توهم الاختصاص بفرد دون فرد والاختصار الاتم وذلك في البسيط

بالمعنى الذي لا يخلو من الغنى والاختصار والاشهر التلفظ بهما اي كج وب اسما مركبا كالمقطعات القرآنية مثل الم والم و غير ذلك ندر على الفصل الا هو رى حيث قال علم انه قد شتم التلفظ بسيطا كما تقتضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ باسما غنى كل جيم باء فتلفظ باسما ثلثين يشار كما سائر الاسماء الثلاثية والانه اذا تلفظ باسما يفهم الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان ففهم منه مدلول طرفيه فلا يكون لتعبير الاعلى الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بسيطين فانه لا معنى لهما اصلا لعل ان تعبیر عن الموضوع والحمول فاقبل انه خطأ فخطأ واجب انه استدل على ان الحق ان تلفظ بكامل جيم باء بانه لا اسم حروف الهجاء بسيطا فان حروف الهجاء لكونها من قبيل الحروف لاحاجة في التلفظ الى التوصل بالاسماء كما في قولنا زيد ثلثي انتهى كلامه والنظم ما قال ذلك الفاضل لان القياس على المقطعات القرآنية لا يجدي نفعاً لان ه ط ل ا هم في التعبير لغرض وضع المراد وهو التعريف عدم توهم الاختصاص بفرد دون فرد والاختصار الاتم وذلك في البسيط

أظهر وقوى والتلفظ مركبا في المقطعات لعله لوجه يقتضي كالتعليق ان المقطعات
من المشابهات بقياس ما هو الظاهر المراد عليه غير ملائم ويدل على ذلك الاشهر
انهم يعبرون بالجيم وبهجية والباء والبائية هذا لا يضر لان الاكثر في التعبير
هو البسيط بقرينة الكتابة وانه لا ينافي التلفظ بسيطا قائل وبالجمله اذا
ارادوا التعبير عن الموجبة الكلية اي ان يعبروا بالفاظ تعم جميع المواد لا يختص
بفرد من الافراد عن الموجبة الكلية مثلاً اجراء الاحكام مثل عكس المستوى وعكس القصير
وغير ذلك جردوا عن المواد والمعينة مثل كل انسان حيوان وغير ذلك
ودعا لتوهم الاختصار اى اختصار القضية في الموضوع والحمول المخصوصين و
قالوا كل ج ب واما اختاروا هذين الحرفين من حروف الهجاء لان
الالف غير قابل التلفظ للسكون فاخذوا الثاني ولم ياخذوا الثالث والرابع
للتشابه فاعتبروا اما هو يميز عنه في الخط وهو ج وعكس الترتيب في التوهم
ان يراودها نفسها اعني الحرفية ففهمنا اي في المحصورة الكلية اربعة امور فحقق
احكامها اي احكام تلك الامور في مباحث من البحث بمعنى تفتيش الاول
ان الكل يطلق بحسب الاشتراك اللفظي بمعنى الكل الذي لا يمنع صدقه
على كثير من قولنا كل انسان نوع وبمعنى اكل المجموع الذي هو عبارة عن شمول
الاجزاء نحو كل انسان لاسيعة هذا الدار وبمعنى اكل الافرادى وهو عبارة عن
شمول الافراد والفرق بين المفهومات الثلاث ظ من وجوه الاول ان الكل مجموع
ينقسم الى الاجزاء وكل الى الجزئيات الثاني ان كل واحد من المفهومات الثلاث
يصدق عليه ما لا يصح على الآخرين فان الكل يصدق عليه من جهة الكليات

بالمعنى الذي لا يخلو من الغنى والاختصار والاشهر التلفظ بهما اي كج وب اسما مركبا كالمقطعات القرآنية مثل الم والم و غير ذلك ندر على الفصل الا هو رى حيث قال علم انه قد شتم التلفظ بسيطا كما تقتضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ باسما غنى كل جيم باء فتلفظ باسما ثلثين يشار كما سائر الاسماء الثلاثية والانه اذا تلفظ باسما يفهم الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان ففهم منه مدلول طرفيه فلا يكون لتعبير الاعلى الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بسيطين فانه لا معنى لهما اصلا لعل ان تعبیر عن الموضوع والحمول فاقبل انه خطأ فخطأ واجب انه استدل على ان الحق ان تلفظ بكامل جيم باء بانه لا اسم حروف الهجاء بسيطا فان حروف الهجاء لكونها من قبيل الحروف لاحاجة في التلفظ الى التوصل بالاسماء كما في قولنا زيد ثلثي انتهى كلامه والنظم ما قال ذلك الفاضل لان القياس على المقطعات القرآنية لا يجدي نفعاً لان ه ط ل ا هم في التعبير لغرض وضع المراد وهو التعريف عدم توهم الاختصاص بفرد دون فرد والاختصار الاتم وذلك في البسيط

بالمعنى الذي لا يخلو من الغنى والاختصار والاشهر التلفظ بهما اي كج وب اسما مركبا كالمقطعات القرآنية مثل الم والم و غير ذلك ندر على الفصل الا هو رى حيث قال علم انه قد شتم التلفظ بسيطا كما تقتضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ باسما غنى كل جيم باء فتلفظ باسما ثلثين يشار كما سائر الاسماء الثلاثية والانه اذا تلفظ باسما يفهم الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان ففهم منه مدلول طرفيه فلا يكون لتعبير الاعلى الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بسيطين فانه لا معنى لهما اصلا لعل ان تعبیر عن الموضوع والحمول فاقبل انه خطأ فخطأ واجب انه استدل على ان الحق ان تلفظ بكامل جيم باء بانه لا اسم حروف الهجاء بسيطا فان حروف الهجاء لكونها من قبيل الحروف لاحاجة في التلفظ الى التوصل بالاسماء كما في قولنا زيد ثلثي انتهى كلامه والنظم ما قال ذلك الفاضل لان القياس على المقطعات القرآنية لا يجدي نفعاً لان ه ط ل ا هم في التعبير لغرض وضع المراد وهو التعريف عدم توهم الاختصاص بفرد دون فرد والاختصار الاتم وذلك في البسيط

بالمعنى الذي لا يخلو من الغنى والاختصار والاشهر التلفظ بهما اي كج وب اسما مركبا كالمقطعات القرآنية مثل الم والم و غير ذلك ندر على الفصل الا هو رى حيث قال علم انه قد شتم التلفظ بسيطا كما تقتضيه الكتابة وهو الحق لان الاختصار حاصل به واما التلفظ باسما غنى كل جيم باء فتلفظ باسما ثلثين يشار كما سائر الاسماء الثلاثية والانه اذا تلفظ باسما يفهم الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل انسان حيوان ففهم منه مدلول طرفيه فلا يكون لتعبير الاعلى الشمول لجميع القضايا بخلاف ما اذا تلفظ بسيطين فانه لا معنى لهما اصلا لعل ان تعبیر عن الموضوع والحمول فاقبل انه خطأ فخطأ واجب انه استدل على ان الحق ان تلفظ بكامل جيم باء بانه لا اسم حروف الهجاء بسيطا فان حروف الهجاء لكونها من قبيل الحروف لاحاجة في التلفظ الى التوصل بالاسماء كما في قولنا زيد ثلثي انتهى كلامه والنظم ما قال ذلك الفاضل لان القياس على المقطعات القرآنية لا يجدي نفعاً لان ه ط ل ا هم في التعبير لغرض وضع المراد وهو التعريف عدم توهم الاختصاص بفرد دون فرد والاختصار الاتم وذلك في البسيط

انحصر ليصدق على كل الافرادى انه شخص ويصدق على اكل المجموعى انه شخص من
حل الف الف من ولا يصدق على الآخرين الثالث ان الكلى جزئى واحد واحد
اعنى الجزئى وكل واحد واحد جزء كل المجموعى والجزء مخاير لكل والمعتبر فى القياسات
والعلوم الحكيمية هو معنى الثالث اى اكل الافرادى وشمثل عليه اى على اكل الافرادى
هلى شتمثل عليه الثالث باعتبار انجزر لمصورة التى مر معنا وانا اعتبر المعنى
الثالث لان نتيجة الشكل الاول الذى هو بدىى الاتساج لا يلزم على اعتبار
الآخرين فضلا عن سائر الاشكال لانا لو عينا اكل المجموعى لم يتعد حكم من الاوسط
الى الاضمر بخلاف ان يكون الاوسط اعم من الاضمر وحكم على مجموع افراد اعم لا
يجب ان يكون حكما على مجموع افراد الاضمر فكيف اذا قلت مجموع الانسان ان
ومجموع الحيوان الوف الوف فلا يلزم منه مجموع افراد الانسان الوف الوف كذلك
فى اكل المتعارفين لحيوان الاضمر والا لكون كل الانسان حيوانا لانه لا يلزم النتيجة لعدم
تكرار الاوسط بخلاف ما عينا اكل واحد واحد اى اكل الافرادى لتعدى حكم من الاوسط
الى الاضمر لكون الاضمر من افراد الاوسط واما الاولى اى القضية المشتملة على الكلى
بمعنى الكلى فطبيعية لكون الحكم على الطبيعية واما الثانية اى القضية المشتملة على اكل بمعنى
اكل المجموعى شخصية نحو كل زيد حسن وكل الزمان مأكول او مملوء نحو كل انسان لا
يسعه هذا الدار وقد خلت فيما ذهب لبعض الى ان تلك القضية شخصية مطلقا
لا متناع صدقة على كثيرين ذهنا وخارجا وذهب البعض الى انها مملوءة مطلقا و
كلية كل فيه عنوان الموضوع ليست بسور وعدم دخول بعض على اكل المجموعى
ليس لاجل انه لا تعدد لافراده وبعض يقضه حتى يثانى كونه مملوءة بل لاجل كون

الموضوع مفهوم مختصر فد كاله العالم و واجب الوجود والقديم والشمس والسماء
الاولى و توقيض بقولنا كل زيد حسن فانه حكم على اجزاء معينة في شخص معين فاشاء
المفهوم الى ان كلامنا خطأ بل الحق عنده ان بعضها شخصية كما مر مثاله وبعضها
مر مثاله ايضا وقال في الحاشية خارجية فانه يحتمل الزيادة والنقصان متعدد افراد
وليس هناك بيان الكمية فافهم انتهى والظاهر ما قاله الفاضل اللاهوري من
انها شخصية مطلقة لان مدخل كل المجموع في المثال لا يتخلوا ما ان يكون جميع
افراد الانسان بحيث لا يشذ عنه فرد سواء كان موجودا بالفعل او بالقوة او
معدوما او كان بعضها موجبا بالفعل او بالقوة او بعضها معدوما واما ان يكون
جميع الافراد الموجودة كما هو الظن فان كان الاول فلا يخفى شخصيته لان الجمع
بذلك الاعتبار شخص معين يمنع صدقه على كثيرين وان كان الثاني فلان
جميع الافراد الموجودة بحيث لا يشذ عنه فرد من تلك الافراد ايضا متعين يمنع
صدقه على كثيرين كما لا يخفى على المتأمل واما انه اى جميع كان فليس لول كل
المجموع بل هو مدلول البعض بالجملة ان كل المجموع يحصر ويحيط جميع ما يدخل عليه
ويحصر والاحاطة فيما نحن فيه انما يتصور بان يحيط جميع افراد الانسان مطلقا او
موجودا فعلى هذين النحويين يصير شخصية لا تمنع صدقه على كثيرين واما ارادة
الجميع اى جميع كان فليس من مقتضى كل المجموع كما لا يخفى وان اطلع عليه
فلا مشاحة فيه ورح يتصور الزيادة والنقصان اللذان يفيد ان كونه مملكة كمنه
لا يضر لان الكلام انما هو على التقيضية هو وهو محصر جميع ما يدخله وهذا لا يقبل
الزيادة والنقصان وفيه المطلوب فامل فانه دقيق وبالتمثل حقيق والتي

الموضوع مفهوم مختصر فذكر كماله العالم وواجب الوجود والقديم والشئس والسماء
الاولى ونقض بقولنا كل شيء من فانه حكم على اجزاء معينة في شخص معين فاشارة
المقص الى ان كلا منهما خطأ بل الحق عنده ان بعضهما شخصية كما مر مثاله وبعضهما
مر مثاله ايضا وقال في الحاشية خارجية فانه يحتمل الزيادة والنقصان متعدد افراد
وليس هناك بيان الكيفية فافهم انتهى والظاهر ما قاله الفاضل الا هو يرى من
انها شخصية مطلقة لان مدخول كل المجموع في المثال لا يخلو اما ان يكون جميع
افراد الانسان بحيث لا يشذ عنه فرد سواء كان موجوبا بالفعل او بالقوة او
معدوما او كان بعضها موجوبا بالفعل او بالقوة او بعضها معدوما واما ان يكون
جميع الافراد الموجودة كما هو الظن فان كان الاول فلا يخفى شخصية لان الجميع
بذلك الاعتبار شخص معين يتمتع صدقة على كثيرين وان كان الثاني فلان
جميع الافراد الموجودة بحيث لا يشذ عنه فرد من تلك الافراد ايضا يتمتع
صدقة على كثيرين كما لا يخفى على المثال واما انه اى جميع كان فليس لول كل
المجموع بل هو مدلول البعض بالجملة ان كل المجموع يحيط بجميع ما يدخل عليه
ويحصر والاحاطة فيما نحن فيه انما يتصور بان يحيط جميع افراد الانسان مطلقا او
موجودا فعلى هذين النحويين يصير شخصية لا تنزع صدقة على كثيرين واما ارادة
الجميع اى جميع كان فليس من مقتضى كل المجموع كما لا يخفى وان اصلح عليه
فلا مشاحة فيه فمح يتصور الزيادة والنقصان اللذان يفيدان ان كونه ههنا كونه
لا يضر لان الكلام انما هو على ما يقتضيه هو وهو محصور جميع ما يدخله وهذا لا يقبل
الزيادة والنقصان وفيه المطلوب فامل فانه دقيق واثبت على حقيق والتمنى

استحوا بالذات كما في حل الذاتيات او بالعرض كما في حل العرضيات وهو
الحل المطلق اما ان يعني به اي بذلك المحل ان الموضوع بعينه المحمول ويسمى ذلك
الحل المحل الاول لكونه اولي الصدق والكذب لانا لا نعني به الا ان هذا المفهوم هو
نفس ذات الموضوع وعنوان حقيقة ومن هذا القبيل حل الشيء على نفسه وهو لا يخ
اما ان يكون التفاضل بين الطرفين بان يؤخذ احدهما مع حيثية او لا يكون التفاضل
بينهما والاول صحيح غير مفيد والثاني غير صحيح وغير مفيد ضرورة ان النسبة لا تعقل الا
بين شيئين وقد يكون اي محل الاول في نظرنا ايضا اذا اعتبر بين المفاهيم المتفارقة
في حل النظر كما في الوجود هو الواجب تعالى لكنه انما يتبع في تعيين ايجابه وسلبه الى
تدقيقه وتحتاج في الادعان الى البرهان او يقتصر فيه اي في محل عطف على قوله
يعني به على مجرد الاتحاد في الوجود ولا في الذات والعنوان فيسمى ذلك المحل المحل الثاني
المتعارف شيع استعماله وتعارفه وهو يفيد ان يكون الموضوع من افراد المحمول
لقولنا الانسان نوع او يكون ما هو فرد واحد مما فرد الآخر كقولنا كل انسان حيوان
وقد يطلق في هذا الفن على محل التحقيق في المجموعات والمهمات وهو اي المحل الثاني
المتعارف المتغير في العلوم لا فائدة الانتاج في الاقضية فيقسم ذلك المحل الثاني
بحسب كون المحمول ذاتيا كقولنا كل انسان حيوان او مطلقا ذلك بان يكون الذات
والذاتي موجودا بالوجود واحد فيصير وحدتهما باعتبار الوجود لا بالذات او عرضيا كقولنا
كل انسان كاتب وذلك بان المعروف والعارض متحان في الوجود فقط كقولنا
الحل بالذات ضرورة المحمول ذاتيا او بالعرض ضرورة المحمول عرضيا ومن المحل
بالذات حمل الطبيعة على الفرد كقولنا زيد انسان ومن محل بالعرض حمل الفرد على الطبيعة

لكون الطبيعة ذاتية للفرد والفرد خارج عنها واتحاد الوجود لا ينافي اختلاف الحكم
لانهما يختلف باختلاف حيثيات فالوجود من حيث انه للفرد فيسبب الطبيعة بالذات
ومن حيث انه للطبيعة فيسبب الفرد بالعرض وقد يقسم هذا تقسيم ثان للمحل المطلق بان
نسبة المحمول الى الموضوع اما بوسطة في ويقال له محل وجود في او ذوا له فهو اي
الحل بتلك الوساطة يسمى محل بالاشتقاق وحقيقته كقولنا كل كحل السواد والبيضاء
في الجسم واما المال فليس بمحمول حقيقة بل المحمول هو الاضافة بين المال وصاحبها
الملك او بلا بوسطة في وذو له فهو محل بمعنى المحمول يعني فهو اي محل يعني محلي
بالمواطاة وحقيقته هو هو وهو يستدعي وحدة باعتبار وكثرة باعتبار آخره فجزى في
جميع جهات الوحدة من النوعية والحيثية وغيره لكن المتعارف يخص جهة الوحدة
بالوجود وقد يطلق على مصداقه من حيث انه مصداق ههنا بحث نفيس وهو الوجود
اما ان يقوم باحدهما او بكلاهما او لا يقوم بكلاهما بل بالجميع من حيث انه
مجموع والكل بطا اما الاول فلا تنفك الاتحاد ككون واحد منهما معدوما مع انه
يلزم ان يكون كل موجودا بدون الآخر واما الثاني فلا يلزم حلول عرض واحد
في محال متعددة واما الثالث فلا يلزم وجود كل بدون الآخر على ان الوجود
بالمعنى المصدر لا يميز الا بالضافة الى المليات فلا يتصور اتحاد مع اختلافها
اللقم الا ان بقنا نلتزم ان الوجود دقام بالجميع من حيث هو مجموع والاجزاء
ليست بمجموعة بالذات بل بالعرض ومن الجائز ان لا يكون شيء على الافراد
موجودا ويكون مع الانضمام موجودا لا يتحان في ان يكون كل موجودا من حيث
ان وجود الاجزاء مستلج غير بمعنى انها ليست بمجموعة بالذات بل انما يصير وجود

والاستحوا بالذات كما في حل الذاتيات او بالعرض كما في حل العرضيات وهو
الحل المطلق اما ان يعني به اي بذلك المحل ان الموضوع بعينه المحمول ويسمى ذلك
الحل المحل الاول لكونه اولي الصدق والكذب لانا لا نعني به الا ان هذا المفهوم هو
نفس ذات الموضوع وعنوان حقيقة ومن هذا القبيل حل الشيء على نفسه وهو لا يخ
اما ان يكون التفاضل بين الطرفين بان يؤخذ احدهما مع حيثية او لا يكون التفاضل
بينهما والاول صحيح غير مفيد والثاني غير صحيح وغير مفيد ضرورة ان النسبة لا تعقل الا
بين شيئين وقد يكون اي محل الاول في نظرنا ايضا اذا اعتبر بين المفاهيم المتفارقة
في حل النظر كما في الوجود هو الواجب تعالى لكنه انما يتبع في تعيين ايجابه وسلبه الى
تدقيقه وتحتاج في الادعان الى البرهان او يقتصر فيه اي في محل عطف على قوله
يعني به على مجرد الاتحاد في الوجود ولا في الذات والعنوان فيسمى ذلك المحل المحل الثاني
المتعارف شيع استعماله وتعارفه وهو يفيد ان يكون الموضوع من افراد المحمول
لقولنا الانسان نوع او يكون ما هو فرد واحد مما فرد الآخر كقولنا كل انسان حيوان
وقد يطلق في هذا الفن على محل التحقيق في المجموعات والمهمات وهو اي المحل الثاني
المتعارف المتغير في العلوم لا فائدة الانتاج في الاقضية فيقسم ذلك المحل الثاني
بحسب كون المحمول ذاتيا كقولنا كل انسان حيوان او مطلقا ذلك بان يكون الذات
والذاتي موجودا بالوجود واحد فيصير وحدتهما باعتبار الوجود لا بالذات او عرضيا كقولنا
كل انسان كاتب وذلك بان المعروف والعارض متحان في الوجود فقط كقولنا
الحل بالذات ضرورة المحمول ذاتيا او بالعرض ضرورة المحمول عرضيا ومن المحل
بالذات حمل الطبيعة على الفرد كقولنا زيد انسان ومن محل بالعرض حمل الفرد على الطبيعة

نفس الامر فيلزم بالزم في نفس الامر وانه خلف قائل وحله اي حل الشك
ان التباين من وجه لا ينافي الاتحاد من وجه اخر حاصله ان اريد بها عينية وغيره
بالذات بمعنى انه لا غيرية اصلا والاتحاد كذلك لعدم صحة حمل مسلم لكنه غير مراد
وان اريد بهما ان كل واحد واحد منهما من وجه فلام تناهيا لهما ان يكونا متباينين
من وجه متحد من وجه آخر والاتحاد من وجه متباين من وجه آخر وانما لم
يتعرض المقدم عدم تناه في الاتحاد والتباين اعتمادا على التلازم ولما لم يحل على
الاتحاد لم يتعرض هذا بان يترك ذلك نعم يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
شيء يعني ان المحمول لا بد ان يوحى بالمفهوم لا الافراد حتى يتصور فيه اي في
المحمول امر ان الاتحاد والتباين فالغرض منه بيان حال المحمول ويحتمل ان يكون
جواب سوال مقدر تقريره ان الحمل الاول منه لا يكون التباين فيه اصلا مثل
زيد زيد فلا يدخل في حمل لا اعتبار التباين من وجه والاتحاد من وجه وحاصل
الجواب انا اخذنا المحمول المفهوم من حيث هو فحصل تباينه في سكاظ العقل فان قلت
ان المفهوم لا يتصور فيه كلها في نفس الامر فمنها زوجية الخمسة فيكون في نفس الامر
الاسترخاء يلزم صدق قولنا الخمسة زوج لانه مطابق لما هو محلي عنه في نفس الامر
زوجية الخمسة بل يكون القضاء الكاذبة كلها صادقة فاجاب بقوله ولحقني
الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان يكون المحمول ذاتيا لقولنا
ان ان جيلان طلق ويكون المحمول صفاتا كما لا بد من كونها صفاتا كما لا بد من كونها صفاتا
مثلا لقولنا جسم اسودا وهين او يكون المحمول صفاتا كما لا بد من كونها صفاتا كما لا بد من كونها صفاتا
تفصل الغير يعني ان صدق جملة ذات الموضوع فقط كالا بداهة عطف على قوله بلا انة بمعنى ان متعلقه
في النفس الامر فيلزم بالزم في نفس الامر وانه خلف قائل وحله اي حل الشك

من حيث انه يعتبر في انزاعه من الموضوع امر آخر كما في حل الفوق سئل
السما فثبتت زوجية الخمسة لا يستلزم صدق قولنا الخمسة زوج في الواقع
الاتحاد والاتحاد الحمل الذي سبق والحاصل ان صدق الحمل انما يكون بغير
تحقق مبداء المحمول في الموضوع في نفس الامر وطريقة ملك الانحاء التي
سبق وكما متفق في قولنا الخمسة زوج فلا يكون الاختراع محضا فلا
يصدق لان مبداء المحمول بحسب الاختراع دونه بهذا الاعتبار لا ينافي
ما اوعيناه ضرورة ان صدق القضية انما يكون باعتبار المطابقة لمحملي عنه
فيما نحن فيه فيبقى المحكي عنه لان تحققه انما يكون باعتبار احد تلك الانحاء
وثبتت زوجية الخمسة ليس باحد تلك الانحاء وانما هو في الذهن باعتبار
قيام كل واحد منهما في الذهن لا باعتبار قيام الزوجية في الخمسة في الذهن
وتحققه بهذا النحو بحال بخلاف زوجية الاربعة فتأمل الرابع من المباحث
فيما في الرابع نكات بكسر الفاء جمع كلمة بضم الفاء وهي الحقيقة التي
يستخرج بدقة النظر ويقارنها غالبا تلك الارض بالصحيح ونحوها الاول
من النكات ثبوت شيء في شيء في طرف اي طرف كان فرع فعلية اي تقرر
ما ثبت ذلك الشيء الاول كيرجى الى ما يستلزم عطف على قوله فرع لثبوت
اي لثبوت ما ثبت له في ذلك الطرف اي طرف الثبوت ان ذهنا قد هنا
وان خارجا خارجا وفي الحاشية المشهورة ان ثبوت شيء في شيء فرع ثبوت
المثبت له ونقض بالوجود والازم ان يكون شيء واحد وجودات غير متناهية
بعضها فوق بعض ومن هنا انكر العلامة الدواني الفرعية وسلم الاستلزام

في النفس الامر فيلزم بالزم في نفس الامر وانه خلف قائل وحله اي حل الشك
ان التباين من وجه لا ينافي الاتحاد من وجه اخر حاصله ان اريد بها عينية وغيره
بالذات بمعنى انه لا غيرية اصلا والاتحاد كذلك لعدم صحة حمل مسلم لكنه غير مراد
وان اريد بهما ان كل واحد واحد منهما من وجه فلام تناهيا لهما ان يكونا متباينين
من وجه متحد من وجه آخر والاتحاد من وجه متباين من وجه آخر وانما لم
يتعرض المقدم عدم تناه في الاتحاد والتباين اعتمادا على التلازم ولما لم يحل على
الاتحاد لم يتعرض هذا بان يترك ذلك نعم يجب ان يؤخذ المحمول لا بشرط
شيء يعني ان المحمول لا بد ان يوحى بالمفهوم لا الافراد حتى يتصور فيه اي في
المحمول امر ان الاتحاد والتباين فالغرض منه بيان حال المحمول ويحتمل ان يكون
جواب سوال مقدر تقريره ان الحمل الاول منه لا يكون التباين فيه اصلا مثل
زيد زيد فلا يدخل في حمل لا اعتبار التباين من وجه والاتحاد من وجه وحاصل
الجواب انا اخذنا المحمول المفهوم من حيث هو فحصل تباينه في سكاظ العقل فان قلت
ان المفهوم لا يتصور فيه كلها في نفس الامر فمنها زوجية الخمسة فيكون في نفس الامر
الاسترخاء يلزم صدق قولنا الخمسة زوج لانه مطابق لما هو محلي عنه في نفس الامر
زوجية الخمسة بل يكون القضاء الكاذبة كلها صادقة فاجاب بقوله ولحقني
الحمل المتعارف صدق مفهوم المحمول على الموضوع بان يكون المحمول ذاتيا لقولنا
ان ان جيلان طلق ويكون المحمول صفاتا كما لا بد من كونها صفاتا كما لا بد من كونها صفاتا
مثلا لقولنا جسم اسودا وهين او يكون المحمول صفاتا كما لا بد من كونها صفاتا كما لا بد من كونها صفاتا
تفصل الغير يعني ان صدق جملة ذات الموضوع فقط كالا بداهة عطف على قوله بلا انة بمعنى ان متعلقه
في النفس الامر فيلزم بالزم في نفس الامر وانه خلف قائل وحله اي حل الشك

منه ان الطبيعة الكلية الثابتة في الذهن متحدة افرادها ولا استحالة في ان يكون
الشئ ثابتا باقتداره متصفا باقتدار آخر فلا خلف وفيه نظر لان الحكموم عليه في
تلك القضايا لا يتخلوا ان يكون العنوان الثابت في الذهن في الحقيقة والموضوع
المنطبق على الافراد وكلها بابط فان كان الاول والمثبت له هو المعنوي والافراد
فبطلانه لان الضروري هو وجود المثبت له وانه ليس بموجود بذاته ولو كان حرجوا
حقيقة او فرضا يلزم اجتماع المتنافيين وازيدية الصفة على الموصوف وان كان
الثاني فبطلانه لان الحكم يقتضي الوجود فنيا نحن فيه الطبيعة ليست بموجودة لان
انقار الافراد يوجب انتفاء الطبيعة للكل يلزم المثل الافلاطونية ففكر واما كل على
طرق المتأخرين الذين قالوا ان الحكم على الافراد حقيقة وبالذات على الطبيعة
بالعرض منهم من قال في حله وهو شراح المطالع انها هي تلك القضايا سواء بالنسبة
المعنى فلا يقتضي وجود الموضوع ولا يرب انه حكم غير مسموع ضرورة ان الشئ
وانسبب الآخر كحكم العقل بينهما بالاجاب دون السلب لو كان كلفه فيصير الكل
سواء لعدم حله عن السلب صريحا وضمنا في المعنى ومنهم من قال في حله وهو
العلامة التفتازاني انها هي تلك القضايا وان كانت موجبات لا تقتضي تلك
القضايا الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوالب من غير فرق وحاصله ان
اقضاء الموجبة وجود الموضوع مختص في الخارجية والتحقيقية المعبرتين في العلوم
اذا القضايا التي محمولاتها متنافية لوجود الموضوع لا تقتضي الا تصور الموضوع حال
الحكم كما في السوالب من غير فرق ولا يخفى انه يعادى البهية ضرورة ان ذات
الثبوت يقتضي الوجود ومن غير تخصيص الافراد ومنهم من قال ان الحكم على الافراد

المقدرة الوجود كانه قال مثلاً ما يتصور بعنوان شريك الباري ويفرض صدقه
ان صدق العنوان عليه اى على شريك الباري تمنع في نفس الامر وتحرره ان
هنا وجودين احدهما مناط الحكم وهو تصور عنوان تلك الافراد وثانيهما مناط الحكم
وهو الوجود التقديرى الذى باعتباره فردتها للموضوع الذكرى فغناه ان كل ما يتصور
بعنوان شريك الباري ويفرض انه موجود بالوجود التقديرى وان هذا العنوان
صادق عليه تمنع في نفس الامر وقس على هذا مثاله ولا يذهب عليك انه يلزم ان
يكون ثبوت الصفة كالامتناع ازيد من ثبوت الموصوف فان الامتناع محقق
في نفس الامر بخلاف الافراد اى افراد شريك الباري وحاصله انه لو كان الحكم
على الافراد الفرضية يلزم وجود الصفة وتحقيقها في نفس الامر بدون وجود الموصوف
والتالى بطلان منع وجود العالم بدون ما يقوم به فالمقدم مثله فالمخلص ان الصفة
اعنى الامتناع متحققة في نفس الامر والموصوف اعنى الافراد الفرضية ليس متحققة
فيه لان الامتناع لنفس الامر منات للوجود النفس الامر
فيلزم تحقق الثبوت في نفس الامر بدون الموصوف فيه ههنا قائل وقد يخفى الغرض
بالاوصاف الانضمامية وليس في الانتراعية الانحصارية المواد كالدول
ليعلم ان الاجابة كلها لا تخلو عن تحمل يابى عنه الطبع السليم لكن لا يخلص الا بالتراسه
فالاقرب الى القبول بالتراسه التخصيص التعميم انما هو بقدر الطاقة البشرية فان
ان الثبوت يستلزم وجود المثبت له سوى المحولات التى يباين وجود الموضوع فان
في الاوصاف الانضمامية وفي الانتراعية انحصارية المواد ففكر قد برجله
اشارة الى عدم صحة هذه المتباخرين وحقية ذهب القداما وقد بزالنا من انك

المقدرة الوجود كانه قال مثلاً ما يتصور بعنوان شريك البارى ويفرض صدق
اى صدق العنوان عليه اى على شريك البارى فمنع فى نفس الامر وتحريره ان
هنا وجودين احدهما مناط الحكم وهو تصور عنوان تلك الافراد وتانيهما مناط
وهو الوجود التقديرى الذى باعتباره فرداً وتالياً لموضوع الذكرى فمعناه ان كل ما يتصور
بعنوان شريك البارى ويفرض انه موجود بالوجود التقديرى وان هذا العنوان
صادق عليه متنع فى نفس الامر وقس على هذا مثاله ولا يذبح عليك انه يلزم ان
يكون تميز الصفة كالاتنع ازيد من ثبوت الموصوف فان الاتنع محقق
فى نفس الامر بخلاف الافراد اى افراد شريك البارى وحاصله انه لو كان الحكم
على الافراد الفرضية يلزم وجود الصفة وتحقيقها فى نفس الامر بدون وجود الموصوف
والتالى بط لا تمنع وجود العالم بدون ما يقوم به فالقدم مثله فالمنع ان الصفة
اعنى الاتنع متحققة فى نفس الامر والموصوف اعنى الافراد الفرضية ليس متحققة
فيه لان الامتناع لنفس الامر من ثبات الوجود لنفس الامر
فيلزم تحقق الثبوت فى نفس الامر بدون الموصوف فيه رت قائل وقد قيل
بالاوصاف الانضمامية وليس فى الانتراعية الا بخصوصية المواد كالدول
ليعلم ان الاجابة كلها لا تخلو عن تحمل الى عنه الطبع السليم لكن لا يخلص الا بالترامه
فالاقرب الى القبول بالترامه تخصيص التعيين بما هو بقدر الطاقة البشرية فاحت
ان الثبوت يستلزم وجود المثلث لسوى المحولات التى ينافى وجود الموضوع فافتر
فى الاوصاف الانضمامية وفى الانتراعية بخصوصية المواد ففكرت برعله
اشاره الى عدم صحة هذا المتأخرين وحقيقه نذهب القداما وقد برزنا لثمة من انك

الموضوع ولا يثبت اليه الطبيعية تنافي المحمول لوجود الموضوع من الاحكام يخص
بالافراد دون الطبيعة وما نحن فيه يجوز ان يكون من قبيل الاول دون الثاني
والقول باختيار الشق الاول ان القضية المتحررة المركبة من سلب المحمول موضوع
السالبة مع اتحاد حكمها وهو الحكم على الافراد والطبيعة المنطبقة على الافراد والطبيعة
على كون السالبة الطبيعية مساوية للسالبة فان موضوعها ان كان موجودا فقط
والا فيصدق حقيقة المعنى الذي مر صريح لكنه قول بعدم اقتضائه الموجبة الوجود
وج لا دخل لوجود جميع المفردات في نفس الامر وباجلته ان كلام المحقق على كلامين
لا يخلو عن فساد كما عرفت فيه فالحكم لا يتجسس ولعل قوله فيه ما فيه اشارة الى
ذلك فاما في وجهها بحث لان المحمول في القضية الموجبة السالبة المحمول ان خذ
الموضوع والمحمول في النسبة السالبة فلا يحل على موضوعها ضرورة وان اخذ المحمول
مع النسبة السالبة فقط فلا يحل ايضا ضرورة ان المعنى النسبي للرابطة غير مستقل فلا يصلح
ان يحل هذه القضية غير معقولة صلا قائل واذا حققت الاسباب الكلي قس
عليه اى على الاسباب الكلي سائر لمصنوعات من الاربع فان الحكم في الموجبة
الجزئية على البعض الذي يعتبر في الموجبة الكلية فاشراط المعقولة في الموجبة
الكلية معتبرة منها وفي الجزئية السالبة والكلية والجزئية يحكم فيها بالنسبة
كلها او جزيا وقد فرغ من تحقيق لمصنوعات فشرع في تقسيم القضية باعتبار العدل
وتحليل قائل ثم قد جعل حروف السلب جز من طرف القضية الملقولة يعني الموضوع
والمحمول فسميت تلك القضية معدولة تسمية اكل باسم الجز واحد وحرف السلب
عن معناه الاصلى وهو سلب النسبة وهي معدولة الموضوع ان كان حرف السلب

من الموضوع فقط نحو لاجى جاد او معدولة المحمول نحو العرض لاجهر ان كان
حرف السلب جزئية او معدولة الطرفين ان كان حرف السلب جز من
الموضوع والمحمول نحو لا زيد لاجى والا اى وان لم يكن حرف السلب جز من طرف
فحصلة التحصيل سواء كان المحمول وجوديا نحو زيد بصيرا او معدوميا نحو زيد اعمى و
سواء كانت موجبة او سالبة فان قلت زيد اعمى معدولة مع ان حرف السلب
ليس بجز من طرفها فاجاب المصنف بقوله زيد اعمى معدولة معقولة ومحصلة
ملفوظة بمعنى امر من التقسيم للقضية الملقولة اليمسا وزيد اعمى
قسم القضية المعقولة فتقسمها بان يقع اما ان يكون معنى السلب جزئى
من طرفها او لا فخر وجهها عن تقسيم الملقولة لا تقسم كونها معدولة باعتبار المعقولة لفتح لاجى
الى تاويل العبارة بمعنى السلب وقد تحققت اسم الموجبة بالحصلة اى قد يطلق المحصل
على الموجبة والسالبة وقد تحققت الموجبة بها تحصيل اطرافها ونحو اسم السالبة
بالبيضة لعدم جزئية حروف السلب عن طرف منها او لاقية طرف السالبة
اجزا من طرف المعدولة تقلا عن البيضة بمعنى قبل جز واما حصل منها اربعة
قضايا موجبة محصاة وسالبة محصاة وموجبة معدولة وسالبة معدولة و فرق
كل واحد منها من الاخر الا الموجبة معدولة وسالبة محصاة لان حرف السلب فيها
واحد قصدي المص بالفرق بينهما لفظا ومعنى فاقى او لا بالفرق المعنوي فقال
اى اى السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لان السالبة تصدق
بعدم الموضوع ايضا بخلاف الموجبة حيث يستدعى وجود الموضوع فيصدق
شريك البارى ليس بموجود ولا يصدق شريك البارى للموجود لان الاسباب

في معنى السلب ان يكون المعدولة من طرفها او لا فخر وجهها عن تقسيم الملقولة لا تقسم كونها معدولة باعتبار المعقولة لفتح لاجى
الى تاويل العبارة بمعنى السلب وقد تحققت اسم الموجبة بالحصلة اى قد يطلق المحصل
على الموجبة والسالبة وقد تحققت الموجبة بها تحصيل اطرافها ونحو اسم السالبة
بالبيضة لعدم جزئية حروف السلب عن طرف منها او لاقية طرف السالبة
اجزا من طرف المعدولة تقلا عن البيضة بمعنى قبل جز واما حصل منها اربعة
قضايا موجبة محصاة وسالبة محصاة وموجبة معدولة وسالبة معدولة و فرق
كل واحد منها من الاخر الا الموجبة معدولة وسالبة محصاة لان حرف السلب فيها
واحد قصدي المص بالفرق بينهما لفظا ومعنى فاقى او لا بالفرق المعنوي فقال
اى اى السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لان السالبة تصدق
بعدم الموضوع ايضا بخلاف الموجبة حيث يستدعى وجود الموضوع فيصدق
شريك البارى ليس بموجود ولا يصدق شريك البارى للموجود لان الاسباب

كل انسان حيوان بالضرورة لمطابقته لما في نفس الامر والا سي وان لم يكن
ابجته المادة لذات القضية كقولنا كل انسان حيوان بالامكان لعدم مطابقته
لما في نفس الامر والتحقيق ان المواد كحليته وهي الوجوب والامكان والاشياء
هي الحجات المنطقية في القضايا التي محمولاتها وجود شيء في نفسه ضرورة ان
تتحقق تلك المواد الثلث فيما كان المحمول الوجود والعدم وكونها بالبطء موضعين
ليس والا على اختلاف الاصطلاحين اصطلاح المتكلمين اصطلاح المنطقين
يلزم استعمال تلك الالفاظ الثلث في اطلاق واحد في حينين وهذا كما ترى
وقيل القائل صاحب المواقف انها هي المواد كحليته غير ما هي غير الحجات
المنطقية والا سي وان لم يكن غير ما كانت لوازم المعيات مثلا زوجية الاربعة
واجبة لذواتها تحريره ان الوجوب مثلا عند المتكلمين هو وجوب الوجود وفي
نفسه فيكون مغاير لما اخذ في المنطق الا كانت لوازم المعيات واجبة الوجود و
ليس لك فاذا قلنا مثلا الزوجية واجبة للاربعة فلا معنى به الا ان ثبوت
الزوجية للاربعة واجب ولا ان الزوجية واجبة الوجود في نفسه والاك كانت
واجبة في نفسها وليس لك والجواب انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب
الثبوت لغيره والاول مح غير لازم والثاني لازم غير مح حاصله انه ان اراد
وجوب الوجود في نفسه لوازم المعيات واجبة في نفسها فالملازمة ممنوعة وان اراد وجوب الثبوت
لغيره اي ان لوازم المعيات مثلا زوجية الاربعة واجبة لثبوت المعيات اي الزوجية وجبة لثبوت
الاربعة فظلال ان تمام فان الزوجية واجبة لثبوت الاربعة وانما الملح ان يكون الزوجية
واجبة الوجود في نفسها وهذا انما يتوجه على ظاهر كلام صاحب المواقف ولا يتوجه

على ما بيناه وحررناه ونعجب من المصانعة اعتمد على هذا الجواب ولم يتنبه على سخا
مع انه ما به العلم بل هو جامع العلوم فتأمل في تدقيق الظان المبحث عنها في
المنطق هو الوجوب والامكان والامتناع بالمعنى المصدرية الانتراعية وفي
قوله كجته هو الوجوب والامكان والامتناع بمعنى مصداق كجمل وهذا اي حيزه
القضية في الثلثة المذكورة على رأي القدماء وما على رأي المحققين فاللغة عبارة
عن كل كيفية كانت للنسبة سواء كانت ايجابية وسلبية ولما رأى المتأخرون
ان النسبة السلبية التي تمسك بهذه الكيفيات بل لغيرها ايضا فعمدوا اصطلاح
ليشمل جميع المواد فطلقوا المادة على كل كيفية كاللزام والتمسك الى غير
ذلك كالاطلاق العام والامكان العام ونحو ذلك ومن ثم ما لاجل كون
المادة عبارة عن كل كيفية كانت للنسبة كانت الموجبات غير متناهية لان
الكيفية للنسبة ايجابية على هذا لا تعد ولا تحصى فخلص المذهب ان القدماء اصطلاح
على ان المادة هي الكيفية للنسبة ايجابية التي هي الوجوب والامكان والامتناع كجته
هي الدال على ما اعتبره كجته للنسبة ايجابية منها سواء كانت عين المادة
او علم او خص او مباحثا فعلى هذا قد يخالف ابجته المادة في القضية الصادقة
ايضا اذا كانت كجته من المادة ولا يكون مباحثا ولما خرون اصطلاحا على ان المادة هي كجته
ايجابية كانت او سلبية وابجته هي الدال على الكيفية لنفس الامر فانما يخالف ابجته في القضية
الكاذبة كقولنا كل انسان حيوان بالامكان لان المادة هي الكيفية لنفس الامر وكل جته تتحقق في
نفس الامر فلا يخالف المادة الا الكاذبة لاسقاطها لعدم تحقق في نفس الامر فيلزم ان حكم
حكم فيها اي في الموجبة باسحالة فقط كالنسبة ايجابية كانت او سلبية مطلقا اي سواء كان

الانسان حيوان بالضرورة لمطابقته لما في نفس الامر والا سي وان لم يكن
ابجته المادة لذات القضية كقولنا كل انسان حيوان بالامكان لعدم مطابقته
لما في نفس الامر والتحقيق ان المواد كحليته وهي الوجوب والامكان والاشياء
هي الحجات المنطقية في القضايا التي محمولاتها وجود شيء في نفسه ضرورة ان
تتحقق تلك المواد الثلث فيما كان المحمول الوجود والعدم وكونها بالبطء موضعين
ليس والا على اختلاف الاصطلاحين اصطلاح المتكلمين اصطلاح المنطقين
يلزم استعمال تلك الالفاظ الثلث في اطلاق واحد في حينين وهذا كما ترى
وقيل القائل صاحب المواقف انها هي المواد كحليته غير ما هي غير الحجات
المنطقية والا سي وان لم يكن غير ما كانت لوازم المعيات مثلا زوجية الاربعة
واجبة لذواتها تحريره ان الوجوب مثلا عند المتكلمين هو وجوب الوجود وفي
نفسه فيكون مغاير لما اخذ في المنطق الا كانت لوازم المعيات واجبة الوجود و
ليس لك فاذا قلنا مثلا الزوجية واجبة للاربعة فلا معنى به الا ان ثبوت
الزوجية للاربعة واجب ولا ان الزوجية واجبة الوجود في نفسه والاك كانت
واجبة في نفسها وليس لك والجواب انه فرق بين وجوب الوجود في نفسه وبين وجوب
الثبوت لغيره والاول مح غير لازم والثاني لازم غير مح حاصله انه ان اراد
وجوب الوجود في نفسه لوازم المعيات واجبة في نفسها فالملازمة ممنوعة وان اراد وجوب الثبوت
لغيره اي ان لوازم المعيات مثلا زوجية الاربعة واجبة لثبوت المعيات اي الزوجية وجبة لثبوت
الاربعة فظلال ان تمام فان الزوجية واجبة لثبوت الاربعة وانما الملح ان يكون الزوجية
واجبة الوجود في نفسها وهذا انما يتوجه على ظاهر كلام صاحب المواقف ولا يتوجه

[illegible]

العامة بالضرورة او اللادوام الذاتيين فسمى الوجودية بالضرورة والوجودية
 اللادائمة اى المطلقة العامة المقيدة بالضرورة الذاتية لسمى وجودية لقولنا
 كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة ولا شئ من الانسان بضاحك لا
 بالضرورة والمطلقة العامة المقيدة بالادوام الذاتى لسمى وجودية لادائمة كما
 فى المثال المذكور وهى اى الوجودية اللادائمة المطلقة الاسكندرانية لان الاسكندر
 الاخر وسى يقيم اللادوام منها تحكمة خبر مبتدأ محذوف وعبر بالمصدر مبالغة فيها
 اى فى كملته مباحث اى فتيشات الاول اشتهر تعريف الضرورية المطلقة بانها
 التى اى قضية يحكم فيها اى فى تلك القضية بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه
 اى سلب المحمول عنه اى عن الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة فيه تنبيه
 على ان المقبر فيها الضرورية الذاتية لا لازلية وفيه اى فى هذا التعريف
 شك من وجهين الاول انه اذا كان المحمول هو الموجود دلزم عدم منافاة الضرورة
 الامكان الخاص حاصله ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضية ممكنة
 صادقة بالضرورة وتعريف الضرورية يتصادق عليه لان المحمول الموجود ضروري
 لزيد ما دام موجودا فيلزم عدم منافاتهما وهى اجيب بالفرق بين الضرورة
 فى زمان الوجود وبينها اى بين الضرورة بشرط اى بشرط الوجود وحاصله
 ان الضرورة فى زمان الوجود مغايرة للضرورة بشرط الوجود ونحن نريد الال
 لا الثانى فلا يصدق تعريفها على هذا التقدير لان الوجود فيما نحن فيه ليس بضروري
 فى زمانه بل انما هو ضروري بشرط كما لا يخفى فلا يلزم عدم المنافاة فان قيل ان
 الامكان مناف للضرورة فاذا صدقت الضرورة بشرط الوجود ولم يصدق الامكان

العامة باللاضروية او الادوام الذاتيين فسمى الوجودية باللاضروية والوجود
الادائمة اى المطلقة العامة المقيدة باللاضروية الذاتية يسمى وجودية كقولنا
كل انسان ضاحك ليعمل باللاضروية ولاشئ من الانسان بضاحك لا
بالضروية والمطلقة العامة المقيدة بالادوام الذاتى يسمى وجودية لادائمة كما
فى المثال المذكور وهى اى الوجودية الادائمة المطلقة الاسكندرية لان الا
الاخر وسى ليعلم الادوام منها محتملة خبر مبتدأ محذوف وعبر بالمصدر مبالغة فيها
اى فى الكلمة مباحث اى فحقيقات الاول أشهر تعريف الضرورية المطلقة بانها
التي اى قضيتها يحكم فيها اى فى تلك القضية بالضرورة ثبوت المحمول للموضوع اوسلبه
اى سلب المحمول عنه اى عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة فيه تنبيه
على ان المتعبر فيها بالضرورة الذاتية لا الازلية وفيه اى فى هذا التعريف
شك من وجهين الاول انه اذا كان المحمول هو الموجود ولم يزم عدم منافاة لضرورة
الامكان الخاص حاصله ان قولنا زيد موجود بالامكان الخاص قضيتها ممكنة
صادقة بالضرورة وتعريف الضرورية يتصادق عليه لان المحمول الموجود ضروري
لزيد مادام موجودا فيلزم عدم منافاها وهى اجيب بالفرق بين الضرورة
فى زمان الوجود وبينها اى بين الضرورة بشرط اى بشرط الوجود وحاصله
ان الضرورة فى زمان الوجود معاصرة للضرورة بشرط الوجود ونحن نزيد الال
لا الثانى فلا يصدق تعريفها على هذا التقدير لان الوجود فيما نحن فيه ليس بضروري
فى زمانه بل انما هو ضروري بشرطه كما لا يخفى فلا يلزم عدم المنافاة فان قيل ان
الامكان مناف للضرورة فاذا صدقت الضرورة بشرط الوجود ولم يصدق الامكان

والموضوع الواجب او المتع لانه ما لم يوجد له شيء في وقت وجوده
حاصله ان الضرورية المطلقة لهذا التفسير يستلزم ان لا يوجد الا في الازلية ولا
يكون اعم منها لان الثبوت في جميع اوقات الذات يستلزم وجود الذات في
جميع اوقات الثبوت لان وجود الملزوم ملزوم وجود لازم فان لم يكن الذات
موجودة في جميع اوقات وجودها لم يكن الثبوت ضروريا فان انتفاء لازم
ملزوم انتفاء الملزوم ولا حدان يمنع ان الثبوت وانما يستلزم وجوده لم يثبت له
وانما فانه يجوز ان يكون للثبوت له وجود وقت الثبوت الدائم سواء كان موجودا
وامسا اولاً ولو قلنا بتمتوث الذاتيات فانه اي ثبوت الذاتيات ضروري للذات
وانما لا بشرط الوجود والا اى وان كان ثبوت الذاتيات بشرط الوجود وكانت
حيوانية الانسان مجعولة حاصله ان دليل المورد منقوض بثبوت الذاتيات للذات
فانه ضروري في زمان وجوده لا بشرط الوجود وكقولنا كل انسان حيوان ضرورة
فانه يصير متوقفا على شرط وانه باطل لانه من قبيل المجعولة فانه يصير متوقفا على
غيره في الثبوت وان سلم الشرطية كما انما هو المحقق الدواني يلزم الدور والتسلسل
فيما نحن فيه حتى فيما كان المحمول موجودا وقفه الوجود على ما يتاخر عنه فليس

كان المحمول الوجود وتقدم الوجود على ما يتاخر عنه فيما كان المحمول ما يتقدم على الوجود فلهذا
ان يشك على الضرورية لا على خصوص التعريف فان ثبوت المحمول للموضوع الضرورية لا على الامكان
يكون في زمان وجوده موضوعا او بشرطه فان كان لا مل لم يزم حصره في الازلية لان الشيء ما لم
يجب لم يحل شي في وقت وجوده وان كان الثاني يلزم الدور والتسلسل وتقدم الوجود
على ما يتاخر عنه فيما كان المحمول الموجود او ما يتقدم عليه فلا يخلص الا بتفصيل
على تقدير صحة كلام المورد فامل واجيب بان زيد موجود قضية ذهنية خارجة
عن الخارجية والتحقيقية ونحن انما نقصد بضبط احكامها وبانه صادق بالامكان
الحكمي وهو سلب الضرورية الذاتية لان الوجوب والامكان المبحوث عنها في الحكم
الوجوب لذاته والامكان المقابل له لا الوجوب الشامل للوجوب لذاته وبغيره
وهذا لا ينافي الضرورية الذاتية المنطقية وهو الوجوب الشامل للذاتي والغيري فلهذا
موجودا يصدق بالامكان الحكمي والضرورة المنطقية لا بالامكان المقابل للضرورة
المنطقية وهو سلب منطق الوجوب لكونه واجبا بالغير بدفع بان الضرورية حاكمة
بان الاحكام ليست مخصوصة بما بعد الذمنية بل جارية فيها ايضا بان يصدق
عليه الوجود بالامكان انما هو المنطق اذ ليس الوجود ضروري للثبوت او لا
لزيد مع انه يصدق عليه انه ضروري للثبوت له مادام موجودا وفيه نظر بان الحكم
شكلا كيفية للنسبة عند التطبيقين فكيف يصدق على الموضوع والمحمول بالامكان
او غيره ولو سلم فصدق بالامكان انما هو المنطقى ثم فان الشيء ج ما واجبا و
تمنع ولو اريد ان الامكان انما هو المنطقى هو عينه الامكان الحكمي لا يخفى في
صدقه فالمنافاة مما فاجيب بالفرق حق لا غبار فيه لكن يلزم على التطبيقين تنفيهما

ان كان المحمول الوجود وتقدم الوجود على ما يتاخر عنه فيما كان المحمول ما يتقدم على الوجود فلهذا
ان يشك على الضرورية لا على خصوص التعريف فان ثبوت المحمول للموضوع الضرورية لا على الامكان
يكون في زمان وجوده موضوعا او بشرطه فان كان لا مل لم يزم حصره في الازلية لان الشيء ما لم
يجب لم يحل شي في وقت وجوده وان كان الثاني يلزم الدور والتسلسل وتقدم الوجود
على ما يتاخر عنه فيما كان المحمول الموجود او ما يتقدم عليه فلا يخلص الا بتفصيل
على تقدير صحة كلام المورد فامل واجيب بان زيد موجود قضية ذهنية خارجة
عن الخارجية والتحقيقية ونحن انما نقصد بضبط احكامها وبانه صادق بالامكان
الحكمي وهو سلب الضرورية الذاتية لان الوجوب والامكان المبحوث عنها في الحكم
الوجوب لذاته والامكان المقابل له لا الوجوب الشامل للوجوب لذاته وبغيره
وهذا لا ينافي الضرورية الذاتية المنطقية وهو الوجوب الشامل للذاتي والغيري فلهذا
موجودا يصدق بالامكان الحكمي والضرورة المنطقية لا بالامكان المقابل للضرورة
المنطقية وهو سلب منطق الوجوب لكونه واجبا بالغير بدفع بان الضرورية حاكمة
بان الاحكام ليست مخصوصة بما بعد الذمنية بل جارية فيها ايضا بان يصدق
عليه الوجود بالامكان انما هو المنطق اذ ليس الوجود ضروري للثبوت او لا
لزيد مع انه يصدق عليه انه ضروري للثبوت له مادام موجودا وفيه نظر بان الحكم
شكلا كيفية للنسبة عند التطبيقين فكيف يصدق على الموضوع والمحمول بالامكان
او غيره ولو سلم فصدق بالامكان انما هو المنطقى ثم فان الشيء ج ما واجبا و
تمنع ولو اريد ان الامكان انما هو المنطقى هو عينه الامكان الحكمي لا يخفى في
صدقه فالمنافاة مما فاجيب بالفرق حق لا غبار فيه لكن يلزم على التطبيقين تنفيهما

عامة الورد ولا يكون مخصوصا وفيه نظرا لانه لا يلزم من ان يكون الطرف
قيدا للثبوت لا للسلب ان يكون السالبة الضرورية حص من السالبة الازلية
لان الضرورة في السالبة قيد للسلب لا الايجاب وانما يلزم اذا كان مفهوم الثبوت
سلب ضرورة الايجاب وح يصير ممكنة لضرورة ولا يلزم من الاعتبار في السالبة
سلب الثبوت الذي في جميع اوقات وجود الموضوع اعتبار سلب ضرورة الثبوت
سجوازان لا يكون اعتبار السلب الضرورة مع ذلك الاعتبار فان قيل ان السالبة
الازلية لا يصدق في المثال المذكور مع صدق السالبة الضرورية فان سلب
الاختصاص ليس اذ ليا ضرورة صدق كل قمر منخسف بالاركان الازلي وفيه
المطلوب قلنا ان السالبة الازلية صادقة فيه ضرورة صدق ان الثبوت لا
للمقر في جميع اوقات وجوده مسلوب بالضرورة لمعنى ان سلب تلك الثبوت
ضروري اذ لا وابد الا مطلق السلب لو كان مراده ما يتوجه عليه كلام المصنف
مخلص له الا بانكار ما قالوا بان المساواة انما هي على تقدير كون الطرف قيدا
للسلب اما اذا كان قيد للثبوت فلا وهذا في ما في التوجيه بعد لا يخلو عن حجة
قائل وما قيل ان الضرورية المطلقة والازلية متساويان بحسب التحقيق والماعية
باعتبار المفهوم فان استلزام الازلية المطلقة ظاهرا والعكس فلان ثبوت الذات الذي
ازلا وابد لان الانواع قديمة لا يوجد زمان من الازمان الا ان يوجد فرد منها
وان امكنست بحسب الذات فيكون سالتها اليها كاسي بينهما مساواة بحسب التحقيق
والعموم بحسب المفهوم لكنه يكون على عكس العينين مدح لان ما سوى المجرىات حاش
ولو سلم قدم نوع ما فلا يفيح المساواة لان في الانواع اسماوية يوجد الضرورية المطلقة

والا زلية وفيه المطلوب ان سلم قدم الانواع فلا تخم المساواة فان لا فرق
حادث في وجود الضرورية المطلقة لا ازالة فتدبر وبالحكمة يلزم مفاسد غير
عديدة لا تخفى على المتدرب منها انه يلزم كذب العكس مع صدق الاصل
فان قونا لاشئ من القم بمخسف بالضرورة صادق ولا يصدق لاشئ
من المنخسف بقم بالضرورة فان كل مخسف قمر بالا مكان بمعنى ان جانب
المخ لا يصدق بالضرورة ولا يصدق لاشئ من لا المنخسف ليس بقم
بالضرورة لصدق بعض لا المنخسف ليس بقم بالا مكان ومنها الذب
نتيجة الشكل الاول المركب من الصغرى الموجبة والكبرى السالبة
التي ليس المحمول فيها ضروريا مع صدق الطرفين ووجود شرائط
الاتاج فانه يصدق كل كاتب انسان بالضرورة ولا شئ من الانسان
بكاتب بالضرورة ولا يصدق لاشئ من الكاتب بكاتب بالضرورة
لان ثبوت الكتابة للكاتب ضروري ومنها ما يظهر بالتأمل الصادق
في المختلطات وغاية ما يجاب به عن الشك الثاني ان الوجود في السالبة
الضرورية اعم من المحقق والمقدر بخلاف الموجبة الضرورية اذ لا بد فيها من
الوجود المحقق فقط وليصير السالبة اعم من الموجبة المحدودة ويصدق
لا شئ من العتقار بانسان بالضرورة باعتبار الوجود المقدر ويمكن ان
يحل على ما قيل من ان المراد باوقات الوجود اوقات وجود الموضوع
الذي اعتبره الحاكم عند الحكم فلما لا يستدعي نفس السلب عما اعتبر وجوده
تحقق ذلك الوجود فك لا يستدعي ضرورة السلب في اوقات الوجود

عن نفس قاتل الجواب ما يقرب المراد بالاطلاق العام هو وقت من اوقات وجود الموضوع مع نظير التناقض بينه وبين الدوام المطلق وكذا السوالب المطلقة العامة في المواد المذكورة قطعاً فثبت ان الثالث من لمباحث بشرطية العامة مارة تؤخذ بمعنى ضرورة النسبة بشرط الوصف المعنى واخرى بمعنى ضرورة ثبات جميع اوقات الوصف وفي الاولى يجب ان يكون للوصف مدخل في ضرورة بخلاف الثانية علم ان الضرورة الوصفية يطلق على ثلاثة معان الضرورة بشرط الوصف بمعنى ان يكون للوصف مدخل فيها بان يكون عليه الضرورة سواء كانت موجبة او لا فيكون الملزوم هو الذات على تقدير انصافها بالوصف ثبت لها المحمول كقولنا كل كاتب متحرك الاصلح مادام كاتباً وكل من ثابت مادام حياً والضرورة مادام الوصف الحاصلة في جميع اوقات الوصف ان الملزوم فيها هو الذات وانما الوصف لتعيين لوقت وليس الملزوم باعتبار مدخلية الوصف كما في بشرط الوصف بل مع قطع النظر عنه كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتباً بالضرورة لاجل الوصف بمعنى ان يكون الوصف عليه موجبة مستلزمة للضرورة كقولنا كل متعجب ضاحك مادام متعجباً وانما لم يتعرض للمصداق اعتباراً او من ههنا ينظر الفرق بين تلك الثلث فاعرف وبينها اي بين الضرورة بشرط الوصف الضرورة مادام الوصف عموم من وجه لتصادقهما في قولنا كل منخسف مظلم مادام منخسفاً وبشرط الانحسار وتعارفهما في قولنا كل كاتب متحرك الاصلح وكل كاتب انسان يصدق الضرورة بشرط الوصف في الاول يكون الثاني

فان الكتابة غير ضرورية لذات الموضوع فكيف يكون تحرك الاصلح ضرورياً لها ويصدق الضرورة مادام الوصف في الثاني بدون الاول اما النسبة بين الثاني والثالث فعموم من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الذاتية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وصدق الاول بدون الثاني في المادة التي يكون الوصف فيها مفارقاً كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتباً وصدق الثاني بدون الاول في المادة التي لا يكون المحمول ضرورياً فيها لذات الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصلح بالضرورة لاجل الوصف واما النسبة بين الاول والثالث فعموم وخصوص مطلقاً لانه اذا كانت الضرورة لاجل الوصف كان للوصف مدخل فيها من غير عكس المربع من لمباحث ذهب قوم منهم شارح المطلاع والقاضى للاهورى الى ان الممكنة لها ليست قضية بالفعل لعدم اشتغالها على الحكم هو الوقوع واللا وقوع فليست موجبة اي القضية الممكنة ليست قضية بالعقل بل هي قضية بالقوة اقرية من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدما من القضاء كعدم المحيلات في القضايا ولا حكم فيها بالفعل فليست موجبة وذلك خطأ الا ترى ان الاسكان كيفية النسبة وحصل النسبة الثبوت يعني ان النسبة هي الوقوع واللا وقوع اعتباراً ان اعتباراً تحقق واعتبار نفس النسبة من حيثها يتعلق بها الادعاء انما المعبر في القضية هو نفس النسبة لا تحققها والامكان كقضايا الكاذبة قضايا حقيقة ولم يقل باحد ما هو المعبر معتبر في الممكنة الا ان كيفية له فصارت قضية بالفعل نعم ذلك لا مكان اضعفت المراجع للدلالة على

ان النسبة هي الوقوع واللا وقوع اعتباراً ان اعتباراً تحقق واعتبار نفس النسبة من حيثها يتعلق بها الادعاء انما المعبر في القضية هو نفس النسبة لا تحققها والامكان كقضايا الكاذبة قضايا حقيقة ولم يقل باحد ما هو المعبر معتبر في الممكنة الا ان كيفية له فصارت قضية بالفعل نعم ذلك لا مكان اضعفت المراجع للدلالة على

بمعنى اعتبار النسب بين مفهومات القضايا الكلية فقط وهذا ليس محمدا لان
بينها تباين كمال لا يخفى الثالث بحسب المفهومات بمعنى اعتبار النسب
بينها بالنظر الى موادها بان يقع مثلا كل مادة يصدق عليها مفهوم الضرورية
يصدق عليها مفهوم الدائمة دون العكس في تصور في القضايا بحسب
الضرورة بمعنى اكل باعتبار انه يحل على تلك المادة مفهوم الضرورية والدائمة
لا بمعنى ان هذا المفهوم يحل عليه ذلك المفهوم وهذه القضية يحل عليها تلك
القضية بل بمعنى ان العقل اذا لاحظ مفهومها حكم بان مادة هذه المفهوم اعم
من مادة ذلك المفهوم ولو بالعرض كما لا يخفى الرابع اعتبار النسب بحسب
مفومات الموجهات اعني مفهوم الضرورية والدائمة وغير ذلك فاذا قلنا
كل انسان حيوان بالضرورة مثلا فالمراد ان هذا الحكم بالضرورة يصدق عليه
ضرورية ودائمة باكل المصنوع لا الطبيعي في تصور في القضايا بحسب
بمعنى اكل فانها مفردات يجري فيها التصديق الا ان يقع ان ما يصدق
عليه انه ضرورية لا يصدق عليه انه دائمة اذ ليس الحكم فيه بالديموم بل بالضرورة
اما اذا اريد بالحكم بالضرورة مثلا اعم من ان يكون بالمطابقة او بالاتزام
فصح ذلك لكنه غير قابل فاق قلت انه لا يصح قولهم ان الدائمة اعم مطلقا
من الضرورية لان الممكن لا يدوم الابدلة فاذا وجدت العلة وجب وجود
المفعول فالدوام لا يتلوه عن الضرورية بالمعنى الا اعم فالمساواة بينهما اذا قيدت
بالضرورة الناشئة عن الذات صحت النسبة المذكورة لكن يلزم ان لا يكون
الضرورة الازلية اخص منها فاجاب لمص بقوله ثم المنطوق في النسبة

بين القضايا ما يحكم بمفوماتها اي مفومات القضايا يابدي الراي ابا ان
الكلام على الاصول الدقيقة التي برهنت عليها في الفلسفة فذلك مرتبة
بعد تحصل هذا الفن يعني ان المعبر في النسبة مفومات القضايا مع قطع
النظر عن الاصول الدقيقة التي برهنت عليها في الفلسفة وليس من ظاه
من المنطقين الكلام على تلك الاصول فانه بعد تحصل هذا الفن كيف ينبغي
ما يتقدم على ما يتاخر ومن ثم اي من اجل ان المنطوق في النسبة مفوماتها
قالوا ان الضرورية المطلقة اخص مط من الدائمة فان العقل يحكم ويجوز
في بادى الراي انفكاك الدوام عن الضرورية فوج لا يستصعب عليك
استخراج النسبة بين الموجهات المذكورة ولو استقرت علمت ان الممكنة
العامة اعم القضايا والممكنة الخاصة اعم المركبات المطلقة والعامة اعم
الفعليات الضرورية المطلقة اخص البسيطة والمشرطة اخص المركبات على وجه
اي الضرورية اخص البسيطة على وجه كون المشرطة العامة بالمعنى الثاني
اعني مادام الوصف والمشرطة اخص المركبات على كونها بالمعنى الثاني
لانها اذا كانت بالمعنى الاول اي بشرط الوصف كانت اخص من وجه من
الوقتيه ومن الضرورية فان الضرورية يصدق في قولنا كل كاتب انسان
بالضرورة من غير صدق الشروط العامة بشرط الوصف يصدق
المشرطة العامة في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بدون صدقها اما ما في
الاجتماع فقولنا كل انسان حيوان والوقتيه يصدق في قولنا كل قس
منخسف وقت الحيلة من غير صدق المشرطة الخاصة ويصدق بشرط

الضرورة الازلية اخص منها فاجاب لمص بقوله ثم المنطوق في النسبة
بين القضايا ما يحكم بمفوماتها اي مفومات القضايا يابدي الراي ابا ان
الكلام على الاصول الدقيقة التي برهنت عليها في الفلسفة فذلك مرتبة
بعد تحصل هذا الفن يعني ان المعبر في النسبة مفومات القضايا مع قطع
النظر عن الاصول الدقيقة التي برهنت عليها في الفلسفة وليس من ظاه
من المنطقين الكلام على تلك الاصول فانه بعد تحصل هذا الفن كيف ينبغي
ما يتقدم على ما يتاخر ومن ثم اي من اجل ان المنطوق في النسبة مفوماتها
قالوا ان الضرورية المطلقة اخص مط من الدائمة فان العقل يحكم ويجوز
في بادى الراي انفكاك الدوام عن الضرورية فوج لا يستصعب عليك
استخراج النسبة بين الموجهات المذكورة ولو استقرت علمت ان الممكنة
العامة اعم القضايا والممكنة الخاصة اعم المركبات المطلقة والعامة اعم
الفعليات الضرورية المطلقة اخص البسيطة والمشرطة اخص المركبات على وجه
اي الضرورية اخص البسيطة على وجه كون المشرطة العامة بالمعنى الثاني
اعني مادام الوصف والمشرطة اخص المركبات على كونها بالمعنى الثاني
لانها اذا كانت بالمعنى الاول اي بشرط الوصف كانت اخص من وجه من
الوقتيه ومن الضرورية فان الضرورية يصدق في قولنا كل كاتب انسان
بالضرورة من غير صدق الشروط العامة بشرط الوصف يصدق
المشرطة العامة في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بدون صدقها اما ما في
الاجتماع فقولنا كل انسان حيوان والوقتيه يصدق في قولنا كل قس
منخسف وقت الحيلة من غير صدق المشرطة الخاصة ويصدق بشرط

الحاشية في قولنا كل كاتب يحرك الاصل بالضرورة مادام كاتب لا واما
بدون صدق مادام اداة الاجتماع فقولنا كل منصف مظلم وان شئت الاطلاع
على النسب فارجع الى شرح المطالع وغيره فصل في اقسام الشريعة احكامها
شرطية وهي قضية لا يحكم فيها بالثبوت والسلب ان حكم فيها امي في الشرطية
ثبوت نسبة على تقدير اخرى لزوما كقولنا ان كانت الشمس طلعت فالنهار
موجود او اتفاقا كقولنا ان يزيدنا طقا فاكما زنا طق او اطلاقا امي لم يعتبر
شي منها متصلة لزومية او اتفاقية او مطلقة وان حكم فيها امي في الشرطية
تبنا في النسبتين صدقا وكذا معا كقولنا زيد اما ان يكون انسانا او فرسا او
صدقا فقط كقولنا هذا الشيء اما ان يكون انسانا او فرسا او كذا فقط كقولنا هذا الشيء
اما ان يكون انسانا او لا فرسا عنادا او اتفاقا او اطلاقا منفصلة حقيقة او
ابحار او اتفاقية او عنادية او اتفاقية ومطلقة الفصل ان الشرطية على نحوين
لانه ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة اخرى او السلب كالثبوت
فمتصلة موجبة مثالة مامر او سالبة كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طلعت
فالنهار موجود وان حكم فيها بالتبني بين النسبتين او الاتبني بينهما منفصلة
موجبة ومثاله مامر او سالبة كقولنا ليس البتة ان يكون هذا العدد زوجا او
منقما بمساويين فالمتصلة على ثلثة اقسام لانه ان حكم فيها لزوما امي بعلاقة
وهي امر لقيضة الاتصال بين النسبتين في نفس الامر كالعلية وهي لا يخلو اما
ان يكون للقدم عللة مستلزمة للتالي او يكون التالي عللة له سواء كانت مستلزمة
او لا كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طلعت او يكونا محلولي عللة مستلزمة

[illegible]

[illegible]

فيمن اطالب اتباعا لمسلك القوم وربما اعتبرني مائة الجمع ومائة الحكم
التثاني في الصدق والكذب مطلقا يحتمل الوجهين احدهما ان يكون الحكم
في مائة الجمع بالتثاني في الصدق ولم يحكم فيها بالتثاني في الكذب سواء
حكم بعدم التثاني في الكذب ولم يحكم بشئ من التثاني وعدمه وحكم في
مائة اخلو بالتثاني في الكذب ولا يحكم بالتثاني في الصدق سواء حكم بعدم
التثاني في الصدق او لم يحكم بشئ منها اى من التثاني وعدمه الاخر ان
يحكم في مائة الجمع بالتثاني في الصدق سواء حكم بالتثاني في الكذب او بعدم
التثاني او لم يحكم بشئ منها اى من التثاني وعدمه وحكم في مائة اخلو بالتثاني
في الكذب سواء حكم بالتثاني في الصدق او بعدم التثاني او لم يحكم بشئ
منها فاعلم ان كل واحد منهما يطلق على ثلثة معان احدهما ما اعني الحكم
بالتثاني صدقا فقط او كذا فقط فعوله فقط يحتمل الوجهين احدهما ان يكون
في الكذب او بعدم التثاني في الصدق والاخر اول الوجهين المذكورين و
ثانيهما اذا الشئ من الوجهين المذكورين وبهذا المعنى اى الحكم بالتثاني في
الصدق وفي الكذب مطلقا يكونان اى مائة الجمع واخلو اعم من الحقيقة
ومن المعنى الاول ايضه فكل واحدة منهما بالعينين الاخرين اعم من الحقيقة باعتبار
المواد وبالمعنى الثالث خاصة اعم من الحقيقة ومن المعنيين اللين بحسب
المفهوم وهذه التعريفات حقائق الموجبات من جميع اقسام شرطية و
اما سواها اى سوا تلك الاقسام فرفع ايجاباتها فاما سالبه كل منها
فهي التي يحكم فيها برفع الحكم الذي في سوجبتهما فالسالبة للزمومية ما يحكم اى

قضية بحكم فيها بسلب لزوم لا يلزم السلب فان الحكم يلزم السلب موجب
لا سالب لايجاب السلب في الشرطية لا يكون بايجاب المقدم والتالي و
سلب كل منهما بل انما يكون بايجاب النسبة وسلبها كما في الحكمية ليس كما بها
بوجودية الموضوع والمحمول وسلبها بعدمية كل واحد منهما بل بايجاب النسبة
وسلبها فربما كان طرفا الحكمية شتملين على حرف السلب يكون القضية جارية
كالمسلب المتصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال والمزوم
والاقتناع والاطلاق وعلى هذا فنقسم باقي اقسام السلب بالسالبة
الاقتناعية بالحكم فيها بسلب لا اتفاق والسالبة المطلقة بالحكم فيها بسلب لا طلاق
والسالبة الحقيقية بالحكم فيها بسلب التنافي صدقا وكذا بما على هذا فنقسم التالي وانما
عدل المعنى عن تعارض اقسام التعريف شاملا للموجبة والسالبة للتاليين هما السلب
القضية الشرطية بسلب فيها او تفصيل اقسام السلب بحسب ما يميز عنه المتعلم
بميزانها ولما فرغ من بيان اقسام الشرطية شرعا في اقسامها باعتبار المقدم كما يقسم
الحكمية الى اقسام باعتبار الموضوع لكن في الحكمية باعتبار نفس الموضوع وباعتبار
ما صدق عليه الافراد في الشرطية باعتبار تقادير المقدم وضايع فقال ثم الحكم فيها في
في الشرطية ان كان على تقادير معين مخصوصة وشخصية لقولنا ان جنتي على تقدير طلوع
الشمس عذا فاكركم الا ان لم يكن الحكم على تقدير معين فان ميزانية الحكم بانه على سبيل
تقادير المقدم او بعضها اي بعض تقادير المقدم خصوصية كلية لقولنا كلما كان يد انسانا كان
حيوانا وانما ان كان العذر زوا او فردا او موصوفة جزئية كقوله قد يكون ان كان الشيء حيوانا
كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء انسانا او فرسا ولا اى ان لم يكن كميته الحكم
ان كان الانسان قد يكون انسانا او فرسا ولا اى ان لم يكن كميته الحكم

بل يحكم فيها على وضع او اوضاع في جملة فمهمة لقولنا
اذا كانت الشمس طالقة فالنهار موجود وتوضيحه ان تلك الاقسام
التي اعتبر في الشرطيات باعتبار الحكم بالاتصال والانفصال لا باعتبار
اطراف الحكم ان قولنا ان كان كل انسان حيوانا نقل صاحب
او بعضه حيوان شرطية كلية وجزئية وقولنا كلما كان عمره مائة سنة فهو
يتحرك اصابه شرطية شخصية وان كانت مهمة فشرطية مهمة فكلما
ينقسم الحكمية الى تلك الاقسام لا باعتبار كميته الموضوع او جزئية
او اجمالية او المحمول بل باعتبار الحكم كالمسلب الشرطية ينقسم الى ولا يجرى
العدول والتحصيل فيها كما يجرى في الحكمية لان الاتصال والانفصال
هما يتحقق بين نسبتين هما في نفسهما ليسا معدولين ومحصلين
بل باعتبار طرفيها اما اعتبار ذلك فهي باعتبار جزئية الحرف
لجزء من المقدم والتالي فلا مضايقة لكن الفائدة في اعتداده
وكذا الحقيقية والكارهية باعتبار جميع التقادير المكنة والاعتصار
على التقادير الواقعة فان الحكم في الشرطية ليس مقصور على التقادير
الواقعة بل الحكم شامل لجميع التقادير ولو اعتبر احد ذلك الاعتبار فيصير
صحيحا لكنه قليل الجدي فان الاحكام لا يتعلق بذلك وكذا الجملة باعتبار
اللزوم والعناد والاتفاق فانه من اقسام الحكم الشرطي لامن الكيفية وفسر
تقادير المقدم بالاوضاع واربها الاحوال العارضة له بالقياس الى ما عداها
من الامور المقارنة له بالامكان او بالفعل واعتبر الامكان اذا كانت الشرطية

قضية بحكم فيها بسلب لزوم لا يلزم السلب فان الحكم يلزم السلب موجب
لا سالب لايجاب السلب في الشرطية لا يكون بايجاب المقدم والتالي و
سلب كل منهما بل انما يكون بايجاب النسبة وسلبها كما في الحكمية ليس كما بها
بوجودية الموضوع والمحمول وسلبها بعدمية كل واحد منهما بل بايجاب النسبة
وسلبها فربما كان طرفا الحكمية شتملين على حرف السلب يكون القضية جارية
كالمسلب المتصلات والمنفصلات بحسب سلب الاتصال والمزوم
والاقتناع والاطلاق وعلى هذا فنقسم باقي اقسام السلب بالسالبة
الاقتناعية بالحكم فيها بسلب لا اتفاق والسالبة المطلقة بالحكم فيها بسلب لا طلاق
والسالبة الحقيقية بالحكم فيها بسلب التنافي صدقا وكذا بما على هذا فنقسم التالي وانما
عدل المعنى عن تعارض اقسام التعريف شاملا للموجبة والسالبة للتاليين هما السلب
القضية الشرطية بسلب فيها او تفصيل اقسام السلب بحسب ما يميز عنه المتعلم
بميزانها ولما فرغ من بيان اقسام الشرطية شرعا في اقسامها باعتبار المقدم كما يقسم
الحكمية الى اقسام باعتبار الموضوع لكن في الحكمية باعتبار نفس الموضوع وباعتبار
ما صدق عليه الافراد في الشرطية باعتبار تقادير المقدم وضايع فقال ثم الحكم فيها في
في الشرطية ان كان على تقادير معين مخصوصة وشخصية لقولنا ان جنتي على تقدير طلوع
الشمس عذا فاكركم الا ان لم يكن الحكم على تقدير معين فان ميزانية الحكم بانه على سبيل
تقادير المقدم او بعضها اي بعض تقادير المقدم خصوصية كلية لقولنا كلما كان يد انسانا كان
حيوانا وانما ان كان العذر زوا او فردا او موصوفة جزئية كقوله قد يكون ان كان الشيء حيوانا
كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء انسانا او فرسا ولا اى ان لم يكن كميته الحكم
ان كان الانسان قد يكون انسانا او فرسا ولا اى ان لم يكن كميته الحكم

كلها معتبرة في المتصلة وغير معتبرة في المفصلة وانما اعتبرت فيها النسبة
لا اشارة الى الباقية كما صلبه من العكس فان مفهوم مقدم المتصلة التي هي صدق
اللازم على تقدير صدق الملزوم بتغير في صورة العكس لان الملزوم من حيث
انه ملزوم محتمل ان لا يكون لازما حصل الفارقة في صورة العكس بخلاف المفصلة نعمنا
التي هي الحكم بالتثاني لان مفهوم المقدم اعني المعادة بالفتح ومفهوم التالي
المعادة بالضم لا يميزان البعبع بغير الوصفين كون المقدم مقدورا كون التالي تابعا فلما فرق بينهما
بدون اعتبار هذين الوصفين بوجه آخران مفهوم المتصلة بتغير بالتقديم والتأخير
لان ثبوت نسبة على تقدير اخرى يغير ثبوت نسبة اخرى على تقديره نسبة
بخلاف المفصلة لان التثاني لا تغير بالتقديم والتأخير في ذاته وانما التغير باعتبار الوصف
كما لا يخفى على المتأمل فكلما زعم اشراطيات وقواعد مع قلة جدها بسببها في المطلوع
وقليل من ذلك ان المتصلة الملزومية الموجبة الكلية يستلزم منع الجمع
موجبة كلية بين الملزوم ونقيض اللازم ويستلزم منع الجمع موجبة كلية بين
نقيض الملزوم وعين اللازم وهذان الانفصالان جميعا كان على الملزومية
الموجبة الكلية اي منع الجمع يستلزم المتصلة الملزومية الكلية التي مقدمها عين
احد جزئي ذلك منع الجمع بين شيئين تاليهما نقيض الآخر منع اخلو يستلزم لمصلحة الموجبة
التي مقدمها نقيض احد جزئي منع اخلو يستلزم تاليهما عين الآخر استلزام المتصلة الانفصالية
فلانه لو لم يكن بين عين الملزوم ونقيض اللازم منع الجمع بجاز ثبوت الملزوم مع نقيض اللازم فلا
يكون اللازم لازما ههنا ولو لم يكن بين نقيض الملزوم وعين اللازم منع اخلو بجاز ثبوت
الملزوم بدون اللازم فيجوز ارتفاع الملزوم وعين اللازم فلا يكون اللازم لازما ههنا واما

ان الانفصاليين يستلزمان المتصلة فلانه لو لم يكن عين كل احد منهما مستلزما
لنقيض الآخر بجاز ثبوت عين احد هما مع عين الآخر فلا يكون بينهما منع الجمع
ولو لم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر بجاز ثبوت احد هما مع نقيض
الآخر فلا يكون بينهما منع اخلو والمنفصلة بحقيقة يستلزم اربع متصلات
اشتان مقدمها عين احد الجزئين تاليهما نقيض الآخر واخران مقدمها نقيض
احد الجزئين تاليهما عين الآخر اما الاول فلانه لو لم يكن ثبوت نقيض الآخر على
تقدير عين كل واحد منهما بجاز ثبوت عين الآخر مع احد هما فلا يكون بينهما انفصالية
حقيقية واما الثاني فلانه لو لم يكن ثبوت عين الآخر على تقدير عين نقيض كل واحد
منهما بجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل واحد فلا يكون بينهما انفصالية
حقيقية مثلاً قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا يستلزم قولنا كلما كان
زوجا لم يكن فردا وكلما كان فردا لم يكن زوجا وكلما لم يكن فردا كان زوجا
ومنع الجمع بين الشيئين يستلزم منع اخلو بين نقيضيهما فانه لو جاز اخلو بين
النقيضين لجاز اجتماع النقيضين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذا منع اخلو بين
الشيئين يستلزم منع الجمع بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع
العينين فلا يكون بينهما منع اخلو مثلاً اذا صدق اما ان يكون اشئ فرسا
او حمرا ما نفى الجمع صدق اما ان يكون لا فرسا ولا حمرا ما نفى اخلو
وان شئت زيادة تفصيل فارجع الى المطولات تتمتها فيها مباحث الاول
قد اشتهر بين القوم ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علته الاخر
كلما معلولى علته واحدة كالتضاديين مثل الابوة والنبوة فانما معلولا

ان الانفصاليين يستلزمان المتصلة فلانه لو لم يكن عين كل احد منهما مستلزما
لنقيض الآخر بجاز ثبوت عين احد هما مع عين الآخر فلا يكون بينهما منع الجمع
ولو لم يكن نقيض كل واحد منهما مستلزما لعين الآخر بجاز ثبوت احد هما مع نقيض
الآخر فلا يكون بينهما منع اخلو والمنفصلة بحقيقة يستلزم اربع متصلات
اشتان مقدمها عين احد الجزئين تاليهما نقيض الآخر واخران مقدمها نقيض
احد الجزئين تاليهما عين الآخر اما الاول فلانه لو لم يكن ثبوت نقيض الآخر على
تقدير عين كل واحد منهما بجاز ثبوت عين الآخر مع احد هما فلا يكون بينهما انفصالية
حقيقية واما الثاني فلانه لو لم يكن ثبوت عين الآخر على تقدير عين نقيض كل واحد
منهما بجاز ثبوت نقيض الآخر على تقدير نقيض كل واحد فلا يكون بينهما انفصالية
حقيقية مثلاً قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا يستلزم قولنا كلما كان
زوجا لم يكن فردا وكلما كان فردا لم يكن زوجا وكلما لم يكن فردا كان زوجا
ومنع الجمع بين الشيئين يستلزم منع اخلو بين نقيضيهما فانه لو جاز اخلو بين
النقيضين لجاز اجتماع النقيضين فلا يكون بينهما منع الجمع وكذا منع اخلو بين
الشيئين يستلزم منع الجمع بين نقيضيهما فانه لو جاز اجتماع النقيضين لجاز ارتفاع
العينين فلا يكون بينهما منع اخلو مثلاً اذا صدق اما ان يكون اشئ فرسا
او حمرا ما نفى الجمع صدق اما ان يكون لا فرسا ولا حمرا ما نفى اخلو
وان شئت زيادة تفصيل فارجع الى المطولات تتمتها فيها مباحث الاول
قد اشتهر بين القوم ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علته الاخر
كلما معلولى علته واحدة كالتضاديين مثل الابوة والنبوة فانما معلولا

الحل لصدق قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا لزومية ولم
يصدق اتفاقية لعدم صدق التالي واذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا
تقولنا ان كان الانسان ناطقا فاكارنا هو لم يصدق لزومية واتفاقية و
اما اذا كان المقدم محالا والتالي صادقا في نفسه كقولنا ان كانت خمسة زوجا
فهو عدد فيصدق اتفاقية واما بطريق اللزوم فهو صادق من جهة الالتزام
وليس بصادق في نفس الامر اصادقة من جهة الالتزام فلان من يرى ان
الخمس زوج يلزمه ان يقول انه عدد واما ان ليس بحق في نفس الامر فلان
ما هو محقق بعض مقدماته كاذب فاذا كذب ما هو محقق كذب ما هو عليه محقق
فالمحقق قياس من الشكل الاول المركب هو من الوجهين هو ان الخمسة زوج
وكل زوج عدله ان الخمسة عدد فاستلزام زوجية الخمسة العددية بسبب
الكبرى التي هي قولنا كل زوج عدد وهو كاذب على الفرض المذكور لانه
يصدق لاشي من الخمسة الزوج بعد وفلاشي من العدد وخمسة زوج فكل
زوج عدد ليس بحق في نفس الامر لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص
يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق قولنا كلما كاتب الخمسة
زوجا كانت عدد الصدق قولنا كل خمسة زوج عدوانه كاذب فيكون المتصلة
التي في قوة باطله هذا من كلام الشيخ واعترض عليه شارح المطالع عتراضا
الاولي اننا لم صدق قولنا لاشي من العدد وخمسة زوج على تقدير الملح لانه
ما جوز كذب قولنا كل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه
القضية في نفس الامر الثاني اننا نقض لما صرح به من الصادق في

نفس الامر باق على فرض كل محال الثالث سلنا ذلك لكن غاية ما فيه ان
القياس المنج للقضية لا يعقد انتفاء الدليل لا يستلزم انتفاء المدلول الرابع
اننا لا نعلم ان لا يلزم على كون خمسة زوجا ان يكون عدد على تقدير صدق هذه القضية
اعني قولنا لاشي من الخمسة الزوج بعد وجوبه استلزام الملح محالا والخاص
اننا لا نعلم ان اذا صدقت هذه القضية اعني قولنا اذا كانت خمسة زوجا كانت
عدد اصدق قولنا كل خمسة زوج عدد ولا استدعاء الايجاب وجود الموضوع
وعدم استدعاء الشرطية للزومية وجود المقدم السادس لوصح
احد الدليلين لزم ان لا يصدق للزومية المركبة من محالين لانا اذا
قلنا كلما كانت الخمسة زوجا كانت منقسمة مبتسا وبين من المحقق
قولنا كل زوج منقسم مبتسا وبين لکن لم يصدق على ذلك التقدير
لانه يصدق قولنا لاشي من المنقسم مبتسا وبين خمسة زوج ولاشي من خمسة
الزوج منقسم مبتسا وبين فليس كل زوج منقسم مبتسا وبين كل ولا نها
لو صدقت لصدق قولنا كل خمسة زوج منقسم مبتسا وبين لکن بطرابطلان
الثاني فلان الشيخ يساعده على ذلك انه لو لم يجز استلزام الملح لم ينكسر
الموجبة الكلية الصادق الطرفين لعكس النقيض وليس كك ولدفع هذه
الاعتراضات ختمار المقدمتين ليس لما اثر في كتاب الشيخ احداهما ان الزوم
لا يجوز ان يكون مقدمها مائلا لياها سيا في بيانه انشاء الله تعالى مع ما يحل
منه فامتطروا الاخرى ان تجوز استلزام الملح محالا ليس مطلقا بل اذا كان
بينهما علاقة بها يقض تحقق احدهما تحقق الاخرى عن قريب ونا حفظ

بالاطلاق في قولنا ان لم يكن الانسان حيوانا لم يكن حساسا لزومية ولم يصدق اتفاقية لعدم صدق التالي واذا كان المقدم صادقا والتالي كاذبا تقولنا ان كان الانسان ناطقا فاكارنا هو لم يصدق لزومية واتفاقية واما اذا كان المقدم محالا والتالي صادقا في نفسه كقولنا ان كانت خمسة زوجا فهو عدد فيصدق اتفاقية واما بطريق اللزوم فهو صادق من جهة الالتزام وليس بصادق في نفس الامر اصادقة من جهة الالتزام فلان من يرى ان الخمس زوج يلزمه ان يقول انه عدد واما ان ليس بحق في نفس الامر فلان ما هو محقق بعض مقدماته كاذب فاذا كذب ما هو محقق كذب ما هو عليه محقق فالمحقق قياس من الشكل الاول المركب هو من الوجهين هو ان الخمسة زوج وكل زوج عدله ان الخمسة عدد فاستلزام زوجية الخمسة العددية بسبب الكبرى التي هي قولنا كل زوج عدد وهو كاذب على الفرض المذكور لانه يصدق لاشي من الخمسة الزوج بعد وفلاشي من العدد وخمسة زوج فكل زوج عدد ليس بحق في نفس الامر لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم وايضا لو صدق قولنا كلما كاتب الخمسة زوجا كانت عدد الصدق قولنا كل خمسة زوج عدوانه كاذب فيكون المتصلة التي في قوة باطله هذا من كلام الشيخ واعترض عليه شارح المطالع عتراضا الاولي اننا لم صدق قولنا لاشي من العدد وخمسة زوج على تقدير الملح لانه ما جوز كذب قولنا كل زوج عدد على ذلك التقدير فلم لا يجوز كذب هذه القضية في نفس الامر الثاني اننا نقض لما صرح به من الصادق في

بما تين المقدمتين فح عليك استخراج الاجوبة من اكثر الاسئلة كما يظهر عند التامل
وان شئت فارجع الى شرح المطلق ومن ههنا قال ارتفاع النقيضين يستلزم
الاجتماعهما بئسار على استلزام ملح محال وبيانها بقياسين من الضرب الاول
الشكل الاول وكما ارفع النقيض ان ارفع احدهما وكلما ارفع احدهما تحقق الآخر وكما ارفع
النقيض ان ارفع الآخر وكما ارفع الآخر تحقق احدهما فكما ارفع النقيض ان تحقق احدهما فهو
النتيجة فكما ارفع النقيض ان ارفع النقيض ان ارفع احدهما فكما ارفع النقيض ان تحقق احدهما فهو
جميع التقدير المكنة لا اجتماع مع مقدم كما هو مقتضى الكيفية بشرطية ومنه تقدير ارتفاع النقيضين
صدقهما لان تحقق يثا الارتفاع ان يريد ما سؤد كالتقدير فلام تكرار الاوسط فاعلم ان لا
في احوال الخمسة وجانوهو بحسب نفس الامر ما عرفت انفاقتهم وبيحج الكلام من المصنف
اشطيات القرائية فانظر ومنهم من علم ان استلزام مقدم الح التالى ثابت في احوال
جزءه للمقدم كقولنا كلما ارفع النقيض ان ارفع احدهما وذلك حكم لانه يتحصص
بلا موجب وتكلف لا طائل تحته كما لا يخفى ومنهم من علم انه اى لا استلزام
تابت اذا كان بينهما اى المقدم والتالى علاقة عرفت معناه وهو الاشهر
فيما بينهم ومن ثم قال ان المقدم بحسب ان لا يكون منافيا للتالى فان
المتنافاة يصح الانفكاك الملازمة تمنع اى الانفكاك حاصل ان المقدم
لا بد ان لا يكون منافيا للتالى لانه لو كان المقدم منافيا للتالى لم يصح
الملازمة ولكنها صحيحة فثبت ان المقدم لا بد ان لا يكون منافيا للتالى بالضرورة
وهو المطلوب اما الملازمة فلانه كلما تحقق المتنافاة تحقق الانفكاك كلما تحقق الانفكاك
لم يتحقق الملازمة للملازمة اجتماع المتنافيين فان الملازمة هو امتناع

الانفاك واما بطلان التالي فظ كما لا يخفى وفيه مورد مرزاجان في حاشية
 المتعلقة على الحاشية القديمة ان حاصل ذلك يرجع الى لزومتين
 تاتي احدهما لقيض تالي الاخرى وانحصم لا يسلم المناقاة بينهما اي الى براد
 بقوله ان المناقاة ليصح الانفكاك انه يصح التحقق احدهما في الواقع بدون
 تحقق الاخر نعم يجوز كونها متنعين في الواقع وان اراد انه لو تحقق احدهما
 لم يتحقق الاخر نعم لكن اللازم من علاقة اللزوم انه لو تحقق احدهما تحقق
 الآخر وانهما قضيتان لزوميتان موجبتان تاتي احدهما فيقيض تالي
 الاخرى وانحصم لا يسلم المناقاة بين ما تين لقيضيتين لجواز استلزام لم
 محالا وايضا ان مجموع لقيضتين يستلزم كل واحد منهما ضرورة استلزام الفعل
 لجزم واستلزام الشئ لاحد النقيضين يستلزم مناقاة لاخر فان كل مقصلة
 لزومية يلزمها منفصلة عنادية مركبة من عين المقدم ونقيض التالي فيلزم
 المناقاة واللزوم بين ذلك المجموع وبين كل واحد من اجزائه واجواب
 المراد ان المناقاة يستدعي صدق السالبة الكلية والملازمة يستدعي
 صدق الموجبة ولا شبهة في انها متنافيان على ان الضرورة شاهدة بان
 المنافي لا يستدعي المنافي الاخر ولو يستدعي احدهما الاخر فاما يستدعي
 اذا كان بينهما علاقة ولا علاقة بينهما كما لا يخفى على المتأمل الصادق مع
 ان اشتراط التقادير للممكنة الاجتماع مع المقدم في المتصلة للزومية
 لا يساعد ذلك لان من التقادير كون التالي المنافي للمقدم وليس
 هو من ممكنة الاجتماع مع المقدم بل هو ممتنع الاجتماع معه وان استلزام

الكل مجزئ مطلقا كما هو مختار شاح المطالع ومنهم من قال انه مجزئ العقل
باستلزام محال محالا وممكنا سواء كان بينهما علاقة اولاد اصلا ثم التجزئ اى
تجزئ العقل بذلك الاستلزام لا تجزئيه وظاهر كلامه يقتضيه السلب الكلى لكن
المصحل على السلب مجزئ حيث قال في الحاشية المراد نفى المجزئ كليا و
ابتداء فانه قد يجزئ به اذا كان لازما مجزئ آخر كما اذا فرضنا كلما وجد العلول
الاول وجد اللوجب فيلزم ان يجزئ بواسطة عكس النقيض ان كلما لم يوجد اللوجب لم يوجد
العلول الاول فتدبر وهو الحق فان العقل حاكم في عالم الواقع واذا
كان شئ خارجا عنه اى عن عالم الواقع لم يكن ذلك الشئ تحت حكمه اى
حكم العقل ولعل حاصله ان الاستلزام اى استلزام محال لا يمكن
مطلقا ليس مجزئ لانه خارج عن عالم الواقع وكلما هو خارج عنه ليس
بمجزئ فلا استلزام ليس مجزئ واما الكبرى فلان العقل حاكم وجازم باه
في الواقع وليس هذا منه واما الصغرى فظو بعبارة اخرى بيانه انه
ليس مما هو في عالم الواقع وكلما هو ليس منه ليس مجزئ فينتج ما هو المطلوب بيان
الكبرى بمثل ما عرفت آتقا ولا يخفى ان الدليل بغير السلب الكلى فليس
التقريب ههنا كما لا يخفى ومجرد فرضه اى فرض العقل له اى لذلك الشئ
او الاستلزام منه اى من عالم الواقع لا يجزئ في جريان الحكم جازم ال
مقدور وتقرير السؤال ان الاستلزام المذكور وان لم يكن في عالم الواقع
لكنه فيه فرضا فيكون المجزئ وفيه المطلوب وتقرير الجواب ان المجزئ ما هو فيه
حقيقة لان المجزئ هو اذعان لما هو مطابق لما في نفس الامر وليس الاستلزام

فيه حقيقة بل فرضا فلا ينعف مجرد فرضه منه في جريان حكم العقل حقيقة بقا
الاحكام الواقعية في عالم التقدير مشكوك وتعل هذا ايضا جواب سوال
مقدور وتقرير السؤال ان الاستلزام المذكور وان لم يكن في عالم الواقع
حقيقة لكنه فيه تقدير فلم لا يكون مجزئا باعتبار التقدير وان المجزئ ليس مخصوصا
في عالم الواقع حقيقة بل اعم من ان يكون فيه حقيقة او تقدير او تقرير الجواب
ان الاحكام الواقعية في عالم التقدير اى الاحكام التقديرية بقا اى الواقعية
باعتبار التقدير مشكوك ومسترد وفيه الشك بينا في المجزئ فكيف يكون مجزئا
باعتبار التقدير قاطل والله اعلم بالصواب الثالث الشيخ الرئيس قيد التقاوير
والاوضار في تفسير الكلية الشرطية الزمنية والعنادية التي يمكن اجتماعها مع
المقدم وان كانت محالة في نفسها ولم يشترط اسكان تلك الاوضاع في
نفسها المشمل ما اذا كان المقدم كاذبا كقولنا كلما كان الفرس انسانا كان
حيوانا فان مناه ان الحيوان لازمة للانسانية على جميع الاوضاع التي يمكن
اجتماعها مع المقدم اعني الانسانية الفرس من كونه ضاحكا وكاتبنا وناطقا
ورا كبا وناهما الى غير ذلك ان كانت محالة في نفسها لكنها ممكنة الاجتماع
معها واذا قلنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا منعناه انه يتا في الثاني اعم
فروية العدد والمقدم اعني الزوجية على جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع
المقدم وكذا قياس غير الحقيقة وبين بانه لو عمننا الاوضاع في الكلية بحيث
يتناول المتنوعة الاجل مع المقدم يلزم ان لا يصدق كليتة اذ فانه اذا فرض
المقدم مع عدم التالي اومع وجوده لا يستلزم التالي او لا ينافيه هذا العن

الكل مجزئ مطلقا كما هو مختار شاح المطالع ومنهم من قال انه مجزئ العقل
باستلزام محال محالا وممكنا سواء كان بينهما علاقة اولاد اصلا ثم التجزئ اى
تجزئ العقل بذلك الاستلزام لا تجزئيه وظاهر كلامه يقتضيه السلب الكلى لكن
المصحل على السلب مجزئ حيث قال في الحاشية المراد نفى المجزئ كليا و
ابتداء فانه قد يجزئ به اذا كان لازما مجزئ آخر كما اذا فرضنا كلما وجد العلول
الاول وجد اللوجب فيلزم ان يجزئ بواسطة عكس النقيض ان كلما لم يوجد اللوجب لم يوجد
العلول الاول فتدبر وهو الحق فان العقل حاكم في عالم الواقع واذا
كان شئ خارجا عنه اى عن عالم الواقع لم يكن ذلك الشئ تحت حكمه اى
حكم العقل ولعل حاصله ان الاستلزام اى استلزام محال لا يمكن
مطلقا ليس مجزئ لانه خارج عن عالم الواقع وكلما هو خارج عنه ليس
بمجزئ فلا استلزام ليس مجزئ واما الكبرى فلان العقل حاكم وجازم باه
في الواقع وليس هذا منه واما الصغرى فظو بعبارة اخرى بيانه انه
ليس مما هو في عالم الواقع وكلما هو ليس منه ليس مجزئ فينتج ما هو المطلوب بيان
الكبرى بمثل ما عرفت آتقا ولا يخفى ان الدليل بغير السلب الكلى فليس
التقريب ههنا كما لا يخفى ومجرد فرضه اى فرض العقل له اى لذلك الشئ
او الاستلزام منه اى من عالم الواقع لا يجزئ في جريان الحكم جازم ال
مقدور وتقرير السؤال ان الاستلزام المذكور وان لم يكن في عالم الواقع
لكنه فيه فرضا فيكون المجزئ وفيه المطلوب وتقرير الجواب ان المجزئ ما هو فيه
حقيقة لان المجزئ هو اذعان لما هو مطابق لما في نفس الامر وليس الاستلزام

[illegible][illegible][illegible][illegible]

و قال صادق كقولنا ان كان الفرس ناهقا فالانسان ناطق والاتفاقية
الخاصة بتركيب عن صادقين فقط والاتفاقية العامة الكاذبة تتركب عن
كاذبين وعن مقدم صادق وتال كاذب الخاصة الكاذبة تتركب عما سوى
الصادقين والمنفصلة الموجبة الصادقة العنادية تتركب عن صادق وكاذب
لا متعلق الار تعلق والاجتماع كقولنا اما ان يكون هذا العدد وزوجا ولا
زوجا والكاذبة تتركب عن صادقين لتحقيق الاجتماع كقولنا اما ان يكون العدد
زوجا او متساويين عن كاذبين لتحقيق الار تعلق كقولنا اما ان يكون
الثلاثة زوجا او متساويين والاتفاقية لك ومانعة لجمع الصادقة تتركب
عن كاذبين وعن صادق وكاذب لتحقيق عدم اجتماع الطرفين في اصدق
فيهما كقولنا اما ان يكون زيد شجرا او حجرا او كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او
حجرا والكاذبة تتركب عن صادقين ضرورة اجتماعهما في اصدق كقولنا اما ان
يكون زيد انسانا او ناطقا وهذا على الاشتراك ومانعة لخلو الصادقة تتركب
عن صادقين وعن صادق وكاذب لتحقيق عدم كذب الجنتين فيهما كقولنا
اما ان يكون زيد شجرا او حجرا او كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او كاذبة تتركب عن كاذبين
لتحقق الار تعلق كقولنا اما ان يكون زيد انسانا او ناطقا اما السوال فيصدق
عما يكذب عنه الموجبة ويكذب عما يصدق عنه الموجبة وهكذا قالوا قيل ان قال
شرح المطلق ومن تبعه ان الاتفاقية شتملة على العلاقة لان المعية امر ممكن
فلما اى المعية علة والفرق انها اى العلاقة في اللزوميات مشعور بها بخلاف
الاتفاقيات قال في شرح المطلق قلن قلت ان الاتفاقيات شتملة ايضا

الاشياء التي هي في نفس الانسان لا تكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره

فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره

على علاقة لان المعية امر ممكن فلا بد له من علة فقول نعم لك لا ان العلاقة
في اللزوميات مشعور بها حتى ان العقل اذا لاحظ المقدم حكم بامتناع
الفكاك التالي عنه بدته او نظرا بخلاف الاتفاقيات فان العلاقة غير معلومة
وان كانت اجبة في نفس الامر فليست ناطقية الانسان توجب ناهقية الحمار
بل اذا لاحظها العقل يجوز الافكاك بينهما انتهى بعبارة وحاصله ان معروض
المعية اعني المعين امر ممكن فلا بد له من علة فيصير معلولا من علة واحدة
ابتداء او انتهاء الامتناع التسلسل فيكون من قبيل معلولى علة واحدة
فيكون بينهما علاقة فلا فرق بينهما الا بالمشعور به وعدمه ويمكن ان يوجه ايضا
بان صفة المعية في وجودها امر ممكن فلا بد له من علة فيصير واجبة مادام لعلته
ووجود الصفة موقوف على وجود الموصوف فلا بد من وجود الطرفين
لتوقفها عليهما كما لا يخفى فاذا تحقق حدتها تحقق الآخر بمعنى انه يمنع الفكاك
احدهما عن الآخر لا يقتضي ما هو الواجب ومهت ليس في ذلك معنى من التلازم
وهذا هو المظهر في الجواب ان يكون المعية اتفاقية ومطلوب الجاية لا يستوجب الارتباط
اذا كانت بجهتين مختلفتين يعني لا يتم اقتضاء وجود لعلته وجود لعلته ولا ارتباط بينهما
صدد وها من علة واحدة بجهتين مختلفتين بحيث لا يكون بينهما تلازم بل
تصاحب اتفاقي في الوجود مع جواز الافكاك فالعقل كل منهما يستلزم لعلته
والعلة يستلزم الآخر فلم تكرر الاوسط فيه فلا يخفى نفعها ولا يخفى على المتفطن
انه لا يتوجه على التوجيه المذكور لعدم اتبناه على ادم من علة واحدة كما
لا يخفى على المتدرب على ان القوم اعتبروا في التلازم كون التلازمين

الاشياء التي هي في نفس الانسان لا تكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره

فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره
فان قيل ان الانسان لا يكون في نفس غيره

والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين فان النسبة من الامور المتكثرة لا يكون واحدة بل نسبيا متكثرة وما قيل فانه الفاضل بالاهتمام ان فيه اى في هذا الدليل مصادرة لانه ان اراد من الكبرى وهي قولنا والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين كل نسبة واحدة انفصالية او غير اى غير نسبة انفصالية سواء كانت انفصالية او حلية فهو محل النزاع فانه يلزم المصادرة لاشتمال الكبرى على المطاوعة والاي وان لم يرد ذلك بل اراد كل نسبة حلية وانفصالية لك اى لا يتصور الا بين اثنين فلا ينفع عدم الاندراج فمدفع ما يدفع به لزوم اى لزوم مصادرة في كبرى اشكال الاول من الفرق بالاجمال وتفصيل كما سيأتي انشاء الله تعالى في موضعه وهذا الدفع انما يتوجه على الاول دون الثاني كما قال المفسر في الحاشية فقال اشارة الى ان هذا الدفع انما يتم بل لا بد من التمسك بدليل او دعوى بدية انتهى فالحقيقة لا تتركب الا من قضية ومن نقيضها اسم من نقيض قضية او مساوية اى مساوية نقيضها لان احد جزئها لا يخلو اما ان مقابله نقيضه او مساوية نقيضه او اعم من نقيضه او اخص من نقيضه او مباينة نقيضه الثالثة الاخيرة باطله فتعطل جدا لا يور اما بطلان المباينة فلانه يلزم ان تقع جزئ الحقيقة فيما ارتفع القضية فانه اذا ارتفعت القضية فيصدق نقيض القضية فيرفع مباينة واما ان كان لاجتماعها فيما ارتفع نقيضها فانه يجوز صدق مباينة واما الاعم فلانه يجوز صدق الاعم بدون نقيضه في مكان الاجتماع واما الاخص

وهذا هو الحق في هذه المسألة لا بد من دليل على ان النسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين

فلا يجوز كنه بدون نقيضه في كذب القضية ايضاح إمكان ارتفاع وانقاع الجمع تتركب منها اى من قضية وما هو اخص من نقيضها لان مقابل احد جزئها اشكال من نقيضه او مساوية نقيضه تصارت حقيقة وهذا خلف وان كان اعم من نقيضه ومباينة لاجتماع بينهما لما اتفقا وانقاعا لخلو تتركب منها اى من قضية وما هو اعم من نقيضها لانه اذا لم يكن اعم من نقيضها يلزم ان يكون حقيقة اذ يجوز ارتقاءهما السادس ان منهم من ادعى اللزوم الجزئي بين كل امرين حتى انه يقتضيه فلا يصدق السالبة للزومية بل الموجبة الحقيقية بل الاتفاقية الكلية في الحاشية بالرفع صفة للثالث المذكورة اما عدم صدق السالبة الكلية للزومية على تقدير اللزوم الجزئي بين كل امرين فظا واما عدم صدق الموجبة الحقيقية الكلية فلانه اذا كان بين امرين لزوم لم يكن بينهما منافاة على جميع التقادير وكذا لم يكن بينهما اتفاق محض كلية وانت لو تدبرت البحث الثاني من التهمة وتذكرت ما فيه لعلمت ان ههنا يرد ويرد لكن الامر سهل انتهى وهرين على اى على اللزوم الجزئي الثالث هو كمال تحقق مجموع الامرين تحقق احدهما وكما تحقق مجموع الامرين تحقق الاخر فمجموع الامرين تحقق وكما تحقق الصغرى بهذا اذ يكون اذا تحقق احدهما تحقق مجموع الامرين وكما تحقق مجموع تحقق الاخرين قد يكون اذا تحقق احدهما تحقق الاخر فمجموع الامرين تحقق بعض المحققين بان المجموع انما يستلزم الجزء لو كان لكل واحد من الاجزاء دخل في الاقتضاء ومن ابيح ان الجزء الآخر لا دخل له اى

والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين فان النسبة من الامور المتكثرة لا يكون واحدة بل نسبيا متكثرة وما قيل فانه الفاضل بالاهتمام ان فيه اى في هذا الدليل مصادرة لانه ان اراد من الكبرى وهي قولنا والنسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين كل نسبة واحدة انفصالية او غير اى غير نسبة انفصالية سواء كانت انفصالية او حلية فهو محل النزاع فانه يلزم المصادرة لاشتمال الكبرى على المطاوعة والاي وان لم يرد ذلك بل اراد كل نسبة حلية وانفصالية لك اى لا يتصور الا بين اثنين فلا ينفع عدم الاندراج فمدفع ما يدفع به لزوم اى لزوم مصادرة في كبرى اشكال الاول من الفرق بالاجمال وتفصيل كما سيأتي انشاء الله تعالى في موضعه وهذا الدفع انما يتوجه على الاول دون الثاني كما قال المفسر في الحاشية فقال اشارة الى ان هذا الدفع انما يتم بل لا بد من التمسك بدليل او دعوى بدية انتهى فالحقيقة لا تتركب الا من قضية ومن نقيضها اسم من نقيض قضية او مساوية اى مساوية نقيضها لان احد جزئها لا يخلو اما ان مقابله نقيضه او مساوية نقيضه او اعم من نقيضه او اخص من نقيضه او مباينة نقيضه الثالثة الاخيرة باطله فتعطل جدا لا يور اما بطلان المباينة فلانه يلزم ان تقع جزئ الحقيقة فيما ارتفع القضية فانه اذا ارتفعت القضية فيصدق نقيض القضية فيرفع مباينة واما ان كان لاجتماعها فيما ارتفع نقيضها فانه يجوز صدق مباينة واما الاعم فلانه يجوز صدق الاعم بدون نقيضه في مكان الاجتماع واما الاخص

وهذا هو الحق في هذه المسألة لا بد من دليل على ان النسبة الواحدة لا يتصور الا بين اثنين

الاشارة الى ان السلب الكلي الذي هو رفع اللزوم بالذات وهذا هو المراد فليزوم من
ذلك من انتفاء السلب الكلي الذي ليس من المقاصد فلا يضربا فان قلت
ان السلب الكلي يتحقق فيما بينهم ويلزم من ذلك انتفاء ما هو متحقق وههنا قلنا
ما هو متحقق ليس بمنتف و هو السلب الكلي بالمعنى المعتبر الاخص لانه ليس
بمناقض لهذا المعنى وما هو منتف غير متحقق كما لا يخفى فلا خلف ما يلزم من
البرهان هو اللزوم المجزئي باعتبار الاختراع وهو غير مناف لما هو المقصود
مثل ذلك اقاده الفاضل مرزا جان في حواشيها المتعلقة على شرح
المطالع قائل فانه حقيق بالتامل فصل في التناقض من احكام قضايا
كل امرين سواء كانا مفردين او قضييتين احدهما رفع الآخر سواء كان عدليا
او سلبيا فاما اي ذينك الامرين لقضيان اي كل واحد منهما لقضض الآخر
فان كان الاول ففي المفردات وان كان الثاني ففي القضايا وانما
او لا تعريف مطلق التناقض لئلا يتوهم ان التناقض حقيقة في القضايا
ومجازي المفردات وتنبها على ان التناقض في اصطلاحهم اسم من
تناقض القضايا او المفردات اشيع استعماله في المفردات ايضا كما في
بحث النسب سيأتي في بحث عكس النقيض وثانيا خص بتعريف تناقض
القضايا كالمعنى عن قريب تنبها على ان الكلام فيه ومن ثم اي لاجل كون كل
امر من احدهما رفع الآخر لقضيين قالوا ان التناقض من نسب المتكررة
كالاخوة والقرب والبعد والابوة والبنوة لا يقران بالاستنباط من ظاهر
قوله نقيض كل شيء رفعه يحكم بخلاف ذلك فكيف يكون من النسب

المتكررة لا نقول انهم تسامحوا في العبارة وصرحوا بما قالوا فلا احتمال قتال
وان لكل شيء نقيضا اي لاجل ذلك قالوا هذا ما قبل ان التصورات لتناقضها
فهو بمعنى آخر من سلب معنى تناقض القضايا لا مطلق المعنى وعلم انهم قالوا ان التصورات لا نقا
لها وينبغي ان كانت المتناقضين هما المفهوم المتماثلان لذاتهما ولا تلغ في التصورات فان
الانسان الانسان الفرس الفرس مثلا لا تلغ بينهما الا اذا اعتبر ثبوتهما شيئا يحصل
القضيتان المتناقضتان صدقا وكذا بمن ان يقارن انسان زيد ليس انسان
علايتا لهما ان لا يلاحظ النسبة الايجابية والسلبية بعد رعاية شرائط التناقض فيها
واطلاق النقيض على اطراف القضايا سواء اخذت تلك الاطراف بمعنى السلب
او العدول كما وقع في كتب هذا الفن مجازي سبني على التاويل اللهم الا ان
يقع المتناقضان هما المفهوم المتماثلان لذاتهما والثاني اما في التحقق
والانتفاء كما في القضايا واما في المفهوم بانه اذا قيس احدهما الى الآخر
كان اشد بعدا عما سواه فيؤخذ في التصورات كما في مفهوم الفرس والابوس و
لهذا المعنى قيل لرفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه او رفعه عن شيء وهذا
من كلامهم ويظهر منه ان التناقض انما يتحقق بالنسبة فلا نقا لخصائص
الانتفاء النسبة عنها وان التفسير الثاني يحكم لصدق المرفوع لكن التفسير
الاول حقيق و اشهر والتفسير الثاني مجازي وقول المنطقيين في بعض
المباحث كبحث النسب وبحث عكس النقيض محمول على المجاز ولا يخفى فيه
فان الفرق غير طام لا يخفى ولو سلم فيلزم ان يكون النزاع لقضائيا
على تفسير التناقض على ان قوله نقيض كل شيء رفعه يقتضي مفهوم فليصير

الاشارة الى ان السلب الكلي الذي هو رفع اللزوم بالذات وهذا هو المراد فليزوم من
ذلك من انتفاء السلب الكلي الذي ليس من المقاصد فلا يضربا فان قلت
ان السلب الكلي يتحقق فيما بينهم ويلزم من ذلك انتفاء ما هو متحقق وههنا قلنا
ما هو متحقق ليس بمنتف و هو السلب الكلي بالمعنى المعتبر الاخص لانه ليس
بمناقض لهذا المعنى وما هو منتف غير متحقق كما لا يخفى فلا خلف ما يلزم من
البرهان هو اللزوم المجزئي باعتبار الاختراع وهو غير مناف لما هو المقصود
مثل ذلك اقاده الفاضل مرزا جان في حواشيها المتعلقة على شرح
المطالع قائل فانه حقيق بالتامل فصل في التناقض من احكام قضايا
كل امرين سواء كانا مفردين او قضييتين احدهما رفع الآخر سواء كان عدليا
او سلبيا فاما اي ذينك الامرين لقضيان اي كل واحد منهما لقضض الآخر
فان كان الاول ففي المفردات وان كان الثاني ففي القضايا وانما
او لا تعريف مطلق التناقض لئلا يتوهم ان التناقض حقيقة في القضايا
ومجازي المفردات وتنبها على ان التناقض في اصطلاحهم اسم من
تناقض القضايا او المفردات اشيع استعماله في المفردات ايضا كما في
بحث النسب سيأتي في بحث عكس النقيض وثانيا خص بتعريف تناقض
القضايا كالمعنى عن قريب تنبها على ان الكلام فيه ومن ثم اي لاجل كون كل
امر من احدهما رفع الآخر لقضيين قالوا ان التناقض من نسب المتكررة
كالاخوة والقرب والبعد والابوة والبنوة لا يقران بالاستنباط من ظاهر
قوله نقيض كل شيء رفعه يحكم بخلاف ذلك فكيف يكون من النسب

من غير محض مع ان كل قول لم في بعض المباحث على الجواز غير ظاهرا ولا وجه
له فالصواب ان التناقض حقيقة في التصورات والقضايا وفي التناقض
عن التصورات انما هو بتناقض القضايا فالتناقض فيها بان يعتبر مفهوم من
المفاهيم منها في نفسه بدون صدق على شيء ويضم اليه النفي فيحصل مفهوم
آخر غير في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منها
صدق ولا صدق على شيء اصلا فاذا حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك
المفهوم له محصلا واثبات رفعه له عدو لا فيتناهين صدقا اذ لا يجوز صدق
على شيء واحد من جهة واحدة ولا كذا باجواز ارتقاء عما عن شيء واحد اذا
ارتفع واليه اشار المصنف بقوله فومعنى آخر وما قال في الحاشية وهو الترفع
في التحقق قال المتكلمون عليه بنوا تعريفهم العلم بانه صفة يوجب محلها تميزا
بين المعاني لا يحتمل التقيض كما ذكر في شرح المواضع توضيح ان التناقض
بمعنى الترفع في التحقق اى ترفع التقيضين صدقا وانه باليس للتصورات
وهذا معنى آخر غير المعنى الذي ذكره اوله قال المتكلمون وهو اعلية تعريف
العلم بانه صفة اى امر قائم بالغير يوجب تلك الصفة محلها اى لموصوفها تميزا
بين المعاني اى باليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة لا يحتمل
التقيض اى لا يحتمل متعلق التميز بفيض ذلك التميز وفي التصديق
التيقضية ظوني التصور ايضا فلا يفيض له به المعنى وبناشك هو انما
اذا اخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع اى رفع ذلك
الجميع فيقضي ذلك الرفع داخل في الجميع فاجزى لفيض الكل هو محال

لان جزء شي من مقوماته والمقوم لا يكون نقضا انا في الاجزاء المحمولة قطو
اى في الاجزاء الغير المحمولة فلما يلزم اجتماع التقيضين كذا العينية للكل يلزم
اجتماع المتناقضين من الاتحاد وعدمه وحاصله ان اذا اخذنا جميع المفاهيم
بحيث لا يخرج عنه مفهوم من المفاهيم فكل مفهوم اعتبره نصيبه واخلافه
فرفعه مفهوم فيكون داخل فيه وجزء منه فيلزم ان اجزى يكون نقضا للكل
لان رفعه وهذا محال ومثله اى مثل الشك المذكور يورد على تناهيه النسبة
المتسبين في تاخر النسبة عن المتسبين اما تحريرا الاول فهو انه اذا اخذ جميع
المفاهيم بحيث لا يشذ عنه مفهوم فاذا استبعدنا الى جزء تحقيق النسبة بينه
وبين اكل فتلك النسبة داخله في ذلك الجميع فاما فرضنا بحيث لا يشذ
عنه شيء وخارج عنه ايضا لان النسبة خارجة عن المتسبين وهذا محال واما تحرر
الثاني فهو انه اذا فرض جميع المفاهيم بالحيثية المذكورة فلا شك ان هذا الجميع
له نسبة الى كل واحد من اجزائه تلك النسبة داخله في هذا الجميع والالم يكن
الحيثية المذكورة وهذا خلاف المفروض فيلزم تقدم النسبة على المتسبين لان
اجزى مقدم على الكل وهذا محال وحله ان اعتبار المفاهيم لا تقف عند حد
لان العقل غير قادر على استحصار امور غير متناهية مفعلا فانما اعتبره بعد
امر فكل مرتبة اعتبره متناهية وعدم الزيادة اى بحيث لا يشذ عنه شيء يقضي
الوقوف الى حد اى يقضي عدم التناهي فاخذنا جميع تلك اى بحيث لا يشذ
عنه شيء اعتبارا المتناقضين من التناهي وعدمه واعتبار المتناقضين من غير
ان يستلزم محالا آخر من كون اجزى نقضا للكل وكون النسبة داخله وخارجة

المفهوم لا يتصور من غير محض مع ان كل قول لم في بعض المباحث على الجواز غير ظاهرا ولا وجه
له فالصواب ان التناقض حقيقة في التصورات والقضايا وفي التناقض
عن التصورات انما هو بتناقض القضايا فالتناقض فيها بان يعتبر مفهوم من
المفاهيم منها في نفسه بدون صدق على شيء ويضم اليه النفي فيحصل مفهوم
آخر غير في غاية البعد عنه ويسمى رفع المفهوم في نفسه وليس في شيء منها
صدق ولا صدق على شيء اصلا فاذا حمل على شيء واحد كان اثبات ذلك
المفهوم له محصلا واثبات رفعه له عدو لا فيتناهين صدقا اذ لا يجوز صدق
على شيء واحد من جهة واحدة ولا كذا باجواز ارتقاء عما عن شيء واحد اذا
ارتفع واليه اشار المصنف بقوله فومعنى آخر وما قال في الحاشية وهو الترفع
في التحقق قال المتكلمون عليه بنوا تعريفهم العلم بانه صفة يوجب محلها تميزا
بين المعاني لا يحتمل التقيض كما ذكر في شرح المواضع توضيح ان التناقض
بمعنى الترفع في التحقق اى ترفع التقيضين صدقا وانه باليس للتصورات
وهذا معنى آخر غير المعنى الذي ذكره اوله قال المتكلمون وهو اعلية تعريف
العلم بانه صفة اى امر قائم بالغير يوجب تلك الصفة محلها اى لموصوفها تميزا
بين المعاني اى باليس من الاعيان المحسوسة بالحواس الظاهرة لا يحتمل
التقيض اى لا يحتمل متعلق التميز بفيض ذلك التميز وفي التصديق
التيقضية ظوني التصور ايضا فلا يفيض له به المعنى وبناشك هو انما
اذا اخذنا جميع المفاهيم بحيث لا يشذ عنه شيء فرفع اى رفع ذلك
الجميع فيقضي ذلك الرفع داخل في الجميع فاجزى لفيض الكل هو محال

ووقع اصغر الفاضل في وقت
 ما هو اوسطا الفاضل في وقت
 او سطر على ذاك التقدير فلا يتغير
 الحكم من الاوسط الى الاصغر حاصل
 ان يكون فاعلم ان ما بين
 التقديرين لا يزعم النتيجة الا يكون
 الا اذ لا يرجح
 الحكم من الاوسط الى الاصغر
 ان يكون فاعلم ان ما بين
 التقديرين لا يزعم النتيجة الا يكون
 الا اذ لا يرجح
 الحكم من الاوسط الى الاصغر
 ان يكون فاعلم ان ما بين
 التقديرين لا يزعم النتيجة الا يكون
 الا اذ لا يرجح

بیعت فی ہذا
 شک مشہور
 الی ان
 تارہ فی
 ازم مسام
 فاضل
 بیض الایجاب
 الی ہذا القول
 کل شیء رفعہ
 ای عینیتہ
 ہی وان
 سلب نہما
 فی النقیض
 النضال للامور
 الامرا
 لایکون بدی
 باما ہو مجرور
 بین الایجاب

والاى وان لم يكن
بل يكون منها فى الضرر اى
كالقضية التى هى اصغر من ان يثبتها
الباية فخذوا هذا من اصغر من قيد الوجع
ليخرج بعد ان يكون من الارادام ان كان فيها اى
وهي الاضطررة والارادام فيكون بالضرر اى
الى ان يجد الحرف فيكون بالضرر اى
فكذلك الضرر قد لا يكون بالضرر اى
فى الكبرى سواء كانت الضرر اى
او صغيرة او كبيرة ونقص اليراد
في الضرر عن الضرر الذى هو الضرر اى
فقد يوجد من الضرر الذى هو الضرر اى
الضرر قد لا يكون بالضرر اى

المقتل فلا
 بحسب نسبة
 ب عين ضرورة
 سلب ضرورة
 لان التناقص
 الضرورة
 خفاء في تغاير
 صدقاتها و
 هما صدقات
 ضمان صريح
 ب صدقات
 من شيء واحد
 متغايران
 خلاف سلب
 ان سلب
 مذكوب لاريت
 شيء واحد
 يترك ذلك خفي
 يل صحیح

[illegible]

في قوة السالبة السالبة المحمول انما اعتبر في دفع اشبهته في تناقض المفردات
لا في تناقض القضايا لان القوة ياتي عنه لانه عينها فالتحريك الدافع للشبهتين
ان سلب السلب ليس الا سلب ثبوت السلب فلا يكون نقيضا للسلب
بل هو نقيض لثبوت السلب فلا يتجه اعتراض لقاضل الا لا هو
لان القصر عليها في دفع اشبهته الواردة على تناقض المفردات مما لا بد منه
لا اعتبار لما في دفع اشبهته الواردة على تناقض القضايا كما لا يخفى على
المتدرب فتأمل فيه على ان اعتبار ان النسبة السالبة ليست بموجودة
خارج من باب التناقض لان الموضوع والمحمول لا يتحدان ح والكلام
في التناقض في تصير مقصودا على السالبة السالبة المحمول فتقول المصداق
في قوة الموجهة السالبة الموضوع لاحاجة اليه لانه خارج من التناقض
من جميع الوجود الا ان يقر انما اعتبره احاطة للشقوق وتبنيها على ان كلا
منهما ليس من التناقض ولا يخفى عليك ان اعتراض لقاضل غير متوجه
بل يتجه عليه المنع على مبناه كما منع شارح التجريد وغيره فتفكر فاجواب
الحق ما يقرر ان المتنع تعدد التناقض المبني فيه فما نحن فيه ليس كذلك فلا
خلف كما اشرنا اليه سابقا فتأمل ثم يختلفان القضيتان المتناقضتان
الحكمتان كما هي كلية وجزئية ان كان الحكم باعتم بارا لافراد سواء
كانت محمولة عليها اولاد ابل الطبيعة من حيث السريان وذلك لانه يكذب ان
الحكمتان ويصدقان الجزئيتان حيث يكون الموضوع اعم كما في قولنا كل
حيوان انسان لا شئ من الانسان حيوان وبعض الحيوان انسان وليس

بعض الحيوان انسان فان قيل انما يتصادق الجزئيتان لا نقاد احتاد
الموضوع لعدم اختلاف الكمية قلنا النظر في جميع الاحكام اي مفهوم القضية
وتعيين الموضوع امر خارج عن مفهومها لان الحكم فيه على البعض لمبهم فان
قلنا هذا النظر لا يجدي نفعا في عدم اعتبار وحدة الموضوع فانهم اعتبروا
وحدة الموضوع مطلقا سواء كان الاعتبار لامر خارج او لا واذا اعتبر الام
الخارجي فلا حاجة الى اعتبار اختلاف الكمية في القضايا الجزئية وانه يتحقق
التناقض بينهما مع الاتحاد بلا احتياج الى الاختلاف قلنا ما اعتبره هو وحدة
الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة بين الجزئيتين مع انه لا يحصل
التناقض فيهما لقصد قلنا فلا بد من اعتبار اختلاف الكمية فيهما ايضا وكيفية
جهة فان رفع كيفية نسبة كيفية اخرى النسبة يعني ان نقيض الموجهة موجهة
اخرى فان نقيضها فيها ورفها موجهة اخرى ولا يخفى عليك ان رفع
النسبة الموجهة بجهة لا يخلو اما ان يكون لرفع النسبة والجهة جميعا او لرفع
النسبة فقط مع اتحاد الجهة او لرفع الجهة فقط مع اتحاد النسبة فكل واحد علم ان
الوسط ليس من النقيض لانه ليس من مساوي النقيض وعيد بل
اخص منه وفي بعض الصور اعم منه كما ان رفع الاطلاق اخص من إطلاق
الرفع لانه يحيل إطلاق ودوام الرفع ورفع الاطلاق تحقيق بالدوام وكذا الحال
في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان لا يجتمع مع ضرورة
بل هو عين ضرورة وامكان الرفع يجامعا وليس الا اعم والاخص
فقيضا فلا يكون لرفع النسبة مع اتحاد الجهة نقيضا كذلك الطرفين

بعض الحيوان انسان فان قيل انما يتصادق الجزئيتان لا نقاد احتاد
الموضوع لعدم اختلاف الكمية قلنا النظر في جميع الاحكام اي مفهوم القضية
وتعيين الموضوع امر خارج عن مفهومها لان الحكم فيه على البعض لمبهم فان
قلنا هذا النظر لا يجدي نفعا في عدم اعتبار وحدة الموضوع فانهم اعتبروا
وحدة الموضوع مطلقا سواء كان الاعتبار لامر خارج او لا واذا اعتبر الام
الخارجي فلا حاجة الى اعتبار اختلاف الكمية في القضايا الجزئية وانه يتحقق
التناقض بينهما مع الاتحاد بلا احتياج الى الاختلاف قلنا ما اعتبره هو وحدة
الموضوع في الذكر وهذه الوحدة حاصلة بين الجزئيتين مع انه لا يحصل
التناقض فيهما لقصد قلنا فلا بد من اعتبار اختلاف الكمية فيهما ايضا وكيفية
جهة فان رفع كيفية نسبة كيفية اخرى النسبة يعني ان نقيض الموجهة موجهة
اخرى فان نقيضها فيها ورفها موجهة اخرى ولا يخفى عليك ان رفع
النسبة الموجهة بجهة لا يخلو اما ان يكون لرفع النسبة والجهة جميعا او لرفع
النسبة فقط مع اتحاد الجهة او لرفع الجهة فقط مع اتحاد النسبة فكل واحد علم ان
الوسط ليس من النقيض لانه ليس من مساوي النقيض وعيد بل
اخص منه وفي بعض الصور اعم منه كما ان رفع الاطلاق اخص من إطلاق
الرفع لانه يحيل إطلاق ودوام الرفع ورفع الاطلاق تحقيق بالدوام وكذا الحال
في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان لا يجتمع مع ضرورة
بل هو عين ضرورة وامكان الرفع يجامعا وليس الا اعم والاخص
فقيضا فلا يكون لرفع النسبة مع اتحاد الجهة نقيضا كذلك الطرفين

والموجهة بجهة اخرى لانها اخص من رفع الموجهة كما لا يخفى واما الموجهة
بجهة اخرى فليست مساوية لرفعها بل مساوية لرفع النسبة والجهة
الذي هو اخص من رفعها واما المساوات فلان اذا تحقق رفع المجموع
بجميع اجزائه تحققت النسبة السلبية المتكيفة بكيفية اخرى فان النسبة
السلبية ورفع النسبة الايجابية يتحدان ورفع الجهة يستلزم جهة اخرى
كما قالوا وبالعكس ضرورة ان النسبة المتكيفة بكيفية لا تحقق الا برفع مجموع لا برفع
احدهما فلا يكون نقيضا الا ان يقر ان اثبات كون نقيض الموجهة موجهة
اخرى بالاستقرار ويمنع ان النسبة السلبية تك لا تحقق الا برفع المجموع فانه يقر برفع
احدهما انه قضية سلبية فتأمل هذا في المحصورات واما الحليات الشخصية
والطبيعة فلا بد فيها من الاختلاف في الكيف والجهة ان كانا موجبتين
مع الاتحاد وفيما سواهما في غير الموجهة لا بد من الاختلاف في الكيف
فقط واما الشرطيات فلا بد في محصوراتها من الاختلاف في الكم
والكيف مع الاتحاد في غيرهما لعدم الجهة فيها وفي شخصياتها لا بد من
الاختلاف في الكيف مع الاتحاد في الباقي وانما لم يتعرض غير
الموجهات والمحصورات اعتمادا على العلم بالمقاييس وعدم تعلق
الغرض المعتمد به ومن اثبت اى التناقض بين المطلقين الوقيتين
وهي التي يحكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين تخيلا بانها
المطلقة الوقيته كالشخصية اشارة الى ايرادها على اختلاف الجهة
وحاصله ان منهم من يقول ان المطلقة الوقيته نقيضها نفسها

مستدلابان الشخصية فنقيضها شخصية وهي بشا بهما من جهة التعيين
فيصير الثبوت في وقت معين يناقض السلب في ذلك الوقت
المعين ولا شك ان هذا يناقض ذلك فلم يثبت الاختلاف كليا
وهذا كما ترى واعلم ان شارح المطالع اورد على ذلك بان صاحب
الكشف اثبت التناقض بين المطلقين الوقيتين حيث صرح بان
الدائنة كالكلية فنقيضها الجزئية بحسب الاوقات والمطلقة العامة
كالهامة تحمل على بعض الاوقات والوقية كالشخصية فكما ان الثبوت
في الشخصية لشخص معين يناقض السلب عنه كك الثبوت والسلب
بحسب وقت معين واجاب عنه بوجوه اولها بوجهين احدهما ان
الكلام في الموجهات وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات و
ثانيهما ان التناقض بين الوقيتين جائز ليس بنقض اصل الانقسام الوقت
الى اجزاء او يمكن الثبوت في بعضها والسلب في البعض الاخر اللهم
الا اذا اخذنا النسبة بحسب لان الذي لا ينقسم لكن الوقت لا يكاد يطلق
عليه بحسب التقاريف وثانيا المدعى اختلاف الجهة في القضايا الثلاثة
عشر لانها لم يثبت عنها ما ذكرناه في بيانه ليس للدلالة التامة بل تنبيه
على الباقي انتهى وفيه نظر من وجوه الاول بان كون الاطلاق العام
ليس من الجهات لعدم دلالة على معنى زائد على وقوع النسبة مع عدم
صحته غير مفيد ههنا فان الاطلاق الوقتي والى على تعيين الوقت وهذا
معنى زائد على وقوع النسبة فصار جهة والثاني بانه يمكن ان يوجد

فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني
على ان امره اخص من الثاني
فقد بينا في غير هذا المقام ان
الوجه الثاني من وجهين احدهما
ان النسبة السلبية لا تكون
مساوية لرفعها بل مساوية
لرفع النسبة والجهة الذي
هو اخص من رفعها واما
المساوات فلان اذا تحقق
رفع المجموع بجميع اجزائه
تحققت النسبة السلبية
المتكيفة بكيفية اخرى
فان النسبة السلبية ورفع
النسبة الايجابية يتحدان
ورفع الجهة يستلزم جهة
اخرى كما قالوا وبالعكس
ضرورة ان النسبة المتكيفة
بكيفية لا تحقق الا برفع
مجموع لا برفع احد
احدهما فلا يكون نقيضا
الا ان يقر ان اثبات كون
نقيض الموجهة موجهة
اخرى بالاستقرار ويمنع
ان النسبة السلبية تك لا
تحقق الا برفع المجموع
فانه يقر برفع
احدهما انه قضية
سلبية فتأمل هذا
في المحصورات واما
الحليات الشخصية
والطبيعة فلا بد
فيها من الاختلاف
في الكيف والجهة
ان كانا موجبتين
مع الاتحاد وفيما
سواهما في غير
الموجهة لا بد من
الاختلاف في الكيف
فقط واما الشرطيات
فلا بد في محصوراتها
من الاختلاف في الكم
والكيف مع الاتحاد
في غيرهما لعدم
الجهة فيها وفي
شخصياتها لا بد من
الاختلاف في الكيف
مع الاتحاد في
الباقي وانما لم
يتعرض غير
الموجهات والمحصورات
اعتمادا على العلم
بالمقاييس وعدم
تعلق الغرض
المعتمد به ومن
اثبت اى التناقض
بين المطلقين
الوقيتين وهي التي
يحكم فيها بفعلية
النسبة في وقت
معين تخيلا بانها
المطلقة الوقيته
كالشخصية اشارة
الى ايرادها على
اختلاف الجهة
وحاصله ان منهم
من يقول ان
المطلقة الوقيته
نقيضها نفسها

في احد النقيضين مجموع ذلك الوقت وفي الاخرى بعضها في الجملة و
معلوم انه لم يخرج بالقييد بجميع الوقت عن اليوقية وثالث انه
منقوض باعتبار اشتراط اتحاد الزمان والاراد مع ان التخصيص في
غير موقع فان الضرورة شاهدة بان الاختلاف في الجهة ان ثبت ثبوت
في اكل فتفكر وتعلل المص لم يلفت الى ما اجاب شارح المطالع الاجل
ذلك فاجاب بقوله فقد غلط فان الثبوت في وقت معين يجوز
برفع الوقت اى لانهم ان رفع النسبة المقيدة بوقت ليساوى لرفع
النسبة في ذلك الوقت بجواز ان يتحقق برفع ذلك الثبوت برفع
الوقت ولما قصدوا ان ياخذوا النقائص القضايا قضايا محصلة
مضبوطه ليسهل استمالتها في العكس وفي قياس الخلف وان
كان ما سبق كافي في اخذ التناقض وربما اطلقوا اسم النقيض على
لوازمه المساوية التي هي بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحل فتصد
المصباحا على سبيل التفصيل لتحصل الاحاطة التامة فالبساطة
نقاياها بساطة ضرورة ان برفع النسبة الواحدة في الوقت يكون
نسبة واحدة فقال فان النقيض للضرورة في الجملة العامة لان سلب ضرورة
الايجاب يمكن عام سالب وسلب ضرورة السلب يمكن عام موجب
والنقيض للجملة المطلقة العامة لان نقيضها رفعها ويلزمه الثبوت
والسلب في الجملة سواء كان في جميع الاوقات او في بعضها فقط او لا
في وقت اذا تذكر ما سبق في تعريف الدائمة بحكم خلاف ذلك

من ان نقيض الدائمة ليس المطلقة العامة بل نقيضها القضية التي حكم
فيها بفعلية النسبة مادام ذات الموضوع موجودة اعني ان القيد الذي
اعتبر في الدائمة اعتبر في نقيضها ايضاً قال في المطلقة اعم من المطلقة المنتشرة
الحكوم فيها بالفعل في وقت ما فان الحكم بالفعل يتحقق فيما لا يثبت
فيه مقيد بوقت بدون الحكم الانتشاري كقولنا الزمان حادث بالفعل
والزمان غير قار الذات بالفعل لئلا يلزم ان يكون للوقت وقت
وهذا اشارة الى رفع التوهم بالتساوي والتفصيل ان يقرر نقيض
الدائمة المطلقة العامة لان الثبوت في جميع الاوقات والسلب في
بعض الاوقات مما يتناقضان جزاء وبالعكس اى السلب في جميع
الاوقات يناقض الثبوت في بعضها وادري بان هذا يدل على ان
نقيض الدائمة المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة واجيب بان المطلقة
كالمهولة محمولة على بعض الاوقات حيث تساوى المطلقة المنتشرة وان
تغايرها بحسب المفهوم واعترض شارح المطالع ومن تبعه باليلزم
من صدق الحكم بالفعل صدقه في شيء من الاوقات بجواز ان يكون
الموضوع نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والا لكان
لوقت وقت كما يقرر الزمان موجود في الجملة او مقداره الحركة او غير
قار الذات الى غير ذلك واعترض ايضاً بانه يلزم من كون المطلقة
المطلقة المنتشرة نقيضها السالبة ارتفاع النقيضين من ان
يكون في كل دوام سلبه
برفع الاوقات لصدق الدائمة ولا المطلقة

الان في النقيضين مجموع ذلك الوقت وفي الاخرى بعضها في الجملة و
معلوم انه لم يخرج بالقييد بجميع الوقت عن اليوقية وثالث انه
منقوض باعتبار اشتراط اتحاد الزمان والاراد مع ان التخصيص في
غير موقع فان الضرورة شاهدة بان الاختلاف في الجهة ان ثبت ثبوت
في اكل فتفكر وتعلل المص لم يلفت الى ما اجاب شارح المطالع الاجل
ذلك فاجاب بقوله فقد غلط فان الثبوت في وقت معين يجوز
برفع الوقت اى لانهم ان رفع النسبة المقيدة بوقت ليساوى لرفع
النسبة في ذلك الوقت بجواز ان يتحقق برفع ذلك الثبوت برفع
الوقت ولما قصدوا ان ياخذوا النقائص القضايا قضايا محصلة
مضبوطه ليسهل استمالتها في العكس وفي قياس الخلف وان
كان ما سبق كافي في اخذ التناقض وربما اطلقوا اسم النقيض على
لوازمه المساوية التي هي بعد رعاية اتحاد الموضوع والمحل فتصد
المصباحا على سبيل التفصيل لتحصل الاحاطة التامة فالبساطة
نقاياها بساطة ضرورة ان برفع النسبة الواحدة في الوقت يكون
نسبة واحدة فقال فان النقيض للضرورة في الجملة العامة لان سلب ضرورة
الايجاب يمكن عام سالب وسلب ضرورة السلب يمكن عام موجب
والنقيض للجملة المطلقة العامة لان نقيضها رفعها ويلزمه الثبوت
والسلب في الجملة سواء كان في جميع الاوقات او في بعضها فقط او لا
في وقت اذا تذكر ما سبق في تعريف الدائمة بحكم خلاف ذلك

المتشعبة لا تتفاد الاوقات فلا بد من ان يكون نقيضها المطلقة لا غير انت
 خبير بان النظرية ليست حقيقة وانما هي في التعبير والالزام ان
 لا يكون الدائمة اسم من الضرورية فان الضرورة يصدق في
 الاشياء المذكورة ولا يصدق الدوام لانقاء النظرية ولو لم يصدق
 الضرورة الا يصدق الازم ارتفاع النقيض ضرورة ان الامكان لا يصدق
 فيها بل لا بد من ان الدوام ايضا اعم من الدوام الازلي وهو صادق
 فيما هو ليس بزمانى كقولنا الواجب تعالى موجودا فلا فلو اعتبر النظرية
 في الدوام ارتفاع رعية عن الدوام الازلي وهذا كما ترى فالنظرية
 ليست الا في التعبير ففكره ونقيضه للمشرطة العامة بحيثية الممكنة
 المحكوم فيها سلب الضرورة الوصفية فان الضرورة الوصفية
 وسلبها ما يتناقضان والمرد والضرورة الوصفية بشرط الوصف لانها
 المبحث عنها في الفن المراد اعم منها كما يدل عليها الاطلاق ولذا لم
 يفسر الحينية المكنية بالتي يحكم فيها سلب الضرورة بحسب الوصف
 كما فسر بان ذلك صاحب الشمسية بالتي يحكم فيها سلب الضرورة
 في بعض احيان الوصف كما فسر بها صاحب المطالع لئلا يختص
 بكونها نقيضا للمشرطة بشرط الوصف ان كان بحسب الوصف بمعنى
 بشرط الوصف قيد الضرورة واذا كان قيد للسلب فلا لانها
 يكذب بان فيما لا يكون الضرورة وسلبها كليهما بشرط الوصف بان لا يكون
 للوصف مدخل فيها كقولنا كل انسان متحرك الاصابع مادام

ان القياس لا يكون الا بشرط الوصف لان الوصف هو الذي يميز
 الاشياء عن بعضها البعض فلو لم يكن الوصف لكانت الاشياء
 واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو لم يكن الوصف لكانت
 الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو لم يكن الوصف
 لكانت الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو لم يكن
 الوصف لكانت الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو
 لم يكن الوصف لكانت الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها

انسانا وليس كل انسان متحرك الاصابع مادام انسانا واما اذا كان
 بمعنى في بعض اوقات الوصف كما في تفسير المطالع فيختص بها
 المشرطة بمعنى مادام الوصف فانه لو كانت بشرط الوصف فلا
 يصح ان يكون نقيضا لما لا اجتماعا على الكذب في مادة ضرورة لا يكون
 للوصف مدخل فيها فلا يصدق كل كاتب انسان بشرط الكتابة ولا
 ليس بعض الكتابات انسان بالامكان حين هو كاتب ما قيل ليس معنى بحسب
 الوصف بشرط الوصف على ما فهم لان سلب الضرورة بشرط الوصف
 لا يناقض الضرورة بشرط الوصف اما اذا اعتبر بشرط الوصف قيدا
 للسلب فلا ينبغي جواز ان لا يكون الضرورة ولا سلبها كليهما بشرط
 الوصف بان لا يكون للوصف مدخل فيها نحو كل انسان كاتب
 مادام انسانا وليس كل انسان كاتب مادام انسانا واما اذا اعتبر بشرط
 للضرورة فلان سلب الضرورة الكائنة بشرط الوصف يجوز ان
 يكون في غير اوقات الوصف لان السلب ليس مقيدا بشرط
 الوصف مثلا ضرورة تحرك الاصابع التي بشرط الكتابة مسلوب
 في غير وقت الكتابة فيصدق كل كاتب متحرك الاصابع مادام
 كاتب وليس كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتب باللفظ بل
 معناه في بعض اوقات الوصف كما يشهد به المثال وحيد عليه
 ما ورد عليه الشرح في شرح المطالع لا يجب ان اتحاد الزمان من شرط
 التناقض فصدق سلب الضرورة الكائنة بشرط الوصف انما هو

ان القياس لا يكون الا بشرط الوصف لان الوصف هو الذي يميز
 الاشياء عن بعضها البعض فلو لم يكن الوصف لكانت الاشياء
 واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو لم يكن الوصف لكانت
 الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو لم يكن الوصف
 لكانت الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو لم يكن
 الوصف لكانت الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو
 لم يكن الوصف لكانت الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها

ان القياس لا يكون الا بشرط الوصف لان الوصف هو الذي يميز
 الاشياء عن بعضها البعض فلو لم يكن الوصف لكانت الاشياء
 واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو لم يكن الوصف لكانت
 الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو لم يكن الوصف
 لكانت الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو لم يكن
 الوصف لكانت الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها فلو
 لم يكن الوصف لكانت الاشياء واحدة لا تميز بينها وبين بعضها

بالتقاء اتحاد الزمان في ليس نقضها لها فلا يضر في المقصود اذا اعتبر اتحاد
الزمان في المثال المذكور لا يصدق سلب الضرورة كما لا يخفى على
المقابل الصادق فالمراد ان الحكم بالثبوت والسلب بالفعل ليس
بشرط الوصف في زمان الحكم ولا يخفى ان الجحينة بهذا المعنى تناقض
المشروطة بالارضية واما الحكم بسلب الضرورة سواء كان في وقت الوصف
او في غير وقت وسواء كان الحكم بالفعل او لا فليس من نقضها وهو لا
من العقلا وكيف يمكن بما هو باطل صرحا ولعل مرادهم ما قلنا والا فكل
لا طائل تحته والله اعلم بالصواب فتأمل فانقيض لعمري العامة
الجحينة المطلقة المحكوم فيها بالفعل الوصفية فان الايجاب في جميع اوقات
الوصف يناقضه سلب في بعضها والسلب في جميعها يناقضه الايجاب
في بعضها كما عرفت في نقض الدائمة من المطلقة العامة فنقيض قولنا
بالدوام كل مجنون ليعمل ما دام مجنونا قولنا بالاطلاق ليس كل مجنون
ليعمل في بعض اوقات كونه مجنونا ونقيض للوقتيّة المطلقة المكنة
الوقتيّة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقتيّة فان الضرورة في وقت
معين يناقضه سلب الضرورة الوقتيّة بلا اشتباه والنقيض للمشروطة
المطلقة المكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة المنتهية فان ضرورة
في وقت ما سلبها ما يتناقضان جزا و اعلم ان نقاض لقضايا حقيقية
ليست الا رفعا للقضايا التي اعتبرت نقاض لقضايا اخرى ليست من
النقائص الحقيقية بل كلها من النقائص المجازية المساوية لنقائصها

الحقيقة وهي رفعا اما المكنة فليست نقضا حقيقيا للضرورة لان رفع
النسبة الضرورية ليس عنها النسبة التي ليس جانب من النقص ضروريا
وكذا المعنى الذي هو غير هذا فسرنا هذه القضايا الاربع البساط ما
هذا قس غيره واما لم يفسر المصنف هذه القضايا الاربع البساط ما
سبق في تحقيق الموجبات مع انها محتاج الى معرفتها في باب
الاحكام تبينها على التمييز بين الموجبات المشهورة وغير المشهورة فخص
بحث الموجبات المشهورة وبين غير المشهورات في كل موضع
وعت الحاجة الى ذكر شي منها وذلك انما يتم اذا كان الظروف في
سوال هذه الموجبات قيد المرفوع لا للرفع فان قيل هذا اعترف
ما قاله الفاضل الا هو روي في رفع الشك الثاني الذي اورد على
تعريف الضرورية المطلقة المشهورة فيرو عليه ما اورد عليه فلو قال
مكان المرفوع الرفع لصار صحيحا قلنا المراد التناقض بين القضايا
انما يتم اذا كان الظروف اعني ما دام في تعريف القضايا في سلب
هذه الموجبات قيد المرفوع اي السلب وهو الثبوت لا للرفع
اي السلب لئلا يلزم ارتفاع النقيضين فان السالبة الضرورية
مثلا لا يصدق اذا كان الظروف قيد السلب في التعريف لا اذا
كان الموضوع موجودا ونقيضها المكنة الموجهة لا يصدق ايضا
بدون وجود الموضوع لاقتضاء الايجاب في وجود الموضوع فكلاهما
يرتفعان اذا كان الموضوع معدوما وهذا هو ارتفاع النقيضين

بالتقاء اتحاد الزمان في ليس نقضها لها فلا يضر في المقصود اذا اعتبر اتحاد
الزمان في المثال المذكور لا يصدق سلب الضرورة كما لا يخفى على
المقابل الصادق فالمراد ان الحكم بالثبوت والسلب بالفعل ليس
بشرط الوصف في زمان الحكم ولا يخفى ان الجحينة بهذا المعنى تناقض
المشروطة بالارضية واما الحكم بسلب الضرورة سواء كان في وقت الوصف
او في غير وقت وسواء كان الحكم بالفعل او لا فليس من نقضها وهو لا
من العقلا وكيف يمكن بما هو باطل صرحا ولعل مرادهم ما قلنا والا فكل
لا طائل تحته والله اعلم بالصواب فتأمل فانقيض لعمري العامة
الجحينة المطلقة المحكوم فيها بالفعل الوصفية فان الايجاب في جميع اوقات
الوصف يناقضه سلب في بعضها والسلب في جميعها يناقضه الايجاب
في بعضها كما عرفت في نقض الدائمة من المطلقة العامة فنقيض قولنا
بالدوام كل مجنون ليعمل ما دام مجنونا قولنا بالاطلاق ليس كل مجنون
ليعمل في بعض اوقات كونه مجنونا ونقيض للوقتيّة المطلقة المكنة
الوقتيّة المحكوم فيها بسلب الضرورة الوقتيّة فان الضرورة في وقت
معين يناقضه سلب الضرورة الوقتيّة بلا اشتباه والنقيض للمشروطة
المطلقة المكنة الدائمة المحكوم فيها بسلب الضرورة المنتهية فان ضرورة
في وقت ما سلبها ما يتناقضان جزا و اعلم ان نقاض لقضايا حقيقية
ليست الا رفعا للقضايا التي اعتبرت نقاض لقضايا اخرى ليست من
النقائص الحقيقية بل كلها من النقائص المجازية المساوية لنقائصها

[illegible]

كانت برودة في
الماء والغيث في
وتري الماء في
كالسراب في
من الاستعداد
وإذا كان كذلك
فإنه في أي
كان في موضع
فإنه يكون
والأمر أن
الآن في
هذه الحالة
الأمم
فإنه كان
فإنه كان
فإنه كان

[illegible][illegible]

والترتيب صحيحا بين الاتساج كان الملح ناشيا من نقبض لعكس فيكون محال فيكون
العكس حقا فان قيل جائز ان يكون ملح لازما لمجموع العكس ونقبض العكس لا يكون احد
منها بخصوصه لا بنية الترتيب فلا يلزم الملح من النقبض فلا يكون محالا لا ترى قعوده
ليس محال ولا عدم القعود واجتماع احدهما مع الآخر يستلزم الملح اعني اجتماع النقبضين
فاجاب بالصدق لا بقوله صدق مع الال منتهى والمراد ان من اجل اجتماع النقبضين مع الال
لا استحالة النقبض في نفسه وجاز مع استحالة الاجتماع ان يكون النقبض
في نفسه ممكنا وذلك الاستحالة حاصل لا استلزام ملح وهو سلب
الشيء عن نفسه فيجب صدق العكس وهو المطلوب وثانيا بما حاصله
ان الملح يلزم من النقبض لان صدق كل منهما في نفس الامر يستلزم
ذلك الاجتماع فصار متحققا وحقا فيها فيلزم من الاجتماع تحقق النقبض
فانه فرع الا ندرج واما الترتيب فلا دخل له في الاستحالة فانه انما
يحتاج في علمنا بالبنية ولا يخاف انه صحيح بين الاتساج ولانه من الافعال
الاختيارى فلا يلزم منه ملح لان افعال الاختيارى لا يستلزم الملح
بالضرورة فلا يلزم الملح الا من النقبض وهذا هو المطلوب وهذا الجواب
مذكور في الحاشية ولا يخفى عليك ان لقائل ان يمنع الاستلزام
فان من الممكن صدق كل منهما على الانفرد ومع قطع النظر عن الآخر
فيجوز ان يكون الاجتماع محالا فلا يخلص الا بدعوى الضرورة بان
صدق احدهما في نفس الامر لا ينافي ان يجامع مع صدق الآخر
فيها قائل فان قيل قولنا لاشي من الجسم بمته في الجملات الثلث

الى غير النهاية صادق بلا شبهة مع ان عكسه كاذب اعني قولنا لاشي
من المتمد في الجملات الثلث الى غير النهاية بجسم فان كل متمد جسم
فاجاب المص بقوله وقولنا لاشي من الجسم بمته في الجملات الثلث
الى غير النهاية ان اخذت تلك القضية قضية خارجية لعكسه اى قولنا
المذكور صادق بانتفاء الموضوع لبطالان لاشي الابعاد بالبراهين
المذكورة في موضعها من التطبيق وغيره وان اخذت تلك القضية
قضية حقيقة منعنا صدقها اى الحقيقة لان كل متمد في الجملات الثلث
لا الى نهاية جسم فان البراهين انما يدل على تناهى الاجسام الموجودة
في الخارج لا على تناهى الاجسام مطلقا وحاصله ان الاصل المذكور
ان اخذ قضية خارجية منعنا كذب العكس فان السالبة الخارجية
قد يصدق بانتفاء الموضوع في الخارج والمتمد الى غير النهاية ليس
بموجود في الخارج بالبراهين التي نورد على ابطال لاشي الابعاد وان
اخذ قضية حقيقية منعنا صدق الاصل على هذا التقدير فان كل متمد كذا
على تقدير وجوده جسم فان التناهى في الخارج ثبت بالبراهين لا مطلقا
واجواب بان المحول في القضية ان كان مته في الجملات منعنا
صدق الاصل ضرورة ثبوت لكل جسم واما المطلوب هو الا نهاية وان كان
المحول الا نهاية منعنا كذب العكس فانه يصدق لاشي من غير التناهى
بجسم ضعيف لان الكلام انما هو باعتبار المجموع وسلب المجموع صادق
ولان سلب الجبر يستلزم سلب الكل اللهم الا ان يتكلف ويغير المراد

والترتيب صحيحا بين الاتساج كان الملح ناشيا من نقبض لعكس فيكون محال فيكون
العكس حقا فان قيل جائز ان يكون ملح لازما لمجموع العكس ونقبض العكس لا يكون احد
منها بخصوصه لا بنية الترتيب فلا يلزم الملح من النقبض فلا يكون محالا لا ترى قعوده
ليس محال ولا عدم القعود واجتماع احدهما مع الآخر يستلزم الملح اعني اجتماع النقبضين
فاجاب بالصدق لا بقوله صدق مع الال منتهى والمراد ان من اجل اجتماع النقبضين مع الال
لا استحالة النقبض في نفسه وجاز مع استحالة الاجتماع ان يكون النقبض
في نفسه ممكنا وذلك الاستحالة حاصل لا استلزام ملح وهو سلب
الشيء عن نفسه فيجب صدق العكس وهو المطلوب وثانيا بما حاصله
ان الملح يلزم من النقبض لان صدق كل منهما في نفس الامر يستلزم
ذلك الاجتماع فصار متحققا وحقا فيها فيلزم من الاجتماع تحقق النقبض
فانه فرع الا ندرج واما الترتيب فلا دخل له في الاستحالة فانه انما
يحتاج في علمنا بالبنية ولا يخاف انه صحيح بين الاتساج ولانه من الافعال
الاختيارى فلا يلزم منه ملح لان افعال الاختيارى لا يستلزم الملح
بالضرورة فلا يلزم الملح الا من النقبض وهذا هو المطلوب وهذا الجواب
مذكور في الحاشية ولا يخفى عليك ان لقائل ان يمنع الاستلزام
فان من الممكن صدق كل منهما على الانفرد ومع قطع النظر عن الآخر
فيجوز ان يكون الاجتماع محالا فلا يخلص الا بدعوى الضرورة بان
صدق احدهما في نفس الامر لا ينافي ان يجامع مع صدق الآخر
فيها قائل فان قيل قولنا لاشي من الجسم بمته في الجملات الثلث

وائمة والمشرطة تنعكس عرفية عامة واستدل على انعكاس الضرورية
 وائمة لاكتسبها باننا اذا قدرنا ان ركوب زيد منحصر في الفرس مع مكان
 امي الركوب فالحمار يصدق لاشي من مركوب زيد بحار بالضرورة على
 رأي الشيخ لا اعتبار الوصف العنواني بالفعل واما على رأي
 الفارابي فلا فان العنوان عنده بالامكان لا بالفعل ولا
 يصدق العكس الضروري وهو قولنا لاشي من الحمار مركوب زيد بالضرورة
 فانه يصدق لقيضة وهو قولنا بعض الحمار مركوب زيد بالامكان مادام
 انعكاس الشرطة العامة كنفها فلا مانع فسرته بمعنى مادام الوصف يصدق في الفرس
 المذكور لاشي من مركوب زيد بحار بالضرورة مادام مركوب زيد مع انه يكذب عكسه هو
 قولنا لاشي من الحمار مركوب زيد بالضرورة مادام حمار لان بعض الحمار مركوب زيد
 بالامكان حين هو حمار وان فسرت بمعنى بشرط الوصف فاننا اذا فرضنا
 الاحارني الواقع الانفي الذي يصدق لاشي من الحمار بحار بالضرورة مادام
 حمار مع انه يكذب عكسه هو قولنا لاشي من الحمار بحار بالضرورة مادام
 حمار لان بعض الحمار حار بالامكان وتحقيق ذلك على ما هو المذكور
 في شرح المطالع وغيره ان الشرطة مادام الوصف مفهومنا فاننا
 وصف المحمول لذات الموضوع في جميع اوقات وصفه ولا يلزم منه
 المناقاة بين الوصفين مطلقا حتى يلزم من صدق احدهما على شئ
 انتفاء الآخر بالضرورة وبشرط الوصف مفهومنا فاننا ذات الموضوع
 باعتبار الوصف لوصف المحمول وهذا لا يستلزم مناقات ذات المحمول

باعتبار الوصف بوصف الموضوع فان اتحاد ذات الموضوع والمحمول انما هو في
الموجبة واما المشروطة العامة لاجل الوصف فتعكس كنفها لان الناف
بين وصفي الموضوع والمحمول متحققة بهما فان منشاء الضرورة اسلية هو وصف
الموضوع فاذا تحقق وصف المحمول امتنع صدق وصف الموضوع فالناف
يتحقق بين ذات المحمول ووصف الموضوع لاجل وصف المحمول بهذا هو
مفهوم العكس فاقابل وانما تعرض المصراع عدم انعكاس المشروطة في المشهور
اعتمادا على المقاييس فتعرف ويرد عليها في على المشهور انه يلزم انفكاك للذام
عن الضرورة في الكليات المبحوث عنها في العلوم فالمبحوث هو الضرورة
بالمعنى الاعم وانه مساو للذام فلو كان انعكاس الضرورية كنفها يلزم انفكاك
الدوام عن الضرورة المبحوث عنها والعلوم لا يبحث عن الجزئيات فالضرورة
بالمعنى الاخص لا يكون مبحوثا عنها لانها جزئى عنها بالمعنى الاعم فان قيل ان
الجزئيات الغير المبحوثه هي الجزئيات الحقيقية لا مطلقا واما الضرورة بالمعنى
الاخص ليس منها بل كلي فيصير مبحوثا عنها قلنا المراد بالكليات تقويع الكلية
المستغرقة لجميع الجزئيات بحيث لا يخرج عنها شئ من الجزئيات فلهذا المبحوث
عنها في العلوم فالضرورة بالمعنى الاعم يصير مبحوثا عنها في العلوم لا بالمعنى
الاخص فح يلزم الانفكاك وليس المراد منها القضاء بالكلية او في جميع الاوقات
حتى يلزم عدم فائدها مقابل وهذا بناء على تخصيص النظر بالكليات اما اذا لم
يخصص النظر بالكليات فلا باس في الانعكاس على المشهور وباجمله ان النزاع
لفظه كمالا يخفى على المتدبر من ههنا اى من وقوع الاختلاف في

الذي مررنا واما الرابع الباقية فلان خصها الضرورية المطلقة وهي لا تنعكس
فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بشئ بالضرورة مع كذب قولنا بعض
الانسان ليس بحيوان بالاسكان العام واذا لم ينكسر الاخص لم ينكسر العام ولا
فرغ من بيان انعكاس السوال شرح في بيان انعكاس الموجودات فقال ومن
الموجبات ينكسر الوجود وبيان الوجود والادامة والوجودية الا ضرورية الوقتية
اي الوقتية والانتزاعية المطلقة العامة مطلقة عامة بالخلف هو ان ينقض بعض
الى الاصل فينتج من الشكل الاول سلب الشئ عن نفسه هذا هو المفرد المستعمل في
العكس اما الخلف مطلقا فثبت المطلوب بابطال نقيضه سواء كان يضم
نقيض العكس مع الاصل وبكسر النقيض مثلا اذا صدق قولنا كل انسان كاتب
او بعضه كاتب بالاطلاق وجب ان يصدق قولنا بعض الكاتب انسان بالاطلاق
والا لصدق نقيضه هو قولنا لا شئ من الكاتب انسان لما يجعله كبرى اصل
القضية صغرى فينتج بعض الانسان ليس بشئ انسانا واما وان لم يوجد الانسان
لا يجاب الاصل بالبحر اما يلزم من صورة القياس هو بحر لانه بين النتائج ويلزم
من مادته واللاح اما من الصغرى وهو ايضا مع انها من مفروضة الصدق ومن
الكبرى في هي محتمل فيكون العكس حقا وبالاقتراض هو ان يفرض ان الموضوع شيئا
يحمل عليه وصف الموضوع ووصف المحمول كما هو في الاصل سواء كان بالاجاب
او بالسلب اما اعتبر افرض لشميل القضية الخارجية والحقيقية لاستعماله في
الحقق المقدر فنقول الفرض في الذي هو بقر فب بالفعل لان القضية فعلية و
وج بالفعل لان في الموضوع يجب ان يتصف بال عنوان بالفعل فبعض جرح

لكن انما العكس
دون ان يشار اليه في قوله فان
الوجه ان اذا تصديق القريب من ان
يقال بالام دون الاصل والاصول
منها ان القريب من الاصل
فان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل
الذي لا يشار اليه في قوله فان
منها ان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل

بالفعل من الشكل الثالث فان قيل انتاج الثالث موقوف على عكس الصغرى ليرتد
الى الشكل الاول فيلزم الدور فاجاب ان القوم وان جرت عادتهم في ترتيب
الاقتراض على هيئة الشكل الثالث فلا قياس ههنا من الشكل الثالث لا انتفاء
وصف ثالث يكون وسطا لان الشئ المفروض هو اعتبار ذات الموضوع غير
معمون بوصف الموضوع فانه يحمل هذا الوصف على الذات لا يلزم حمل الشئ على
نفسه لو سلم ان الاقتراض على هيئة الشكل الثالث فالمتصور منه الاعتقاد بان
وصفي الموضوع والحمل في ذات احد من المعلوم بالضرورة ان الوصفين
اذا جتمعا في ذات واحدة كحل احدهما على الآخر فالعبر بالمحمول ثبت للموضوع
وهذا هو المطلوب وليس المراد اثبات المطالب بالاقتراض على هذه الهيئة بل المراد اثبات
المطلب المنتج فلا خلف فقامل بالعكس هو ان يكسر نقيض العكس ليرتد الى
منافي الاصل كما قال اما قال منافي الاصل لشميل نقيض ان كان جزئيا
صدقه ان كان كليا مثلا اذا صدق كل ج او بعضه ب بالاطلاق صدق بعض
ب ج بالاطلاق والصدق ليقضه هو قولنا لا شئ من ب ج واما وينكسر الى شئ
من ج ب واما وقد كان كل ج او بعضه ب واذا تبين ان انعكاس في المطلقة فكل
في البواتي اما بحريان الوجود الثلثة واما لان المطلقة اعما ولازم الاعمال لازم الاخص
وآما بيان عدم لزوم لزوم فان الوقتية الكلية خص هي لا ينكسر الى الاخص
من المطلقة كاحتمالية يجوز ان في وصفي الموضوع والمحمول فلا يصدق وصف الموضوع
على ذات المحمول حين تصافه بوصف الموضوع مثلا يصدق كل منخسف بالوقت
لا دائما ويكذب بعض المصنف حين مضى وعدم انعكاس الاخص يلزم عدم انعكاس

انما العكس
دون ان يشار اليه في قوله فان
الوجه ان اذا تصديق القريب من ان
يقال بالام دون الاصل والاصول
منها ان القريب من الاصل
فان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل
الذي لا يشار اليه في قوله فان
منها ان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل

لكن انما العكس
دون ان يشار اليه في قوله فان
الوجه ان اذا تصديق القريب من ان
يقال بالام دون الاصل والاصول
منها ان القريب من الاصل
فان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل
الذي لا يشار اليه في قوله فان
منها ان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل

لكن انما العكس
دون ان يشار اليه في قوله فان
الوجه ان اذا تصديق القريب من ان
يقال بالام دون الاصل والاصول
منها ان القريب من الاصل
فان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل
الذي لا يشار اليه في قوله فان
منها ان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل

بالفعل من الشكل الثالث فان قيل انتاج الثالث موقوف على عكس الصغرى ليرتد
الى الشكل الاول فيلزم الدور فاجاب ان القوم وان جرت عادتهم في ترتيب
الاقتراض على هيئة الشكل الثالث فلا قياس ههنا من الشكل الثالث لا انتفاء
وصف ثالث يكون وسطا لان الشئ المفروض هو اعتبار ذات الموضوع غير
معمون بوصف الموضوع فانه يحمل هذا الوصف على الذات لا يلزم حمل الشئ على
نفسه لو سلم ان الاقتراض على هيئة الشكل الثالث فالمتصور منه الاعتقاد بان
وصفي الموضوع والحمل في ذات احد من المعلوم بالضرورة ان الوصفين
اذا جتمعا في ذات واحدة كحل احدهما على الآخر فالعبر بالمحمول ثبت للموضوع
وهذا هو المطلوب وليس المراد اثبات المطالب بالاقتراض على هذه الهيئة بل المراد اثبات
المطلب المنتج فلا خلف فقامل بالعكس هو ان يكسر نقيض العكس ليرتد الى
منافي الاصل كما قال اما قال منافي الاصل لشميل نقيض ان كان جزئيا
صدقه ان كان كليا مثلا اذا صدق كل ج او بعضه ب بالاطلاق صدق بعض
ب ج بالاطلاق والصدق ليقضه هو قولنا لا شئ من ب ج واما وينكسر الى شئ
من ج ب واما وقد كان كل ج او بعضه ب واذا تبين ان انعكاس في المطلقة فكل
في البواتي اما بحريان الوجود الثلثة واما لان المطلقة اعما ولازم الاعمال لازم الاخص
وآما بيان عدم لزوم لزوم فان الوقتية الكلية خص هي لا ينكسر الى الاخص
من المطلقة كاحتمالية يجوز ان في وصفي الموضوع والمحمول فلا يصدق وصف الموضوع
على ذات المحمول حين تصافه بوصف الموضوع مثلا يصدق كل منخسف بالوقت
لا دائما ويكذب بعض المصنف حين مضى وعدم انعكاس الاخص يلزم عدم انعكاس

انما العكس
دون ان يشار اليه في قوله فان
الوجه ان اذا تصديق القريب من ان
يقال بالام دون الاصل والاصول
منها ان القريب من الاصل
فان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل
الذي لا يشار اليه في قوله فان
منها ان القريب من الاصل
الاختلاف بين القريب من الاصل
علم من ان القريب من الاصل
فقد يكون القريب من الاصل

والمفاد ان المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
فانما المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
فانما المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...

صحت الملازمة بين التقيضين على انعكاس فصيح قولنا كلما لم يستلزم وجوده
رفع عدم واقع لم يكن موجودا ولا ايدا وقد كان بالتمهيد ان عدم استلزام
ارتفاع عدم واقع لزوم وجوده في الازل والابد وبهت فقد ظهر ان
جائز الذات تحقق الوجود بالفعل في الازل والابد فاذا لم يلزم قدم العالم
وقد انعقد على صدقه اجماع العقلاء لم يتجربا باجاب فان الاستلزام في
المحادث ليس ح من قبيل اللوازم الثانوية كما لا يخفى على المتأمل فقابل
واجيب بان عدم الاستلزام على معنيين احدهما عدم الاستلزام وانتفاءه
راسا والثاني انتفاده بعد تحققه فرفع الاستلزام في المقدمته للمهمة بالمعنى
الاول يستلزم وجوده وانما عدم الاستلزام فيما هو متناهيها اي المحادث
ليس على هذا المعنى لان الاستلزام تحققه هنا لازم لما عند اعتبار عدم
عدم الاستلزام بالمعنى الثاني ولما كان الاستلزام لازما للمحادث انتفاءه لازم
يستلزم انتفاء الملزوم فعدم الاستلزام يستلزم عدم المحادث بالمعنى الثاني
فلا يتناهي ما هو في المقدمته المهمة لان عدم الاستلزام هناك بالمعنى الاول
ولو اريد في المقدمته اعم من عدم الاستلزام بالمعنى الاول والثاني فصحة مم
بكونه ان يكون الاستلزام لازما لوجوده وشي كافي في المحادث اليومية فعدمه
يستلزم عدم ذلك الشيء فلا يكون موجودا ولا ايدا على تقدير عدم الاستلزام
والدليل على ذلك غير تام كما لا يخفى انما يتم لو اخذ في المقدمته المهمة القديم فقط
وفيما تنافيها المحادث فقط واما اذا اريد اعم كما عرفت سابقا فحقه خفاء
قابل ولما فرغ من بيان ما هو موصل الى المطلوب التصوري من مباداة

فانما المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
فانما المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
فانما المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...

والا فلو كان المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
والا فلو كان المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
والا فلو كان المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...

ومن اجابات الحق في بيان الحق التي هي من مقاصد الحق فقال
فصل الموصل الى التقرية ودليل العلم ان الموصل قسما موصل الى
التصور وهو المعروف وقدم تفصيله في باب موصل الى التصور وهو جهة
دليل هذا هو من مقصد الحق ون المعروف في هذا الفن لا يصانه على اعل
مراتب التصديق دون المعروف لانه دون المصلحة اكتساب العلوم المقصود
في العلوم هي المسائل التي اكتسابها بالحق دون تصورات اطرافها التي
اكتسابها بالمعرف وتخصيل اليقين الذي هو الغاية المقصود في تحصيل
التصديقات اتما هو بالقياس فيصير من المقاصد الا على والسر في ذلك
ان مرتبة اليقين يمكن تحصيلها بخلاف تصور كنه الحقيقة الذي هو علو وج
فيما بين التصورات بمنزلة اليقين في التصديقات فانه متعسر لتعسر لا يتناهي
بين الذاتي والعرضي او البساطة للماهية والتصورات انما تقبض من حيث انها
من وسائل التصديقات وقد لطلق الدليل والحق على معنيين عند بعضهم احدهما
الموصل الى التصديق وهذا المعنى يعلم اثنائه والاخر ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر وهذا المعنى يخص بالقياس بل بالقطعة واذ ائنه اولا المعنى على معني
الحق والدليل فاشا ثانيا الى تسميته فقال وليس بد من مناسبة اي مناسبة
الموصل الى التصديق في ذلك ما باشتغال ذلك الموصل على ذلك التصديق
كما في الاقتراني او استلزام ذلك الموصل للتصديق اي ما هو الموطون ولا
مصدق به الا فلا يفيد المطلب يلزم الترجيح بلا مرجح وبسعي عن قريب
تفصيلها ان شاء الله تعالى ونحصر ذلك الموصل في ثلثة اقسام من القياس

فانما المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
فانما المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
فانما المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...

والا فلو كان المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
والا فلو كان المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...
والا فلو كان المقادير هي التي لا تتغير في ذاتها بل هي التي تتغير في الخارج...

والنتيجة فيفيض عليه عقبيه على سبيل الوجوب واختار امام الحرمين الوجوب
 من غير توليد وذهب المعترض الى انه على سبيل التوليد ومعنى التوليد ان
 يوجب وجود شئ وجودا آخر قالوا العقل الصادر من الفاعل بلا واسطة هو
 المباشرة وتوسط هو التوليد كحركة اليد والمفتاح فان حركة المفتاح
 بتوسط حركة اليد فيكون توليدا والنتيجة تولدت من الناظر بتوسط النظر
 والدليل على ان العلم بالنتيجة عقيب انظر الصحيح واجب فان كل من علم
 ان العالم متغير وكل متغير ممكن فمع حضور هذين العلمين في الذهن محتج ان
 لا يعلم ان العالم ممكن والعلم بهذا لاقتناع ضروري واتجه الاشاعة بان
 العلم بالحدث بالنتيجة امر ممكن والله قادر على كل الممكنات فاعل جميعها
 بالا اختيار فلا يكون صدوره عنه تعالى واجبا بل عادة واجيب بان
 الاختيار ليس مناف للوجوب فيجوز ان يكون صادرا منه تعالى واجبا
 بالا اختيار ثم اعلم ان حضور المقدستين للعلم بالنسبة الاكبر الى الاصغر
 بل لا بعد هذا من امر آخر وهو النطق بكيفية اندراج المقدسة الجبروتية
 تحت الكلية اي العلم باندراج الاصغر تحت الاكبر قالوا لو انتفى هذا العلم
 لم يحصل العلم بالنتيجة كما اذا علم ان هذا الحيوان بغلة وكل بغلة عاقر ثم مع
 العلم بهذا راى بغلة منتفخة البطن فظن انها حلي لعدم النطق بالاندراج و
 هذا ما قاله الشيخ من العلوم بالضرورة ان لا بد من النطق بالاماتفاوت
 الاشكال الاربع جلاء وخفاء وايراد حديث البعلية ليس وليلا على المط
 بل يثبت بالمثل لتلايشته الحال على احد وما اورد الامام بان اندراج

المتقدمتين وح يكون مقدمة اخرى لا بد منها في الانتاج وينقل الكلام
الى كيفية التماس مع الاولين كالكلام في كيفية التماس الاولين والمجموع
فيلزم التسلسل اما ان لا يكون مغائر للمشرط اي المقدمتين فلا
يكون شرط اذ لا بد من مغايرة الشرط للمشرط وطرد كقولهم بان الاندراج ملحوظ
من حيث انه حالة بينهما لا اذ قضيت في نفسها ليجتاج الى اعتبار انضمامها
الى احد هما ويلزم التسلسل وهذا ما لو اقلنا ان اذا عرفت هذا فاعلم
ان حاصل المذاهب الثلاثة ان افادة النظر العلم على سبيل العاوان بان
لا دخل للنظر في الافادة اصل ليس على تامة ولا ناقصة بل العلم
يدور معه ووران امر مع آخر لا علاقة بينهما صلا في الاكثر والاهم كما
اذا اقلنا ان وجود انسان مع الفرس فلو كان الانسان موجودا ولا
فرس وبالعكس فلا مطابقة اصله وهذا عند الاشعري اذ لا سوتر عنده الا
الله تعالى بلا وجوب منه فانه بالاختيار عنده ولا وجوب عليه وعلى
سبيل التوليد بان يوجد فعلا بتوسط فعل آخر فالتاظر يفعل النظر
بالمباشرة وتوسط لعقل العلم بالحاصل عقبيه وهذا عند المعتزلة او على
سبيل الاعداد بان يعد الذهن اعدادا ما او النتيجة يعيّن عليه من
عام الفيض هو المبدأ الفيض وهو الله تعالى او العقل لفعال مجزا
وهذا عند الحكماء فتفكر ولما فرغ عن بيان ما يتعلق بالحد شرع في بيان
اقسامه فقال هو اي القياس استثنائي ان كان النتيجة او قضيضها نكرا

قياسی فی القیاس بالذکر اللسانی فی القیاس للمفوض بالذکر القلی
 فی القیاس لمعقول بھیکتہ وترتیبہ القریبۃ الی کونہ قضیۃ اما الاول
 فلقولنا ان کان ہذا جساما فہو متخیر و لکنہ جسم یلزم منہ ہذا متخیر و اما
 الثاني فلقولنا ان کان ہذا جساما فہو متخیر و لکنہ لیس متخیر یلزم منہ ہذا لیس
 بجسم و انما سمي اشتنا یا لاشتمالہ علی الاشتناء اعنی لکن و انما قدمہ المص
 علی الاقترانی فی اتقسیام لان مفہومہ وجودی و مفہوم الاقترانی عددی
 و قدم الاقترانی علیہ فی الاحکام لان من افرادہ و ہذا الاقترانی
 الحلی اقل اجزاء من الاشتنائی و لان مباحث الاقترانی او فر من
 مباحث الاشتنائی کما لا یخفی و الا ای وان لم یکن انتیبہ و نقیضہا
 مذکورافیہ بہئیتہ بل بما و تہ فاقترانی لا اقتران الحد و فیہ الاصغر الاول
 و الاکبر فان ترکب الاقترانی من احملیات الساذجۃ ای الصرۃ کقولنا
 کل النسان حیوان و کل حیوان جسم مثلاً فحلی و الا ای وان لم یرکب
 من احملیات الصرۃ سواء کان ترکیب من الشرطیات الصرۃ
 کقولنا کلما کان زید انسانا کان حیوانا و کلما کان حیوانا کان جساما
 اولاً کقولنا کلما کان زید انسانا کان حیوانا و کل حیوان جسم بشرط
 لاشتمالہ علی الشرط و لما فرغ عن اتقسیام شرع فی بیان التسمیۃ فقال
 و موضوع المطمن الحلی یسمی اصغر لکون الموضوع اخص فی الوجوب
 الکلیۃ غالباً فیکون اقل من افرادہ محمول و ما ہو یرجع الی الاصغر
 فیہ رجع الے ما یسمی اصغری لاشتمالہ علی الاصغر و محمولہ ای محمول

المطيسمي الأكبر لكونه اعم غالباً فيكون اكثر افراد اولوقا بل الموضوع
والمحمول المحكوم عليه وبلكان اعم لانه يشمل الشرطي لكنه اكتفى عليه
اعتماداً على المقابلة وتتناوع الطريقة المصنفين توفر بالبحث عنه فليترك
سواء الاوسط وكونه واسطة يتوصل به الى النسبة بين الطرفين او لكونه
متوسلاً بين الاصغر والاكبر في الشكل الاول والقضية التي جعلت
جزء قياس سمي مقدمته لتقدمها على المطوطرفا اي طرف تلك النسبة
المقدمة ليس هذا لكونه طرفاً للنسبة واتزان الصغرى بالكبرى بحسب
الايجاب والسلب الكلية والجزئية يسمى قرينة وضرباً وجه طو هيية
نسبة الاوسط الى طرفي المتوسط اذا كانت حاصلة من وضع الاوسط عند
احدين بحسب حمله عليهما او بحسب صفه لها او بحسب حمله على احداهما وهو
الاخر يسمى شكلاً لانه هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحدود واحد
والقول اللازم ليس مطلوباً ان سبق منه الى القياس ونتيجة ان سبق
من القياس اليه ولما فرج عن التسمية فاشارة الى الاشكال الاربعة فقال
قالا وسط المحمول الصغري وموضوع الكبرى وهو اي يافيه الاوسط
كذلك اشكل الاول لانه على نظم طبعه اي على نظم يقبله الطبع وهو انتقال
النسبة من من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر حتى يلزم منه انتقال من
الاصغر الى الاكبر وكلما كان فهو الاول او لكونه ينتج المطلوب للاربعة وهي
الموجبتان والسالبتان او لكونه ضرباً اربعة بحسب لمطالب الاربعة
بخلاف غيره او محمولا اي محمول الصغرى والكبرى فالثاني اي فهو لشكل

[illegible]

يا ايها العالمين
 قرايتم علم
 ولا تشك في بطلان
 اما الاول فكلان
 الا ثلث اشخص
 لهم من ابا ثلث
 ا على اديا عتبار
 امور آخرون ليست
 الا مودعها الا اديس
 و انظر فبطلان
 الاول فهو
 فان النفس على
 و اعدى لا يحصل
 الا شخص واحد
 بطلان في

[illegible][illegible]

با قال ان طبعه نظير ان في جسمه حديد
 فانه اذا وقع في النار انما يذوب
 فانه اذا وقع في الماء انما يغرق
 فانه اذا وقع في النار انما يذوب
 فانه اذا وقع في الماء انما يغرق
 فانه اذا وقع في النار انما يذوب
 فانه اذا وقع في الماء انما يغرق

(This section contains handwritten notes in Arabic script, likely related to the preceding text or a separate entry.)

[illegible]

ان ثبوت الامكان يستلزم إمكان الثبوت في الجملة وهو لا ينافي عدم
استلزام إمكان الحادث في الازل إمكان ثبوت الحادث في الازل
لان المطلقة لا تتناهي في الوقتية وتخصيصه ان الامكان الشامل للفعلية قد يستلزمها
نعم الامكان المنحصر في القوة لا يستلزم الفعلية والمثال المذكور من قبل الاخير
فخرج لا فساد فيه انه لا يجدر نفعاً فانه تخصيص ولعل الخضم لا ينكره ايضا
فخرج الى الشرع اللفظي والافتيقظ بالمثال المذكور فان وقوع كل مركب
زيد بالامكان يرفع كل مركب زيد في ضرورة واما القول بالانتاج
في الجملة فلا يفيد فانه لا ينكره من متبع الشيخ مع ان كلام المصير لا يساعده
كما سيجي عن قريب فافهم ولو وجه بان الصادق في نفس الامر لا بد
ان يكون متحققا على سائر النقتا وير ضرورة ان النقتا دير ضرورة
لا يرفع الامور المتحققة في الواقع على ما مر وايضا لو لم يبق الكبر
صادقة على تقدير وقوع الصغرى بالفعل وهي ضرورة في نفس الامر فما
يكون ضرورة في نفس الامر لا يكون على تقدير كونها ضرورة في نفس الامر
شراح المطالع ففهم ان صدق الشئ في نفس الامر لا يستلزم ان يكون
صادقا على كل تقدير فان التقادير المتناهي لو وجد فيه صار صادقا وصدقته يستلزم
ارتفاع صدق كاشي فيه وهذا ما يشهد به الضرورة والوجدان
صحيح نعم ان زيدا قائم لا يرفع فرضه على حالة الفرض واما اذا وجد فالضرورة
تشهد برفع القيام اليه وان اريد ان قيام زيد صادق بحسب زمانه مع وجود العقود
في زمانه لا يرفع فلا يضرنا فان الزمان ح مختلف وفيما نحن فيه ان لم يدخل

على تقدير الوقوع في الاوسط فلا تكرار وان ادخل فليزيم البتة عدم صدقه كما لا يخفى
واما استلزام المحم انما هو من القول بالاستلزام لا من الامكان فاعلم
بالصواب واجب اخرى لزوم النتيجة على تقدير الوقوع لان الحكم في الكبرى على ما هو
اوسط بالفعل في نفس الامر وهذا من شراح المطالع وحاصله ان الصغرى لو فرضت
فعلية فانما منع لزوم النتيجة واما اندراج الاصغر تحت الاوسط فم فان الحكم في الكبرى
على ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر والا صغرى ليس اوسطا بالفعل في نفس
الامر بل على ذلك التقدير فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر فتفكر
وفي الحاشية اشارة الى انه يمكن اثبات المقدمة المنوعة بان يقر
وقعت الصغرى المحتملة مع الكبرى كانت الصغرى فعلية معها
وكلم كانت فعلية نزلت لتبج والملازمة الاولى مينة والثانية مسلمة انتهى لاحد ان
يقول ان انتاج الصغرى الفعلية مطلقا فان الاندراج مما لا بد منه وفيما نحن فيه انتهى
الاندراج كما عرفت انفا ولو الزم الاندراج فيما نحن فيه فلا يكون الحكم في الكبرى
على ما هو اوسط بالفعل في نفس الامر بل على ما هو عام منه وهذا خلاف الفروض مع انه يرد
عليه ما يرد اللهم الا ان يقال ان مقصوده افساد كلامه فقط على سبيل الجدل
وذلك بان اشتراط الفعلية انما هو الاندراج فاذا التزم فعليتها ثبت الانتاج
بالضرورة من المانع عن الانتاج فاعلم وان احسن ان اخذ الامكان بالمعنى
الاخص وهو سلب الضرورة الناشئة عن الذات والعملية فهو
للاطلاق العام كالدوام والضرورة بالمعنى العام وهو الضرورة المندرجة
فيستلزم النتيجة بلا شبهة فان الاندراج ح متحقق كما لا يخفى

فان ثبوت الامكان يستلزم إمكان الثبوت في الجملة وهو لا ينافي عدم
استلزام إمكان الحادث في الازل إمكان ثبوت الحادث في الازل
لان المطلقة لا تتناهي في الوقتية وتخصيصه ان الامكان الشامل للفعلية قد يستلزمها
نعم الامكان المنحصر في القوة لا يستلزم الفعلية والمثال المذكور من قبل الاخير
فخرج لا فساد فيه انه لا يجدر نفعاً فانه تخصيص ولعل الخضم لا ينكره ايضا
فخرج الى الشرع اللفظي والافتيقظ بالمثال المذكور فان وقوع كل مركب
زيد بالامكان يرفع كل مركب زيد في ضرورة واما القول بالانتاج
في الجملة فلا يفيد فانه لا ينكره من متبع الشيخ مع ان كلام المصير لا يساعده
كما سيجي عن قريب فافهم ولو وجه بان الصادق في نفس الامر لا بد
ان يكون متحققا على سائر النقتا وير ضرورة ان النقتا دير ضرورة
لا يرفع الامور المتحققة في الواقع على ما مر وايضا لو لم يبق الكبر
صادقة على تقدير وقوع الصغرى بالفعل وهي ضرورة في نفس الامر فما
يكون ضرورة في نفس الامر لا يكون على تقدير كونها ضرورة في نفس الامر
شراح المطالع ففهم ان صدق الشئ في نفس الامر لا يستلزم ان يكون
صادقا على كل تقدير فان التقادير المتناهي لو وجد فيه صار صادقا وصدقته يستلزم
ارتفاع صدق كاشي فيه وهذا ما يشهد به الضرورة والوجدان
صحيح نعم ان زيدا قائم لا يرفع فرضه على حالة الفرض واما اذا وجد فالضرورة
تشهد برفع القيام اليه وان اريد ان قيام زيد صادق بحسب زمانه مع وجود العقود
في زمانه لا يرفع فلا يضرنا فان الزمان ح مختلف وفيما نحن فيه ان لم يدخل

[illegible]

منتقل شد
 از آنجا که
 مجسمه غنیمت
 لا تقبله فاقم صور
 بزم کعبه
 حق فانی
 اسرار حق
 بزم کعبه
 لودکان کعبه
 ان بزم حیوانات
 انجا کعبه فانی
 و پس کعبه
 الفصل اول
 و الذاکری
 دون ذلک
 تشدید بر ضرورت

ولعدم الانتاج عدم انتاج شئ من اجزائها و عليك في الصورتين
بيان عقم الضرب الاول بحمل المحمول معدولا و اذا قدرت بها فظهر ان
الاختلاطات المنتجة في هذا الشكل اربعة و ثمانون فان الشرط الاول سقط
سبعة وسبعين اختلاطا حاصل من ضرب احدى عشر صغرى في سبع كبريات
والثاني ثمانية حاصل من ضرب اثنين في ثلثة و اثنين في واحد وهى
المكنتان الصغريتان مع المائتين و احدى عشر اثنين و المائتين و احدى عشر
والنتيجة والمتممة ان كان هناك دوام والاى وان لم يكن هناك دوام كان الصغرى
محدودا عنها الاى عن الصغرى قيد الوجود يستلزمه الادوام والا ضرورة
والضرورة و صفة كانت او وقتية و التفصيل ان ههنا امور لابد من بيانها
الاول ان النتيجة دلت على ان الصغرى بالشرط المذكور و بيان هذا بالبراهين
التي سبقت من الخلف والعكس والافتراض انما لم ينتج هذا الشكل ضرورية وان كانت
مقدماه ضروريتين اما في الضرب الثاني فلانه يصدق لاشئ من الحمار
بفرس بالضرورة و كل مركوب زيد فرس بالضرورة مع كذب قولنا ليس بعض
الحمار مركوب زيد بالضرورة فانه يصدق كل حمار مركوب زيد بالامكان و اما في الضرب
الاول فلانه لو حملنا المحمول معدولا صدقت الصغرى موجبة والكبرى سالبة هكذا كل حمار
لا فرس بالضرورة ولا شئ من مركوب زيد لا فرس بالضرورة مع كذب قولنا لاشئ
بعض الحمار ليس مركوب زيد بالضرورة لما عرفنا ان قيل اذا كان الاوسط ضروريا للثبوت لاصد
الطرفين و ضرورى اسلب عن الطرف الاخر كان بينهما مبانته ضرورية البتة فلما انما
ليز من هذا المناقاة بين ذاتي الطرفين والمطابقا هو المناقاة بين ذات الاصغر و وصف

اس کے معنی میں کہ جس نے اپنے آپ کو خدا کا
 بند بنایا ہے وہ اپنے آپ کو خدا کا بند بنایا ہے
 اور جس نے اپنے آپ کو خدا کا بند بنایا ہے
 وہ اپنے آپ کو خدا کا بند بنایا ہے

عرض فی الجواب

[illegible][illegible]

فاقسم الذي
 ليس عرضا ذاتيا
 هو الذي يحتاج
 الموضوع على عرضونه
 له ان يصح
 نوعا حقيقيا واحدا
 واقسم الذي هو
 من العرض
 الذاتية هو ما يكون
 الواسطه نوعا حقيقيا
 واحدا سواء لم يكن
 نوعا صادقا كان
 نوعا كذا عرضيا
 نوعا كذا حقيقيا
 كذا او احدا

[illegible]

هذا القسم الاول
من اقسام القياس
التي هي اقسام القياس
التي هي اقسام القياس

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

مطلباً و اعراضاً و فاضلاً و مستطاباً
مطلباً و اعراضاً و فاضلاً و مستطاباً

وجود الاثنين وهذا اعتراض على ما استدلل شارح المطلع على
اثبات لزومية الكبرية التي منعها صاحب المطلع وحاصله ان
صدق الصغرى لزومية وهي قولنا كلما كان عدد اكان موجودا
ثم فان اجل انما يتعلق الماهية ممكنة الوجود وان نحن فيه على خلافه
فانه من المتعقبات وسلب الوجود فيه ضروري فكيف يتعلق به اجل
ولو سلم فاننا منع الكبرية وهي قولنا كلما كان موجودا كان زوجا فان
وجود الاثنين ح اعم من الزوج والفرد وصدق العام لا يستلزم
صدق الخاص بخلاف ان يتحقق في خاص آخر فكيف يصدق الخاص على
جميع افراد العام فان الفرد من صف الزوج فلا يصدق ح لزومية كلية
يصدق الاتفاقية فان من الاتفاقيات ان الاثنين اذا كان موجودا يصير زوجا
وهي لا يتحقق فيما نحن فيه فانه يشترط فيه مقدمة الاوسط في اللزومية فان قيل
ان الزوجية من لوازم مهية الاثنين فيتمنع الانفكاك المهيية فيكون ثابتا
كان يكون زوجا فيصدق لزومية بالضرورة وهذا هو المطا اجاب ان
لو ثبت كونها اي الزوجية من لوازم مهية لزم صدق النتيجة المفروض كذبها في
هذا الجواب وحاصله ان الالتزام يكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين سواء كان
فردا او غيره وجب ان يكون النتيجة الفاصلة مع انها كاذبة والجب يلزم كذبها
ايضا فيلزم عليه ان يكون ما هو كاذب عنده يصدق عنده وهذا كلام الزكي
فامل لعلنا نشارة الى الدقة وحقا الرئيس بوعلى سبيلنا وتبعه شارح المطلع في كل اى
صل الشك المذكور بنا على رايه وهو ان المقدم للملح لا يستلزم التالى الصادق كما فرغ

فان الاول لا يكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين فيتمنع الانفكاك المهيية فيكون ثابتا
كان يكون زوجا فيصدق لزومية بالضرورة وهذا هو المطا اجاب ان
لو ثبت كونها اي الزوجية من لوازم مهية لزم صدق النتيجة المفروض كذبها في
هذا الجواب وحاصله ان الالتزام يكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين سواء كان
فردا او غيره وجب ان يكون النتيجة الفاصلة مع انها كاذبة والجب يلزم كذبها
ايضا فيلزم عليه ان يكون ما هو كاذب عنده يصدق عنده وهذا كلام الزكي
فامل لعلنا نشارة الى الدقة وحقا الرئيس بوعلى سبيلنا وتبعه شارح المطلع في كل اى
صل الشك المذكور بنا على رايه وهو ان المقدم للملح لا يستلزم التالى الصادق كما فرغ

في الشترطيات ان الصغرى وهي قولنا كلما كان الاثنين فردا كان عددا كاذبا
في نفس الامر وما بحسب الالتزام فلما يصدق الصغرى يصدق النتيجة ايضا فان
من يرى ان الاثنين فردا فلا بد ان يترجمه زوج ايضا قول كلما لم يكن الاثنين
عددا لم يكن فردا يصدق لزومية فان انتفاء العام يستلزم لانتهاء الخاص وهو
ينعكس لعكس نقيض الى تلك الصغرى وتحريره ان الصغرى بمعنى قولنا كلما كان
الاثنان فردا كان زوجا صادقة لانها عكس نقيض لما هو صادق وكل عكس لنقيض
لما هو صادق صادق فنتج انها صادقة وهذا هو المطا اما الصغرى فان قولنا كلما لم
يكن الاثنين عددا لم يكن فردا صادق لزومية فانه شتمل على انتفاء العام وانتفاء
الخاص كل شتمل عليهما فو صادق فان انتفاء العام وهو عدمية الاثنين يستلزم
لانتهاء الخاص وهو فردية الاثنين وينعكس لعكس نقيض الى تلك الصغرى واما
الكبرى لما عرفت في باب العكس من ان صدق الملزم يستلزم صدق الملازم لما قيل
ان الملازم قولنا كلما لم يكن الاثنين عددا لم يكن فردا اما الحكم بعدم الفردية على تقدير كون الاثنين
عددا سواء كان تقديرا واقعيا او مستحلا فكلية الحكم على كل تقادير واقعية عدم كون الاثنين
عدم ليس واقعيا فليس بسيدلان الضرورة والفطرة السليمة يحكم بان كل شئ اذا انتفى
عنه العام عنه الخاص فان الخاص هو العام مع قيد تحصله نوعا واذا انتفى العام
يصير متبوعا بعيدا فكان العقل يحكم بعدم انتفاء الخاص على تقدير كونه ذلك الخاص
الانتفاء يستلزم انتفاء الخاص ايا ما كان وفيما نحن فيه لك وان اردنا
التقدير الواقعية وان كان غيرا فصحح باعتبار ان اطراد التقادير الواقعية للجمعية
مع المقدم لا عين المقدم وهذا هو الملازم كما لا يخفى على الفطن الذكي واما القول بمنع

فان الاول لا يكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين فيتمنع الانفكاك المهيية فيكون ثابتا
كان يكون زوجا فيصدق لزومية بالضرورة وهذا هو المطا اجاب ان
لو ثبت كونها اي الزوجية من لوازم مهية لزم صدق النتيجة المفروض كذبها في
هذا الجواب وحاصله ان الالتزام يكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين سواء كان
فردا او غيره وجب ان يكون النتيجة الفاصلة مع انها كاذبة والجب يلزم كذبها
ايضا فيلزم عليه ان يكون ما هو كاذب عنده يصدق عنده وهذا كلام الزكي
فامل لعلنا نشارة الى الدقة وحقا الرئيس بوعلى سبيلنا وتبعه شارح المطلع في كل اى
صل الشك المذكور بنا على رايه وهو ان المقدم للملح لا يستلزم التالى الصادق كما فرغ

فان الاول لا يكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين فيتمنع الانفكاك المهيية فيكون ثابتا
كان يكون زوجا فيصدق لزومية بالضرورة وهذا هو المطا اجاب ان
لو ثبت كونها اي الزوجية من لوازم مهية لزم صدق النتيجة المفروض كذبها في
هذا الجواب وحاصله ان الالتزام يكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين سواء كان
فردا او غيره وجب ان يكون النتيجة الفاصلة مع انها كاذبة والجب يلزم كذبها
ايضا فيلزم عليه ان يكون ما هو كاذب عنده يصدق عنده وهذا كلام الزكي
فامل لعلنا نشارة الى الدقة وحقا الرئيس بوعلى سبيلنا وتبعه شارح المطلع في كل اى
صل الشك المذكور بنا على رايه وهو ان المقدم للملح لا يستلزم التالى الصادق كما فرغ

فان الاول لا يكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين فيتمنع الانفكاك المهيية فيكون ثابتا
كان يكون زوجا فيصدق لزومية بالضرورة وهذا هو المطا اجاب ان
لو ثبت كونها اي الزوجية من لوازم مهية لزم صدق النتيجة المفروض كذبها في
هذا الجواب وحاصله ان الالتزام يكون الزوجية من لوازم مهية الاثنين سواء كان
فردا او غيره وجب ان يكون النتيجة الفاصلة مع انها كاذبة والجب يلزم كذبها
ايضا فيلزم عليه ان يكون ما هو كاذب عنده يصدق عنده وهذا كلام الزكي
فامل لعلنا نشارة الى الدقة وحقا الرئيس بوعلى سبيلنا وتبعه شارح المطلع في كل اى
صل الشك المذكور بنا على رايه وهو ان المقدم للملح لا يستلزم التالى الصادق كما فرغ

فقال وبقياء البحث من الشرطي في المبسوطات وانما افقرنا على ما يكفي
الطالب فان في التفصيل طول لا يليق بهذا التعليق وان شئت التفصيل
فليطلب منها لما فرغ من الشرطي الاقتراني واقسامه شرح في بيان
الاستثنائي فقال والشرطي الاستثنائي يتركب من مقدمتين شرطية
متصلة كانت ومنفصلة ووضعية اي احدى جزئي الشرطية دالة على الوضع
كقولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا لكنه انسان وامان يكون هذا الشيء شجرة
او حجر لكنه شجرة ورفعية اي نقيض احدى جزئي الشرطية دالة على الرفع كقولنا
كلما كان زيد جاركا كان ناهقا لكنه ليس بناهق وامان يكون هذا الشيء شجرة
او حجر لكنه ليس شجرة فالاستثنائي يتركب من مقدمتين احدى شرطية والاخرى
وضعية او رفعية اعم من ان يكون حملية وشرطية فان الشرطية لايجز ان تتركب
من حليتين او شرطيتين او حملية وشرطية فان كان طرفا الشرطية حليتين فالمقدمة
الاستثنائية حملية البتة وان كانا شرطيتين فتلك المقدمة شرطية البتة وان كانا مقدمتين
حملية والتالي شرطية في امكن الاستثناء بعين المقدم فتلك المقدمة حملية و
ان كان الاستثناء بنقيض التالي فتلك المقدمة شرطية وان كان المقدم شرطية
والتالي حملية فالاستثناء ان كان بعين المقدم فتلك المقدمة شرطية وان كان
بنقيض التالي فتلك المقدمة حملية ولما توقف انتاجه على اشتراط امر وقبه
المص عليه فقال ولا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة
او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كناية الشرطية او الاستثناء او المراد من كناية
الاستثناء سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

الشرطية هي التي لا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة
او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كناية الشرطية او الاستثناء او المراد من كناية
الاستثناء سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

فان كان المقدم شرطية والتالي شرطية فالشرطية شرطية البتة وان كان المقدم
شرطية والتالي حملية فالشرطية حملية البتة وان كان المقدم حملية والتالي شرطية
فالشرطية حملية البتة وان كان المقدم حملية والتالي حملية فالشرطية حملية البتة

فيما اذا كانت مركبة من شرطيتين او من شرطية وحملية عموم الاوضاع والازمان
وعموم الافراد فان الاستثناء جزء من الشرطية فكيفها باعتبار الاوضاع
والازمان وتوضيحه انه يشترط في انتاجه ثلثة امور الاول ان يكون الشرطية
موجبة لان السالبة عقيمة فانه اذا لم يكن بين شيئين اتصال او انفصال لم
يلزم من وجود احدهما ان يقضي وجود الآخر او عدمه والثاني ان يكون لك
الشرطية لزومية فان المتصلة الاتفاقية لايجز ان يمتنع عنها وضع المقدم
او رفع التالي وكلما باطلان اما الاول فان العلم بصدقها موقوف
على العلم بصدق التالي لانه لا بد من صدق التالي فيمسوا اذا كانت عامة
او خاصة فلو استفيد العلم بصدق التالي فخط منها فان وضع التالي لا يمتنع
في القياس الاستثنائي المتصل سواء كانت متصلة لزومية او اتفاقية
وضع المقدم لزوم الدور ووهت واما الثاني فلانه لا اتصال بين نقيض
طرفي الاتفاقية لا للزومي لعدم العلاقة ولا للاتفاقي لان كذب التالي
ينافي بصدق الاتفاقية وكذا المنفصلة فان صدق وضع احد طرفيها او
صدق رفعه او كذبه معلوم قيل الاستثناء فلا يستفاد منه والمنتقشة
بان ما هو معلوم سابقا هو صدق احد الطرفين لا على التعيين والمستفاد
صدقه على التعيين بد فوعة بان العلم بصدق احد الطرفين على التعيين
لازم في المنفصلة الاتفاقية والثالث احد الامرين اما كناية الشرطية
او كناية الاستثناء لانه لو اتفقت الامران لجاز ان اللزوم والعناد على
بعض الاوضاع والاستثناء على بعض آخر فخرج لا يلزم من وضع احد جزئيهما

الشرطية هي التي لا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة
او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كناية الشرطية او الاستثناء او المراد من كناية
الاستثناء سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

فان كان المقدم شرطية والتالي شرطية فالشرطية شرطية البتة وان كان المقدم
شرطية والتالي حملية فالشرطية حملية البتة وان كان المقدم حملية والتالي شرطية
فالشرطية حملية البتة وان كان المقدم حملية والتالي حملية فالشرطية حملية البتة

الشرطية هي التي لا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة
او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كناية الشرطية او الاستثناء او المراد من كناية
الاستثناء سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

الشرطية هي التي لا بد من كونها اي كون الشرطية لزومية اذا كانت متصلة
او عنادية اذا كانت منفصلة ومن كناية الشرطية او الاستثناء او المراد من كناية
الاستثناء سواء كان حملية فيما اذا كانت الشرطية مركبة من حليتين او شرطية

[illegible]

نعم استفاد التالي اذا كان محالاً فعلى تقدير وقوعه يستلزم محالاً آخر وهو عدم
 بقاد للزوم فيما نحن فيه وقوعه وان لم يكن تقديره فلا يستلزم نفع الزوم
 وفيما كان لك فلك وباجملته ان هذا التجويز لا ينافي ما نحن فيه فان الرفع واقع
 بلا تقدير فيستلزم الرفع بلا افتراء فان لعينين يفرض فيما للزوم ولا يتناول
 بالنظر الدقيق حتى يظهر الحق المحقق والله اعلم بالصواب وفي الشرطية
 المتصلة التي هي جزو القياس الاستثنائي يبلغ الوضع اي وضع ايها كان
 الرفع اي رفع الآخر كما نفع كجح لا متعلق الاجتماع دون العكس كجواز الارتفاع
 وينتج الرفع اي رفع احد هما كان الوضع اي عين الآخر لا متعلق الارتفاع
 دون العكس كجواز الاجتماع فالنتائج في كل منها اثنان في الشرطية المنفصلة
 الحقيقية ينتج النتائج الاربعة اي ينتج وضع ايها كان رفع الآخر لا متعلق
 الاجتماع ورفع ايها كان وضع الآخر لا متعلق الارتفاع فالنتائج يحصل
 اربعة ولما فرغ من القياس شرع في لواحقه منها القياس المركب فقال
 والقياس موصول النتائج ومفصولها اقيمتا علم ان القياس ينتج المطلوب
 بحكم الاستقراء يكون مركباً من مقدمتين لا ازيد ولا نقص لكن ذلك
 القياس قد يحتاج في مقدماته وفي احداهما الى كسب لك الى ان ينتهي
 الى المبادئ البديهية او المسلمة فيكون هناك قياسات مرتبة لمصلحة
 فهو قياسا مركبا وعدده من لواحق القياس فان الاكثر فرع الاقل
 والبسيط وتوابعه فهو على قسمين احدهما موصول النتائج وهو ان يصرح
 بجميع نتائج تلك الاقيمتا كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وكل

[illegible][illegible]

1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----

الذي هو علة الحدوث فاذا روي صورة صار كذا زيد مبرور وكل مبرور
والسائر مولات وكل مولدت حادث فيكون الخلل فيه من جهة الكبرى بخلاف
الاستقرار فان الخلل فيه من جهة الصغرى كما لا يخفى وانما لم يفسر باثبات
الحكم في جزئي آخر بمعنى مشترك بينهما لاشتماله على التسامح فانه من قبيل تعريف
الشيء باثره المترتب عليه والفقهاء يسمونه اى التمثيل قياسا او هو في اللغة
للتقدير والمساواة يقال قيست الخيل بالخيول اى قدرتها وغلان
لا يقاس بغلان اى لا تساوى وفيه ايضا ملحق جزئي بجزئي في الحكم والاول
اى المقيس عليه اصلا لكونه محتاجا اليه والثاني اى المقيس فرع لكونه محتاجا
فان المقصود اثبات ذلك الحكم في هذا المثل لثبوت في ذلك المثل يقاس
بذاته والمشارك علة جامعة فان الحكم انما ثبت في واحد منهما بواسطة
ذلك المشترك وكجبه الاصل والفرع في الحكم والمتكلمون يسمونه استلالا
بالشاهد على الغائب والفرع غائب الاصل شاهد ولا ثبات العلة اى
كون الوصف الجامع علة حكم جزئي غير ضروري طرق من المسالك لصحة
منها النص ما صرح وهو ما دل بوضوحه واما ما روي هو ما يلزم من لول اللفظ
نحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ومنها الاجماع كاجماعهم على ان
الصغر علة لثبوت الولاية عليه في المال ومنها المناسبة وهي كون الوصف
بحيث يكون ترتيب الحكم عليه متضمنا بطلب نفع او دفع ضرر معتبر في الشرع
كما يقرر الصوم شرح لكسر القوة الحيوانية فانه نفع بحسب الشرح وان كان
ضررا بحسب الطب والتفصيل في الاصول وبعض العلماء اجابوا بالتقسيم

المدوران وهذا هو الاشتهر فيما بين الاصوليين واما اخصل المصنات
العلية لهما فقال العلة المدوران ويعبر عنه بالطرد والعكس هو اى الدوران
الاتسار ان وجود او عدم اى اقتران الشيء لغيره وجود او عدم اى تيقن
الحكم على الشيء الذي صلح ان يكون علة ذلك الحكم بمعنى ان الحكم مثبت
عند ثبوت ذلك الشيء وينفي عند انتقائه ويسمى الطرد والعكس كالترسيم
مع السكر فان السكر حرم او كان سكر او يزدل حرمة اذ زال السكر
بصيرورته خلا وقد يعبر بالاقتراح وجودا فقط ويسمى الطرد وشرط البعض
وجود النص في حالي وجود الوصف وعدمه الحال اذ لا حكم للنص و
ذلك لدفع احتمال اضافة الحكم الى الاسم وتعيين اضافة الى معنى الوصف
فان الحرمة مثبت للعصير اذا استند وسمى فخر او يزدل عنه عند زوال الشدة
والاسم فاذا كان الاسم قائما في الحالتين رار الحكم مع الوصف زال شبهة
علية وتعيين علية الوصف الا لا تختلف الحكم عن البعض فالمدوران اى
اى علامة كون المدار اى الشيء الذي صلح للعلية علة للدار اى الحكم وفيه
اشارة الى ان هذا لا يفيد التعيين فان الجذر الاخير من العلة كذا لا شرط
المساوى لها مع انه ليس بعلة والترديد يسمى بالسبب بالباد الموحدة وبكسر
الفاء وسكون العين هو في اللغة امتحان عور او خروج وغيره والتقسيم هو اى
الترديد يبيع الاوصاف والبطال بعضها تعين الباقي وسمى بالسبب او ببال
علية البعض لما فيها من النظر الدقيق والعميق وسمى بالتقسيم تبع الاوصاف
المتمثلة للعلية لكونها اقساما عقلية للعلية فهنا مقامان احدهما بيان المحررات

المدوران وهذا هو الاشتهر فيما بين الاصوليين واما اخصل المصنات
العلية لهما فقال العلة المدوران ويعبر عنه بالطرد والعكس هو اى الدوران
الاتسار ان وجود او عدم اى اقتران الشيء لغيره وجود او عدم اى تيقن
الحكم على الشيء الذي صلح ان يكون علة ذلك الحكم بمعنى ان الحكم مثبت
عند ثبوت ذلك الشيء وينفي عند انتقائه ويسمى الطرد والعكس كالترسيم
مع السكر فان السكر حرم او كان سكر او يزدل حرمة اذ زال السكر
بصيرورته خلا وقد يعبر بالاقتراح وجودا فقط ويسمى الطرد وشرط البعض
وجود النص في حالي وجود الوصف وعدمه الحال اذ لا حكم للنص و
ذلك لدفع احتمال اضافة الحكم الى الاسم وتعيين اضافة الى معنى الوصف
فان الحرمة مثبت للعصير اذا استند وسمى فخر او يزدل عنه عند زوال الشدة
والاسم فاذا كان الاسم قائما في الحالتين رار الحكم مع الوصف زال شبهة
علية وتعيين علية الوصف الا لا تختلف الحكم عن البعض فالمدوران اى
اى علامة كون المدار اى الشيء الذي صلح للعلية علة للدار اى الحكم وفيه
اشارة الى ان هذا لا يفيد التعيين فان الجذر الاخير من العلة كذا لا شرط
المساوى لها مع انه ليس بعلة والترديد يسمى بالسبب بالباد الموحدة وبكسر
الفاء وسكون العين هو في اللغة امتحان عور او خروج وغيره والتقسيم هو اى
الترديد يبيع الاوصاف والبطال بعضها تعين الباقي وسمى بالسبب او ببال
علية البعض لما فيها من النظر الدقيق والعميق وسمى بالتقسيم تبع الاوصاف
المتمثلة للعلية لكونها اقساما عقلية للعلية فهنا مقامان احدهما بيان المحررات

[illegible][illegible]

من ان افانحه عن
 اعمس افانحه عن
 عند الاقلام والاف
 بعض شرائط خاص
 الخاص بدون دفع
 يخلف عن الشرط
 فيكون احد من
 عند كشيء تحقيق
 او علم الخاص بما
 شرطه الخاص دون
 لكن لا يقتضي الى ان
 الزمان لم ينفذ
 لازم له فانه غلو
 يكون

وارجو ان الانتقال في الاستقراء لا يلاحظ فيه ان امر اكليا من حيث
انه صادق على كثيرين ينقل منه الى جزئي بل يلاحظ ان تلك الامور جزئيات
لذلك الكلي وبذلك الاعتبار ينقل الى الكلي وان كان يفيد ذلك
للاستقار من الكلي الى الجزئي في بعض المواد ولا يلزم من هذا ان
يكون قياسا وكذا الحال في التمثيل وثالثا ان الجواب المذكور غير جاسم
لمادة الاشكال اذ لا يدفع نقض تعريف القياس بالاقبسية الاقرانية
وبالاقترانية الاستثنائية الاتصالية بل لا يدفع نقض بعض القبسية الاقرانية
احتمالية ايضا اذا كان من غير اشكال الاول كالشكل الثاني اذ ليس الموضوع
الحقيقي لمطلوبه جزئيا اضافيا للحد الاوسط فيه مطلقا بل قد يكون مباحثا
له على ما لا يخفى والقول ان التقسيم المذكور مبني على ارجاع جميع القبسية
الى الشكل الاول من القياس الاقراني الكلي كما اختاره بعضهم بعيد جدا
واجواب المراد ما كان الانتقال فيه على هذا النهج يصير قياسا لان
القياس منجز في هذا النهج وان يرجع جميع القبسية الى الشكل الاول فلا
خلاف في صحة على الاصطلاح غير بعيد عن الطبع فالحاصل ان انحراف
الانتقال التي تتحقق ثلثة احدها ان المستدل ان استدلال من الكلي على
الجزئي بان يرعى في جهة الانتقال انتقالا من الكلي من حيث هو الكلي
الى الموضوع الحقيقي للمطروح داخل في القياس وثانيها الانتقال من
الجزئي من حيث انه جزئي الى الكلي فهو الاستقراء وثالثا الانتقال من
الجزئي من حيث هو جزئي آخر فهو التمثيل وليس المقص منه التعريف

هذا المعنى لا يفيد الاستقراء لان الاستقراء هو انتقال من جزئيات الى كلي
والتمثيل هو انتقال من كلي الى جزئيات
والاستقراء هو انتقال من جزئيات الى كلي
والتمثيل هو انتقال من كلي الى جزئيات

فان كان الانتقال من الكلي الى الجزئي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الكلي
فان كان الانتقال من الكلي الى الكلي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الجزئي

فان كان الانتقال من الكلي الى الجزئي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الكلي
فان كان الانتقال من الكلي الى الكلي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الجزئي

فان كان الانتقال من الكلي الى الجزئي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الكلي
فان كان الانتقال من الكلي الى الكلي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الجزئي

بل بيان الحال وهذا غاية ما في التوجيه فتأمل وقد اوجب عن اصل الاشكال
بان المراد الكلي والجزئي الاضافيان والمعتبر الموضوع المذكور لا الحقيقة
لكن المراد بكونه استدلالا بالكل الكلي على حال الجزئي كونه كذلك بنوعه
وهذا المفهوم صادق على كل من التوابع باعتبار بعض افراده وان لم
يكن اكثر افراده لك في نفسه فتأمل وكما فرغ عن تقسيم القياس باعتبار
الصورة الى الاقراني والاستثنائي والاقتراني الى الكلي والشرطي شرعا الى
التقسيم باعتبار المادة فقال الصناعات خمس الاول البرهان والقياس
القيسني المقدمات عقلية او نقلية فان النقل قد يفيد القطع نعم النقل
الصرف ليس لك اي لا يفيد القطع والتفصيل ان مواد الحج وهي
القضايا التي تيا لت منها اجمة منها البرهان هو قياس مولف من المقدمات
يقينية وتلك المقدمات اما ان يكون عقلية بان يكون ماخوذة من بعض
من غير افتقار الى السماع كقولنا العالم ممكن وكل ممكن له سبب فالعالم
له سبب واما ان يكون نقلية بان يكون السماع يدخل كقولنا تارك لما هو
عاص بقوله تعالى انصيت مري وكل عاص يستحق ان يقول ومن يعص الله
ورسوله فان له نار جهنم فان قيل المحصر محم فانه يجوز ان يكون مركبة من
النقل والعقل فيكون عقلية محضة او نقلية مختصة او مركبة منها قلنا النقل
المحصن بحيث لا يكون للعقل فيه مدخل محال فان المقدمات سواء كانت
عقلية او نقلية بها صورة ولها مادة ولا خبهة في ان صورتها عقلية لا مدخل
للسماع فيها ومادتها يتوقف صدقها على العقل والتقسيم ليس الا باعتبار

هذا المعنى لا يفيد الاستقراء لان الاستقراء هو انتقال من جزئيات الى كلي
والتمثيل هو انتقال من كلي الى جزئيات
والاستقراء هو انتقال من جزئيات الى كلي
والتمثيل هو انتقال من كلي الى جزئيات

فان كان الانتقال من الكلي الى الجزئي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الكلي
فان كان الانتقال من الكلي الى الكلي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الجزئي

فان كان الانتقال من الكلي الى الجزئي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الكلي
فان كان الانتقال من الكلي الى الكلي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الجزئي

فان كان الانتقال من الكلي الى الجزئي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الكلي
فان كان الانتقال من الكلي الى الكلي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الجزئي

فان كان الانتقال من الكلي الى الجزئي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الكلي
فان كان الانتقال من الكلي الى الكلي
فان كان الانتقال من الجزئي الى الجزئي

هذا هو المطلوب في هذه المسألة...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...

والا مكل القولين محل تخم انه اذا كانت احداها فالظاهر انها الوهم فالمعاني
الجزئية الجسمانية التي تكون ادراكها بخصوصها بانفسها وبسبب الوجوديات وان
التي ادراكها بمعانيها ليس هي ما انتهى وفيه تامل بان حصول الجزئيات المادية
بانفسها محذوش كما يظهر عند التامل فتأمل وان الحق ان احسن لا يغيد الاحكامها
جزئيا فانه لا يتعلق الا بالجزئي والمنكرون لا فائدة اسي بحس صمم عي وكيف
لا يكون ومن ادراك الجزئي يدرك الحكم الكلي يقال كل نار حارة فان
الاحساس بالجزئيات الكثيرة بعد لتنفس تصور الحكم الكلي الرابع منها احديا
وهي شيوخ المبادئ المرتبة دفعة يعني ان انتقال الحركة الثانية لازم في
احد سواد وجدت الاولى او لا واعلم ان احديا هي قضايها بحكم بها
بحدس قوي من انفس مفيد العلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
لا اختلاف هيات للشكل النور فيه بسبب قربه وبعده من الشمس قد يفسر
احدس بانه عبارة عن تقثيل المطالب المبادي دفعة في الذهن وهو بهذا
المعنى مقابل فكر الذي معناه الحركة من المطالب الى المبادي من المبادي
الى مطالب قد يفسر بانه عبارة عن الانتقال من المبادي الى المطالب
دفعة سواء كان الانتقال من المطالب الى المبادي دفعا او تدريجيا وبهذا
المعنى يقابل الفكر الذي معناه الحركة الاولى وهي انما انقطعت برلماتوت
وكيفت بالحركة الثانية مقابلة الصاعدة والهابطة نظرا الى ان الانتقال في
الفكر من المحلول الى العلة وفي الحدس من العلة الى المحلول فالفكر بهذا المعنى
يقابل الضرورة وانط هو الثاني كما يقتضيه طبع السليم وهذا اختيار المصنف

فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...

وشرح الاشارات ولا يجب المشاهدة فضلا عن تكرارها كما قيل فان لمطالب
العقلية قد يكون حدسية وتوضيحية ان السيد قدس سره فرق بين احديا
والجزئيات بان السبب في التجربات معلوم السببية مجهول لماهية وفي
احديا معلوم بكلا الاعتبارين فان من شاهد ترتب الاسهال على شرب
السموميا علم ان هناك شيئا للاسهال وان لم يعلمه خصوصه ومن شاهد في
القمراختلاف الاشكال النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس علم انه
نوره من جهتها وان السبب في ذلك هو نور الشمس حيث قال في شرح
المواقف من انه لا بد في احديا من تكرار المشاهدة وبما رية القياس ك
في التجربات والعرق بينهما ان السبب في التجربات معلوم السببية مجهول لماهيات
فلذلك كان القياس المقارن لها قياسا واحدا وهو انه لو لم يكن لعله لم يبين
دائما واكثر ياوان السبب في احديا معلوم السببية والماهية فذلك كان
القياس المقارن لها مختلفا بحسب اختلاف العقل في ما هيتهما انتهى ولما كان
هذا خلاف الحق فثبت المص على فساد بان المشاهدة ليس بضروري فان لمطالب
العقلية التي لا تدخل فيها محس قد يكون حدسية فكيف يكون التكرار ضروريا
واخماس منها التجربات وهي قضايها بحكم بها العقل بالاحساس متكرر عن غير
علاقة عقلية لكن بسبب انضمام قياس خفي وهو هذا وقع على نهج واحد مرار كثيرة
وكما كان لك لا بد من سبب كتمان بان شرب السموميا سهل بسبب شدة
الاحساس عنه مرارا متكررة ولا بد فيها من تكرار فعل حتى يحصل الجزم اي
التجربات يتوقف على تكرار فعل حتى يحصل المطل للانسان بواسطة فانه مالم

فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...

هذا هو المطلوب في هذه المسألة...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...
فان قيل قد يقال ان العلم بالاشياء...

يجب الا ان يتبين ان ما عطا غير مرة بعد اخرى لم يحصل الجرم بمسألة
وقد نزع بعضهم في كونها هي التجربات من اليقينات كالحديثات اي نازع
بعضهم في كون التجربات والحديثات من قبيل اليقينات بل جعل كثيرين
العلماء والحديثات من قبيل الظنيات او وقوع شي على نزع واحدة بعد اخرى
لا يقتضي الجرم بحيث لا يزول ومن الجائز ان يتخلف في بعض المواد ونحو
بمثل الانكسار كالجزم وكذا الحال في الحديثات اذ من الجائز ان يكون السنج
على خلاف الواقع والسادس منها المتواترات وهو هي التواتر اخبار جماعة تحيل
العقل فلو علم على الكذب في قضايا يحكم العقل بها لكثرة الشهادات بعد امكان
الحكم في الوقت لعدم اتفاقهم على الكذب كما حكم بوجوه وكذا بعد تعيين العددين
بشرط كما شرط بعض من خمسة واثنى عشر والعشرين والاربعين والستين
او يحصل علم بالمتواترات من غير عد معين بل الصابطة يبلغ يقينهم نعم الجائز ان
ولي الحس في الخبرين يتحول الى حسن ما خبروا به ومساواة الطرف لوسطا لا بد في
المتواترات من ثلثة امور احدها حصول اليقين في زوال الاجال ذلك ما بي عدد كان
وثانيها ان الخبرين لا ينفك عن جميع كثرية عند الجرم وثالثها ان يكون كلا الخبرين الجرمين
مساويا لا خبرا لا يتفاوت احد في الخبرين الخلاف بل خبر الاول بما يخبره الثاني
والثاني بما يخبره الاخر وذلك بان يساوي عدد الخبرين الذين اخبروا بالخبر
لا حيث لا يتخلف الكذب عدد الخبرين الاخر وكذلك ان كان الخبرين يخبرون
خبر واحد وبعده خبر ذلك الخبر واحد وكثير بحيث لا يساويه الاخر يصير خبرا
مشهورا لا متواترا وهذه الثلثة هي الحديثات والتجربات والمتواترات لا يتنقض

جمعة على الغير ومن الجائز ان لا يكون ذلك حاصله الا بعد المشاركة بان
يحصل ذلك للغير ايضا وحصر المقاطع اي محال القطع بعضهم في البديهيات
والمشاهدات وله اي لهذا الحصر وجه ما وعله اشارة الى صحة ما قال الامام
الرازي حيث قال ان مبادئ البرهان محصور في القسمين البديهيات
والمشاهدات ووجهه بوجوهين الاول ان الفطريات يندرج في البديهيات
نظر الى ان الوسط لما كان لازما لتصور الطرفين فكان العقل لم يقتض
الى تصورها والتجربات والمتواترات والحديثات يندرج كل منها في
الحديثات نظر الى اسناد حكم العقل فيها الى حسن لكن منع التكرار الثاني
ان كون تلك الثلثة من قبيل الضروريات محل بحث لاشتمال كل منها
على ملاحظة قياس خفي وكذا القضايا التي قياساتها معها وهذا ما فصله في الملخص
ولما فرغ من اقسام البرهان باعتبار الطرفين شرع في تقسيمه باعتبار حال
الوسط فقال ثم الاوسط في البرهان ان كان مع كونه علة للتصير بالحكم المطعنة
لحكم في الواقع اي لا في الخارج فالبرهان لمي لا فائدة الملية يعني عليه الحكم على
الاطلاق نحو هذا متضمن الاطلاط وكل متضمن الاطلاط محمول والا اسي وان لم
يكن الاوسط علة للحكم في الواقع فاني لا فائدة لاني اعني الثبوت في العقل
لا العلية في الوجود ونحو هذا محمول وكل محمول متضمن الاطلاط سواء كان الاوسط والبرهان
محسولا لا وجود الحكم في الخارج ويسمى دليلا وقد مر ان مقامه اولابان يكون
كل منهما محمول لا علة واحدة لقولنا هذا كحتمية محترقة وكل محترقة مشترقة ولم يكن
هناك عليه اصلا بان يكون احدهما مضاهيا لآخر كقولنا هذا الشخص اب

كان المراد من الاخرى
الامر الاول ان
الامر الثاني ان
الامر الثالث ان
الامر الرابع ان
الامر الخامس ان
الامر السادس ان
الامر السابع ان
الامر الثامن ان
الامر التاسع ان
الامر العاشر ان
الامر الحادي عشر ان
الامر الثاني عشر ان
الامر الثالث عشر ان
الامر الرابع عشر ان
الامر الخامس عشر ان
الامر السادس عشر ان
الامر السابع عشر ان
الامر الثامن عشر ان
الامر التاسع عشر ان
الامر العشرون ان
الامر الحادي والعشرون ان
الامر الثاني والعشرون ان
الامر الثالث والعشرون ان
الامر الرابع والعشرون ان
الامر الخامس والعشرون ان
الامر السادس والعشرون ان
الامر السابع والعشرون ان
الامر الثامن والعشرون ان
الامر التاسع والعشرون ان
الامر الثلاثون ان
الامر الحادي والثلاثون ان
الامر الثاني والثلاثون ان
الامر الثالث والثلاثون ان
الامر الرابع والثلاثون ان
الامر الخامس والثلاثون ان
الامر السادس والثلاثون ان
الامر السابع والثلاثون ان
الامر الثامن والثلاثون ان
الامر التاسع والثلاثون ان
الامر الاربعون ان
الامر الحادي والاربعون ان
الامر الثاني والاربعون ان
الامر الثالث والاربعون ان
الامر الرابع والاربعون ان
الامر الخامس والاربعون ان
الامر السادس والاربعون ان
الامر السابع والاربعون ان
الامر الثامن والاربعون ان
الامر التاسع والاربعون ان
الامر الخمسون ان
الامر الحادي والخمسون ان
الامر الثاني والخمسون ان
الامر الثالث والخمسون ان
الامر الرابع والخمسون ان
الامر الخامس والخمسون ان
الامر السادس والخمسون ان
الامر السابع والخمسون ان
الامر الثامن والخمسون ان
الامر التاسع والخمسون ان
الامر الستون ان
الامر الحادي والستون ان
الامر الثاني والستون ان
الامر الثالث والستون ان
الامر الرابع والستون ان
الامر الخامس والستون ان
الامر السادس والستون ان
الامر السابع والستون ان
الامر الثامن والستون ان
الامر التاسع والستون ان
الامر السبعون ان
الامر الحادي والسبعون ان
الامر الثاني والسبعون ان
الامر الثالث والسبعون ان
الامر الرابع والسبعون ان
الامر الخامس والسبعون ان
الامر السادس والسبعون ان
الامر السابع والسبعون ان
الامر الثامن والسبعون ان
الامر التاسع والسبعون ان
الامر الثمانون ان
الامر الحادي والثمانون ان
الامر الثاني والثمانون ان
الامر الثالث والثمانون ان
الامر الرابع والثمانون ان
الامر الخامس والثمانون ان
الامر السادس والثمانون ان
الامر السابع والثمانون ان
الامر الثامن والثمانون ان
الامر التاسع والثمانون ان
الامر التسعون ان
الامر الحادي والتسعون ان
الامر الثاني والتسعون ان
الامر الثالث والتسعون ان
الامر الرابع والتسعون ان
الامر الخامس والتسعون ان
الامر السادس والتسعون ان
الامر السابع والتسعون ان
الامر الثامن والتسعون ان
الامر التاسع والتسعون ان
الامر المائة ان
الامر الحادي والمائة ان
الامر الثاني والمائة ان
الامر الثالث والمائة ان
الامر الرابع والمائة ان
الامر الخامس والمائة ان
الامر السادس والمائة ان
الامر السابع والمائة ان
الامر الثامن والمائة ان
الامر التاسع والمائة ان
الامر الحادي والعشرون
الامر الثاني والعشرون
الامر الثالث والعشرون
الامر الرابع والعشرون
الامر الخامس والعشرون
الامر السادس والعشرون
الامر السابع والعشرون
الامر الثامن والعشرون
الامر التاسع والعشرون
الامر العشرون
الامر الحادي والعشرون
الامر الثاني والعشرون
الامر الثالث والعشرون
الامر الرابع والعشرون
الامر الخامس والعشرون
الامر السادس والعشرون
الامر السابع والعشرون
الامر الثامن والعشرون
الامر التاسع والعشرون
الامر الثلاثون
الامر الحادي والثلاثون
الامر الثاني والثلاثون
الامر الثالث والثلاثون
الامر الرابع والثلاثون
الامر الخامس والثلاثون
الامر السادس والثلاثون
الامر السابع والثلاثون
الامر الثامن والثلاثون
الامر التاسع والثلاثون
الامر الاربعون
الامر الحادي والاربعون
الامر الثاني والاربعون
الامر الثالث والاربعون
الامر الرابع والاربعون
الامر الخامس والاربعون
الامر السادس والاربعون
الامر السابع والاربعون
الامر الثامن والاربعون
الامر التاسع والاربعون
الامر الخمسون
الامر الحادي والخمسون
الامر الثاني والخمسون
الامر الثالث والخمسون
الامر الرابع والخمسون
الامر الخامس والخمسون
الامر السادس والخمسون
الامر السابع والخمسون
الامر الثامن والخمسون
الامر التاسع والخمسون
الامر الستون
الامر الحادي والستون
الامر الثاني والستون
الامر الثالث والستون
الامر الرابع والستون
الامر الخامس والستون
الامر السادس والستون
الامر السابع والستون
الامر الثامن والستون
الامر التاسع والستون
الامر السبعون
الامر الحادي والسبعون
الامر الثاني والسبعون
الامر الثالث والسبعون
الامر الرابع والسبعون
الامر الخامس والسبعون
الامر السادس والسبعون
الامر السابع والسبعون
الامر الثامن والسبعون
الامر التاسع والسبعون
الامر الثمانون
الامر الحادي والثمانون
الامر الثاني والثمانون
الامر الثالث والثمانون
الامر الرابع والثمانون
الامر الخامس والثمانون
الامر السادس والثمانون
الامر السابع والثمانون
الامر الثامن والثمانون
الامر التاسع والثمانون
الامر التسعون
الامر الحادي والتسعون
الامر الثاني والتسعون
الامر الثالث والتسعون
الامر الرابع والتسعون
الامر الخامس والتسعون
الامر السادس والتسعون
الامر السابع والتسعون
الامر الثامن والتسعون
الامر التاسع والتسعون
الامر المائة
الامر الحادي والمائة
الامر الثاني والمائة
الامر الثالث والمائة
الامر الرابع والمائة
الامر الخامس والمائة
الامر السادس والمائة
الامر السابع والمائة
الامر الثامن والمائة
الامر التاسع والمائة
الامر الحادي والعشرون
الامر الثاني والعشرون
الامر الثالث والعشرون
الامر الرابع والعشرون
الامر الخامس والعشرون
الامر السادس والعشرون
الامر السابع والعشرون
الامر الثامن والعشرون
الامر التاسع والعشرون
الامر العشرون
الامر الحادي والعشرون
الامر الثاني والعشرون
الامر الثالث والعشرون
الامر الرابع والعشرون
الامر الخامس والعشرون
الامر السادس والعشرون
الامر السابع والعشرون
الامر الثامن والعشرون
الامر التاسع والعشرون
الامر الثلاثون
الامر الحادي والثلاثون
الامر الثاني والثلاثون
الامر الثالث والثلاثون
الامر الرابع والثلاثون
الامر الخامس والثلاثون
الامر السادس والثلاثون
الامر السابع والثلاثون
الامر الثامن والثلاثون
الامر التاسع والثلاثون
الامر الاربعون
الامر الحادي والاربعون
الامر الثاني والاربعون
الامر الثالث والاربعون
الامر الرابع والاربعون
الامر الخامس والاربعون
الامر السادس والاربعون
الامر السابع والاربعون
الامر الثامن والاربعون
الامر التاسع والاربعون
الامر الخمسون
الامر الحادي والخمسون
الامر الثاني والخمسون
الامر الثالث والخمسون
الامر الرابع والخمسون
الامر الخامس والخمسون
الامر السادس والخمسون
الامر السابع والخمسون
الامر الثامن والخمسون
الامر التاسع والخمسون
الامر الستون
الامر الحادي والستون
الامر الثاني والستون
الامر الثالث والستون
الامر الرابع والستون
الامر الخامس والستون
الامر السادس والستون
الامر السابع والستون
الامر الثامن والستون
الامر التاسع والستون
الامر السبعون
الامر الحادي والسبعون
الامر الثاني والسبعون
الامر الثالث والسبعون
الامر الرابع والسبعون
الامر الخامس والسبعون
الامر السادس والسبعون
الامر السابع والسبعون
الامر الثامن والسبعون
الامر التاسع والسبعون
الامر الثمانون
الامر الحادي والثمانون
الامر الثاني والثمانون
الامر الثالث والثمانون
الامر الرابع والثمانون
الامر الخامس والثمانون
الامر السادس والثمانون
الامر السابع والثمانون
الامر الثامن والثمانون
الامر التاسع والثمانون
الامر التسعون
الامر الحادي والتسعون
الامر الثاني والتسعون
الامر الثالث والتسعون
الامر الرابع والتسعون
الامر الخامس والتسعون
الامر السادس والتسعون
الامر السابع والتسعون
الامر الثامن والتسعون
الامر التاسع والتسعون
الامر المائة
الامر الحادي والمائة
الامر الثاني والمائة
الامر الثالث والمائة
الامر الرابع والمائة
الامر الخامس والمائة
الامر السادس والمائة
الامر السابع والمائة
الامر الثامن والمائة
الامر التاسع والمائة

الذات والذاتى للذات بناء على المن الذات والذاتى لا يعلى ولا يحيل او
ما يوس عن بياضه بوجه يقيني كما في قولنا كل انسان ضحك وكل ضحك ناطق
كل انسان ناطق فانه لا يجب ان يتيقن بذلك فان الضحك اى القوة
الضخمية معلولة لقوة النطق فالحكم يجب ان يتيقن ان قوة النطق للانسان
وان القوة الضخمية بالنفس فليست يجب ان لا يزول اعتقاد كون الانسان
ناطقا ولو كان بين الوجود له باعتبار يقين كون الانسان ناطقا فاما القادة
في اثباته بذلك دليل هذا اى ليس حصر العلم اليقيني فانه سبب بذلك فيما
هو بين في نفسه الا هم قصر برهان الان وحاصله ان الشيخ يناقض نفسه
فانه حصره ولا في فصل البرهان للبرهان في العلم والان وهذا يدل على ان
الان يفيد اليقين القطع وقال ثانيا في فصل البيان من الشفا ان
العلم اليقيني لكل ماله سبب انما يكون من جهة سببه وما ليس له سبب اما
بين في نفسه وما يوس عن البيان على الوجه اليقيني وهذا يدل على ان اليقين
انما يحصل من الاستدلال بالسبب على السبب البرهان الان ليس من
هذا القبيل فلا يفيد يقينا وهذا هو القول باجماع النقيضين مذهب وحله
لعل مراده اى الشيخ ان العلوم الكلية وهو اليقين الدائم ان يكون مبنيا
من جهة السبب كما مر مثله اذ بينا بنفسه كقولنا كل انسان ناطق فالعلوم
الجزئية جازان يكون معلومة بالضرورة كالعلم لوجود الشمس والقمر والبرهان
غير العلم كقولك زيد موجود وكل موجود محتاج الى الموت وتحريره ان اليقين
على نحوين الاول ان يكون مستمرا باقيا والثاني ان يكون في بعض الاوقات

وهو وقت وجود المعلوم فلان المراد عدم زواله بتشكيك المشكك ولم
ثباته ثبات المعلوم فاليقين الدائم انما يحصل من السبب ليس هو الان
البرهان العلم والان ان افاد يقينا فاما ليفيد الحان باقيا دائما فالمراد من
اليقين في البرهان اعم من ان يكون دائما او في الجملة وانما هو من لان
هو القسم الاول لا مطلقا فلا تناقض والتوضيح بحيث يتضح الحق ووجه
الباطل من كلام الشيخ ومراده ما سمع انه اورد في فصل البرهان فبين
ان الشئ او الحال اذا كان له سبب لم يتبين الا من سببه فان كان لا كبر
للاصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له والا وسطا لك للاصغر الا
انه بين الوجود للاصغر والا كبر بين الوجود للاوسط فبين برهان يقيني ويكون
برهان ان ليس برهان لم ثم قال بعد استار ففقد يحصل من هذا ان برهان الان
قد يعطى في مواضع يقينا دائما وما في ماله سبب فلا يعطى اليقين الدائم بل
في ماله سبب له ثم فان بعد استار فان قال قائل اما اذا رأينا صفة علمنا
ضرورة ان لها صاعدا لم يكن ان يزول عنها هذا التصور وهو استدلال من
المع على العلة فاجواب ان هذا على وجهين احدهما ان يكون جزئية كقولك
هذا البيت متصور وكل متصور فله تصور والثاني ان يكون كلية كقولنا كل جسم
مولف من ميولى وصورة وكل مولف قبله مولف واما القياس الاول
وهو ان هذا البيت متصور فليس مما يقع باليقين الدائم لان هذا البيت
ما يفيد فيزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده واليقين لا يزول
وكلامنا في اليقين الدائم واما المثال الآخر فليس فيه المحمول المولف بل لم

الذات والذاتى للذات بناء على المن الذات والذاتى لا يعلى ولا يحيل او
ما يوس عن بياضه بوجه يقيني كما في قولنا كل انسان ضحك وكل ضحك ناطق
كل انسان ناطق فانه لا يجب ان يتيقن بذلك فان الضحك اى القوة
الضخمية معلولة لقوة النطق فالحكم يجب ان يتيقن ان قوة النطق للانسان
وان القوة الضخمية بالنفس فليست يجب ان لا يزول اعتقاد كون الانسان
ناطقا ولو كان بين الوجود له باعتبار يقين كون الانسان ناطقا فاما القادة
في اثباته بذلك دليل هذا اى ليس حصر العلم اليقيني فانه سبب بذلك فيما
هو بين في نفسه الا هم قصر برهان الان وحاصله ان الشيخ يناقض نفسه
فانه حصره ولا في فصل البرهان للبرهان في العلم والان وهذا يدل على ان
الان يفيد اليقين القطع وقال ثانيا في فصل البيان من الشفا ان
العلم اليقيني لكل ماله سبب انما يكون من جهة سببه وما ليس له سبب اما
بين في نفسه وما يوس عن البيان على الوجه اليقيني وهذا يدل على ان اليقين
انما يحصل من الاستدلال بالسبب على السبب البرهان الان ليس من
هذا القبيل فلا يفيد يقينا وهذا هو القول باجماع النقيضين مذهب وحله
لعل مراده اى الشيخ ان العلوم الكلية وهو اليقين الدائم ان يكون مبنيا
من جهة السبب كما مر مثله اذ بينا بنفسه كقولنا كل انسان ناطق فالعلوم
الجزئية جازان يكون معلومة بالضرورة كالعلم لوجود الشمس والقمر والبرهان
غير العلم كقولك زيد موجود وكل موجود محتاج الى الموت وتحريره ان اليقين
على نحوين الاول ان يكون مستمرا باقيا والثاني ان يكون في بعض الاوقات

المؤلف فليس المحمول العلة لان العلة هو المؤلف لان له المؤلف وليس
المؤلف هو المحمل الاكبر بل ان له المؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو فانك نقول ان المؤلف يوصف بان له المؤلف كما يقر لانسان
انه حيوان ولا نقول ان المؤلف مؤلف الى هذا كلامه فهذا يحتمل حتم
الاول ان المراد اليقين الدائم وليس يقيد الا بالبرهان المم والبرهان
لان لا يقيد هذا اليقين فانه هو محقق في المثال الجزوي فانما يقيد
اليقين الادوام فان الجزئي قد يزول فيزول الاعتقاد فماتيقته عن الان
هو الاعتقاد الدائم لان الان لا يقيد الاعتقاد اصلا لئلا يلزم التناقض
ويرد عليه ان انتقال الجزئي لا يوجب زوال العلم فان من الجائز ان يكون العلم
خاصلا دائما ولا يزول بزوال تحققه كما في القضايا العقلية فان قيل اليقين
لا يكون لا دائما فان الثبات والبقاء معتبر في حده قلنا المراد بالثبات في
حده عدم زواله بتشكك مشكك والثاني مراد الشيخ ان يقين الدائم هو
مفهوم الدائم في الاحكام الكلية قد يحصل بالسبب اعني بالبرهان المم
وقد يحصل بالضرورة وهذا النحو محصور في المم واليقين الادوام في الاحكام
الشخصية قد يكون مينا بالضرورة وقد يكون بالبرهان الغير المم وان كان
دائما علم لكنه غير دائم باعتبار التحقق وهذا النحو يقيد البرهان لان فما
نقاه هو الاول والثاني فلا يلزم منه ان الان لا يقيد اليقين اصلا ليلزم
بهم الان وبالحكمة ان البرهان الان لا يقيد اليقين الدائم بالمعنى الذي
مرل افاد يقيني في الجملة باعتبار التحقق وان كان يقينا دائما علمنا فلا نقض

ان المؤلف هو المحمل العلة لان العلة هو المؤلف لان له المؤلف وليس
المؤلف هو المحمل الاكبر بل ان له المؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو فانك نقول ان المؤلف يوصف بان له المؤلف كما يقر لانسان
انه حيوان ولا نقول ان المؤلف مؤلف الى هذا كلامه فهذا يحتمل حتم

ان المؤلف هو المحمل العلة لان العلة هو المؤلف لان له المؤلف وليس
المؤلف هو المحمل الاكبر بل ان له المؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو فانك نقول ان المؤلف يوصف بان له المؤلف كما يقر لانسان
انه حيوان ولا نقول ان المؤلف مؤلف الى هذا كلامه فهذا يحتمل حتم

ان المؤلف هو المحمل العلة لان العلة هو المؤلف لان له المؤلف وليس
المؤلف هو المحمل الاكبر بل ان له المؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو فانك نقول ان المؤلف يوصف بان له المؤلف كما يقر لانسان
انه حيوان ولا نقول ان المؤلف مؤلف الى هذا كلامه فهذا يحتمل حتم

ان المؤلف هو المحمل العلة لان العلة هو المؤلف لان له المؤلف وليس
المؤلف هو المحمل الاكبر بل ان له المؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو فانك نقول ان المؤلف يوصف بان له المؤلف كما يقر لانسان
انه حيوان ولا نقول ان المؤلف مؤلف الى هذا كلامه فهذا يحتمل حتم

في كلامه ولعل هذا مراد المص كما بيناه سابقا دائما او والشك لان هذا المعنى
ليس بصريح من كلامه وان كان حقا مطابقا للواقع فاقبل اشارة الى مرقق
النظر حتى يظهر الحق الصريح الثاني من الصناعات الخمس الجدل وهو المرب
من المشهورات المحكوم لها يطابق الا اذا ما بمصلحة عامة يتعلق بنظام
احكام مثل العدل حسن الظن قبيح اذ قد نقولنا مواساة الفقير لا حميدة
او حمية نقولنا كشف الغورة عند الناس قبيح او انصافا لا خلقية من شرايع
واداب كالا مورا شرعية وغيرها او مزاجية من عاداتهم كقبح فريج الحيوانات
عند اهل الهند عدم قبحه عند غيرهم صادقة كانت تلك المشهورات او كاذبة
ومن ههنا قيل للا مزجة والعادات داخل في الاعتقادات وليس قوم مشهور
بحسب عاداتهم وادابهم ولكل اهل الصناعة ايضا مشهورات بحسب عاداتهم
وربما نسبت المشهورات باعتبار بلوغ الشبهة بالاوليات وانما رقت
المشهورات عنها عند التجريد اى تجريد العقل عن جميع العوارض العوانق
بان العقل لو جرد عن جميع الموانع بان يتصور اطرفين فقط يكهما بالاوليات
من غير توقف بخلاف المشهورات او من المسلمات بين المتخاصمين مسلمة
من صاحبها يتبنى عليها او يكون مسلمة فيما بين اهل الصناعة سواء كانت
صادقة او كاذبة لتسليم الفقيه ان الامر للوجوب من مسائل اصول الفقه
فالقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات سواء كانت مقيدة متناه
من نوع واحد او نوعين ليس جديلا فهو مؤلف من مشهورات او مسلمات
والغرض من اجل الزام الخصم وحفظ الراى واقناع من هو قاصر عن

ان المؤلف هو المحمل العلة لان العلة هو المؤلف لان له المؤلف وليس
المؤلف هو المحمل الاكبر بل ان له المؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو فانك نقول ان المؤلف يوصف بان له المؤلف كما يقر لانسان
انه حيوان ولا نقول ان المؤلف مؤلف الى هذا كلامه فهذا يحتمل حتم

ان المؤلف هو المحمل العلة لان العلة هو المؤلف لان له المؤلف وليس
المؤلف هو المحمل الاكبر بل ان له المؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو فانك نقول ان المؤلف يوصف بان له المؤلف كما يقر لانسان
انه حيوان ولا نقول ان المؤلف مؤلف الى هذا كلامه فهذا يحتمل حتم

ان المؤلف هو المحمل العلة لان العلة هو المؤلف لان له المؤلف وليس
المؤلف هو المحمل الاكبر بل ان له المؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو فانك نقول ان المؤلف يوصف بان له المؤلف كما يقر لانسان
انه حيوان ولا نقول ان المؤلف مؤلف الى هذا كلامه فهذا يحتمل حتم

ان المؤلف هو المحمل العلة لان العلة هو المؤلف لان له المؤلف وليس
المؤلف هو المحمل الاكبر بل ان له المؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو فانك نقول ان المؤلف يوصف بان له المؤلف كما يقر لانسان
انه حيوان ولا نقول ان المؤلف مؤلف الى هذا كلامه فهذا يحتمل حتم

[illegible][illegible][illegible][illegible]

ان الامکان بعد از اینکه بل شیخی
 ان بیرون الفروضه الیای مدد کے
 و موقوف کنند موقوفہ و مانی قوت
 فائزہ نے غیرت ان الاصلان کو
 تقدیر الوجود انما واجب اور موقوف
 ان الاصلان انشی بالامس الا ان غیر
 لا یستدعی ثبوت ذلک الا شیخ
 قال ایضا نعم ان جواب ایضا
 لا یجوز الی الا قسرا لا شیخ
 لا یجوز الی الا قسرا لا شیخ

بأن الحكم
ت وقد حكم
ولذلك سيج
إلى الوهم
نقد النفس
يعرف به
وينازعه في
في أن أيت
أكر الوهم لها
المنقوش
ة صباه او
يودني الذين
ضما العسكر
رث وكل
سقطه غليظ
لب المنفعة
السفطرة
الجوان
مثال المذكور

انما
 من حيث
 فان اعتبار كونها
 ليسا على عدم ايضا
 الوجود والعدم
 محققا لانه فان
 تامة العدم من
 بان كونها ليست
 لا يخفى وبنها
 انما خلاصة كلامه
 انما في قوله لا
 انما ان نقول ان
 ذلك ان نقول ان
 عننا لكن لا يغيب
 الا ان لا يغيب
 معانيه لانه

سدة مادة
بها السقطة
جهة الصورة
الجهة كما اذا
جهة المادة
المطكولنا
من الفاسدة
بالضرورة
في القياس
بست قال
الفاسدة
اسد الصورة
الطنة ان قابل
قابل الجدة
او اشارة
سوال مقدر
تتضمن لغير
المختلفين
من تابع

لا خسر المقدتين كما ان النتيجة تابعة لآخر المقدتين فالمركب من مقدتين
يقينية ومقدمة منظونية مثلاً داخل في الخطائية وعلى هذا القياس فالمراد
من المراجع الخالب في افادة العلم والمرجوح المخلوب فيه وليس المراد
ان المؤلف من المنظون والموهوم موهوم والفرض افادة فائدة جديدة
والتيهية على انه داخل في السفسطة لانه ليس مدين فكيف يحكم بانه مرجوح بل
ليس خلافه فانه ليس برأى ولا مرجوح اذ لا يصدق على المجموع راجح ولا
مرجوح ولراجحية احد الطرفين او مرجوحية لا يقتضيه ان يكون اكل راجح او
مرجوح اللهم الا ان يقرر المراد انه مرجوح باعتبار ما يلزمه اعني النتيجة قاتل و
لعل الشرح بعد ذلك امر اقدم برعله اشارة الى الذمة والعموضة وهد
اعلم بالصواب خاتمة للمنطق اجزاء العلوم هي المسائل وهي القضايا التي
يطلب في العلم نسبة محمولاتها الى موضوعاتها بالبرهان والمبادى المسائل
فالبادى اما تصورية وهي حدود الموضوعات اى حدود ما يصدق عليه
موضوع الفرض كقولنا في العلم الطبعي الجسم الطبعي هو الجوهري القابل للابعاد
الثلاثة او حدود اجزاها كقولنا في السبوي هي الجوهري الذي لا يتصل ولا
ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في
الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا
في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود
اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة
واما تصديقية يتألف منها القياسات سواء كانت بينة بنفسها او بينة بهناك

والا على هذا فانه لا بد من ان يكون العلم الطبعي هو الجوهري القابل للابعاد الثلاثة او حدود اجزاها كقولنا في السبوي هي الجوهري الذي لا يتصل ولا ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة

انما المقصود من هذا هو ان العلم الطبعي هو الجوهري القابل للابعاد الثلاثة او حدود اجزاها كقولنا في السبوي هي الجوهري الذي لا يتصل ولا ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة

او الى علم آخر واعلم ان شهور ان اجزاء العلوم ثلثة احد ما موضوعات
العلوم وهي ما يبحث عن عوارضها الذاتية وتفصيل هذا في صدر الكتاب
وثانيها المبادى وثالثها المسائل واعترض بانه ان اريد بالموضوعات
تصور ما نفى داخلته في المبادى التصورية فلا حاجة له عدنا على حق
وان اريد بها التصديق بموضوع ما فهي ليست من اجزاء العلوم لعدم
توقف العلم عليها بل من مقدمات الشروع كما سبق واجاب الحقن
التقاراني بان المراد من كونه جزء من العلم التصديق بوجود الموضوع فان
الم لم يعلم بثبوت كيف يطلب في ثبوت الاعراض له وورده السيد السند بان التصديق
بالوجود من المبادى التصديقية على ما صرح به الشيخ الرئيس في الشفاء و
اورده عليه بان المبادى التصديقية هي التي يولف منها قياسات العلم
والتصديق بوجود الموضوع ليس لك فان العلم بالمسائل لا يحتاج
الى التصديق بوجود الموضوع ليس لك فان العلم بالمسائل لا يحتاج
التصديق بوجود الموضوع وان كان الاحتياج صدقها له وجوده في
نفس الامر والمتأخرون اعتبروا هذا انما هو الشيخ فيه وقيل في الجواب ان
المراد بالجزء نفس الموضوع فيكون المجموع الاجزاء الثلاثة من قبيل المعلولات لكنه
ينبغي ان يحل المسائل على المحولات من حيث الانتساب لتلك المعلومات لانه
فيما اذا كان الموضوع موضوع مسئلة من المسائل ولا يخفى عليك ان
الكلام يحصر على خلاف النظر فافادة في ايرادها وكما تم لا يصح عد عليه كما
لا يخفى ثم اعلم ان المشهور بين الجمهور ان حقيقة العلم المدون المسائل مخصوصة بالتصديق

والا على هذا فانه لا بد من ان يكون العلم الطبعي هو الجوهري القابل للابعاد الثلاثة او حدود اجزاها كقولنا في السبوي هي الجوهري الذي لا يتصل ولا ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة

انما المقصود من هذا هو ان العلم الطبعي هو الجوهري القابل للابعاد الثلاثة او حدود اجزاها كقولنا في السبوي هي الجوهري الذي لا يتصل ولا ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة

والا على هذا فانه لا بد من ان يكون العلم الطبعي هو الجوهري القابل للابعاد الثلاثة او حدود اجزاها كقولنا في السبوي هي الجوهري الذي لا يتصل ولا ينفصل في حد ذاته وفي المتصل متصل وفي المنفصل منفصل كقولنا في الصورة هي الجوهري الممتد الذي يقبل الابعاد الثلاثة او حدود جزئياتها كقولنا في الجسم البسيط هو الذي لا يتألف من اجسام مختلفة الطور او حدود اعراضها الذاتية كقولنا في الحركة كمال اول لما هو بالقوة من حيث هو بالقدرة

[illegible]

و هذا الجواب
فانه من ضمن ذلك
المعنى فانه خلاص نفسه فان الوعد قد
تبع انه فاعل بحدوث الازمان فالتقدم في
الارسلو نسب اليها ايضا فحدث فان
لا يدل على الا يتبع فلتايق فان الا
لا يتبع على عدم التغير لتبدل
ان التغير بينهما على
وعن بعض العوارض ما
شخصه اولاً و

[illegible]

ان يكون الاجزاء
لنفسية اجزاء
بشيء يكون ان يحصل
من اجتماعها حقيقة
محصلة عنها من الاوصاف
وتمت اركانها ليعتقد
بشيء لك فان الاجزاء
العقلية ليست اجزاء
راسخا لانها تفعل بها
مستوعبة فانه لا يشترط
في عدم الانقسام
انواع من اعتبار
الاتحاد فيما كل على
جانب من ليعلم ان
بها قد اعترض بان

٢٥

تعريف المركب
لا يصدر عن على المركب
الاجتماعي لاعتقاده
فان الاجتماع يصادف
على فاعلم ان الاجزاء
وهنا السبب
على بالاعتقاد هو الجواب
ان المركب يتجلى
فانظر الى السطح وارجع
الى ما في فانه يعبر
فان يكون في الاجزاء
بعض لان لا يكون
الاجزاء ارضا ولا
بالقوة ولا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible]

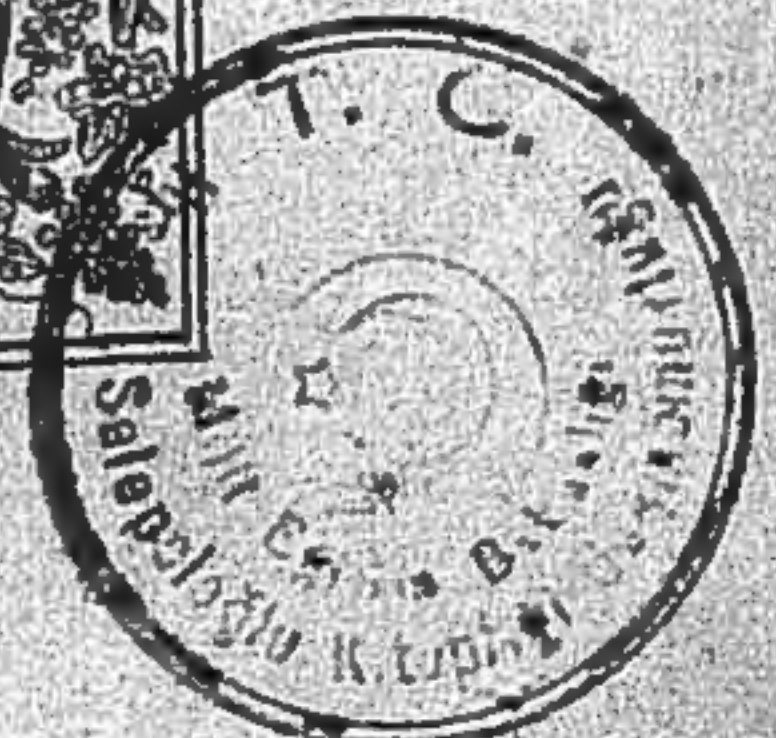
اشعار

مداح محمد پرآن چیز کہ خاطر بخواست

آخر آمد و پس پرده وقت بر پدید

اہل اسلام کو فرودہ ہو کہ باغبان ازلی نے اپنے فضل احسان سے وہ ہمارو روح افزاد کھائی کہ جسکے دیکھنے سے
آنکھوں میں نور دلون میں سرور ہو اسی مجموعہ الا جواب تشریح سلم ملا احمد علی حق و تشریح سلم ملا حسین حاشیہ ملا احمد
علی حق بر تیسرا ہذا جلال حاشیہ ملا احمد علی حق بر تیسرا ہذا امور عامہ جو سپہر علم منطق میں بدرنیر ہو
حساب کاسے عالم طیل و فاضل ریح معظّم غائب مولانا مولوی عبدالباقی صاحب بکوشش صحت و کثرت ہم مشہر ان نے
اس خوبی سے چھپوایا کہ آسمان سے فرشتوں نے بشارت میں لیس لہ نظیر سنایا کہی نسخوں سے کہ سولے
تشریح سلم ملا حسین صاحب کے عمیر الاصول ستے مگر تاہم بحد و حد یلغ کے نسخہ قلیہ کہ جکا پڑھنا بہت ہی اہم
تھا دستیاب کر کے تصحیح نسخہ ہذا کی گئی اگر احیاناً کسی مقام پر ہوا یا بوجہ دشواری غلطی رہ گئی ہو ناظرین
معاف فرمائیں غرض اس اہتمام سے تصحیح کی گئی ناظرین با انصاف خود ملاحظہ فرمائیں گے شائقین کو
چاہیے کہ لینے میں عجلت فرمائیں ایسا نہ ہو کہ سب نسخہ نکلی جائیں اور امر و زفر داسکنے والے کف ہوسیں
لے رہ جائیں چونکہ یہ کتاب حسب دفعہ ۱۸- قانون ۵۵-۱۸۹۴ء ہم مشہر ان نے داخل بھی جڑی کرالی ہے
اسیے اصحاب مطابع و ناشران کتب سے امید ہے کہ نفع کے عوض نقصان نہ اٹھائیں قصہ
چاہئے یا چھپوانے کا فرمائیں جس قدر نسخہ مطلوب ہوں مطبع یوسفی فرنگی محل سے
طلب فرمائیں اولہ علاوہ اسکے کتب تفسیر و حدیث و اصول و فقہ و منطق و کلام و ادب و طب و غیرہ
بھی مطبع ہذا سے ارزان قیمت پر مل سکتی ہیں۔

المستقر
محمد عبدالرؤف و محمد عبدالباری
۱۸۹۴ء



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kısım	Elzmir
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	958/1-4